جامعة خنشلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

خلافية وتعقد مفهوم الأمن من منظورات العلاقات الدولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

إعداد الطالب:

رشدي بوزكري

إشراف:

أ.د/ عمار بالة

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب و الاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د.عزيز نوري	أستاذ محاضر قسم-أ-	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسا
د.عمار بالة	أستاذ محاضر قسم-أ-	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا ومقررا
أ/ ياسين طرشي	أستاذ مساعد قسم-أ-	جامعة عباس لغرور خنشلة	مناقشا

السنة الجامعية 20023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقديـــــــر

أتقدم بخالص الشكر والعرفان لأستاذي الفاضل "الدكتور عمار بالة" لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة وعلى مجهوداته الطيبة في الخلوص الى ما احتوته الدراسة، والى الأستاذ الدكتور " نوري عزيز" الذي شجع في روح العمل والاجتهاد، والى كل الطاقم الإداري والبيداغوجي لقسم العلوم السياسية لجامعة عباس لغرور خنشلة.

فلكم مني خالص الشكر وفائق عبارات الثناء.

الإهداء

الحمد لله وما توفيقي الا بالله...

الى من نزل فيهما قرآن يتلى...(وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين إحسانا...)

الى منبع الخير، رمز التفاني والدي العزيز إجلالا وإكبارا.

الى من تدمع عينيها لفرحي وحزني والدتي العزيزة برا وإحسانا.

الى مصدر الأمل والعطاء، اخوتي عبد الحميد شراف الدين سامية سلوى سارة حبا وفخرا.

الى سندي وضلعي زوجتي الغالية نور الهدى قرة عيني.

الى مصدر الأمان ومذل الصعاب مزراق محمد صديقا وخليلا.

الى عبد العزيز وبدرالدين أقول عنهم اخوتي ببساطة لكن الفرق في الأم والأرحام.

اليكم جميعا، والى كل من وسعهم قلبي لكن لم يسعهم قلمي أهدي هذا الجهد المتواضع.

مقدمة.

الفصل الأول : مفهوم الأمن من منظور تفسيري/ وضعي.

المبحث الأول : مفهوم الأمن من منظور مثالي

المطلب الأول: المرتكزات الأساسية للنظرية المثالية.

المطلب الثاني: مبادئ المثالية وأهدافها.

المطلب الثالث: الأمن والأمن الجماعي في الطرح المثالي.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن من المنظور الواقعي

المطلب الأول: المسلمات والمنطلقات الرئيسية للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: التصور الواقعي لمفهوم الأمن.

المطلب الثالث: المفاهيم التي تتمركز عليها الواقعية التقليدية.

المطلب الرابع: الواقعية الجديدة (الواقعية البنيوية) وإعادة صياغة مفهوم الأمن.

المبحث الثالث: مفهوم الأمن من المنظور الليبيرالي

المطلب الأول: مرتكزات إفتراضات الطرح الليبيرالي.

المطلب الثاني: الطروحات الحديثة للأمن من المنظور الليبيرالي.

الفصل الثاني: مفهوم الأمن من منظور تكويني ما بعد وضعي

المبحث الأول: المقاربة البنائية لمفهوم الأمن

المطلب الأول: المرتكزات التي تقوم عليها المقاربة البنائية.

المطلب الثاني: البناء الاجتماعي ومفهوم الفوضى وتقسيماتها لدى البنائين.

المطلب الثالث: المقاربة البنائية ونظرتها لمفهوم الأمن.

المبحث الثاني: المقاربة النقدية الاجتماعية ومفهوم الأمن

المطلب الأول: التأصيل المعرفي للنظرية النقدية.

المطلب الثاني: افتراضات النقدية الاجتماعية للعلوم الاجتماعية وتفكيكها للمفاهيم المركزية لدى الوضعين.

المطلب الثالث: تصور النقدية الاجتماعية لمفهوم الأمن.

المبحث الثالث: مقاربة ما بعد الحداثة لمفهوم الأمن

المطلب الأول: مؤشرات بروز مقاربة ما بعد الحداثة.

المطلب الثاني: التناصية كمنطلق لتفسير السياسة الدولية عند منظري ما بعد الحداثة (Intertextuality).

المطلب الثالث: أمن ما بعد الحداثة: الخطاب الأمني كبعد جديد في التحليل.

الفصل الثالث: مفهوم الأمن من منظور توسيعي

المبحث الأول: مدرسة كوبنهاغن توسيع وتعميق مفهوم الأمن

المطلب الأول: مستويات التحليل الأمني: تعميق الدراسات الأمنية.

المطلب الثاني: قطاعات الأمن وتوسيع المفهوم.

المطلب الثالث: البعد الإقليمي للأمن.

المطلب الرابع: الأمن المجتمعي والأمننة.

المبحث الثاني: إسهامات مدرستي ويلز (أبريستويث) وباريس في تعريف الأمن.

المطلب الأول: مدرسة آبريستويث (ويلز) للدراسات الأمنية النقدية.

المطلب الثاني: مدرسة باريس للدراسات الأمنية.

خاتمــة.

مقدمـــــة

مقدمـــــــــة:

بنهاية الحرب الباردة شهد المجتمع الدولي تحولا في المنظومة المفاهمية التي واجهت ولفترة طويلة مسار العلاقات الدولية وميزت مختلف مجالات الدراسة فيها، من هذه المفاهيم: القوة السيادة، الخطر، التهديد والأمن، وغيرها من المصطلحات التي استجدت في اطار محاولات عدة لصياغة أو وضع أسس نظرية وعلمية جديدة قادرة على فهم وتفسير ثم تبرير كل تلك التحولات سيما المتعلقة بمفهوم الأمن الذي شكل ومنذ الأزل العنصر الأهم في الحياة البشرية، ولقد اتخذت الدراسات الأمنية جزءا كبيرا من البحوث العلمية التي اختلفت في تحليلها وتفسيراتها وفقا لآراء ونظرة المفكرين والباحثين عبر الزمان والمكان، فلكل زمان خصوصياته، ولكل مكان حدوده وميزاته.

لهذا السبب تمايزت الأفكار والنظريات في تناول مفهوم الأمن بالدراسة، بدءا بالجانب الفلسفي من التفكير مع التصور المثالي مرورا بالطرح العقلاني للمدرسة الواقعية وروادتها التقليديين والجدد عطفا على التكوينين وأفكارهم المفككة للأمن وصولا الى المدارس الكبرى في الدراسات الأمنية النقدية، وذلك من خلال حركية التفاعل النظري بين العديد من المدارس وفي كل المجالات.

لقد ظل حقل الدراسات الأمنية في حالة من التطور الدائم نظرا لصعوبة تحديد معنى شامل للدلالة على مفهوم الأمن من جهة، ولاتساع طبيعة ومجال كذا مستويات التحليل المرتبطة بالظواهر ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالأمن من جهة أخرى، ولأن هذه الدراسات هي كذلك محاولة لبناء مقاربة تحليلية متكاملة لبحث الظاهرة الأمنية في كل مستوياتها وبجميع مظاهرها:

وعليه نطرح الإشكالية التالية:

الى أي مدى ساهمت منظورات العلاقات الدولية في التطور الفكري/الإبستمولوجيا الذي شهده مفهوم الأمن؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف أعيد صياغة مفهوم الأمن ليشمل عناصر جديدة؟
- ما أثر التهديدات الجديدة في توسيع وتعميق وتطوير مفهوم الامن؟
- ماهي الصيغ التي ظهر بها مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة وماهي الوحدات المرجعية للتحليل في نظريات العلاقات الدولية؟

فرضيات الدراسة:

- يتطور مفهوم الأمن تلقائيا كلما احتدم النقاش بين الوضعيين/ التفسيريين والتكوينيين/ما بعد وضعيين حول ظاهرة الأمن.
- كلما تعقدت البيئة الأمنية كلما انعكس ذلك على تعقد مفهوم الأمن وتغير بنية التهديدات الأمنية.
- يستجد مفهوم الأمن ويعرف تحولا كلما ازداد الاهتمام بقيمة الأمن المجتمعي وكلما زاد الاعتماد على فكرة الهوية في الحفاظ على استقرار الوحدات الدولية.

منهج الدراسة:

توظف هذه الدراسة "التحليل النظري المقارن" الذي يمكننا من فهم مختلف المفاهيم الأمنية بفحص وتحليل مسلماتها النظرية المركزية، فالنماذج المعرفية النظرية هي التي تصوغ وتشكل المفاهيم الأمنية والتي تقود بدورها الى إعداد سياسات أمنية دون غيرها، وعليه يمثل التحليل النظري للمفاهيم الأمنية مرحلة مهمة في طريق البحث عن الوضع الأمني كإجراء عملي، أما من الناحية التقنية فهو يساعدنا على تقييم ومقارنة إسهامات مختلف الاتجاهات النظرية حول موضوع الأمن عبر تحليل مقارن لمقاربات الاتجاه العقلاني المفسر للأمن والمقاربات البديلة في شقها التفكيكي والموسع للأمن في السياسة العالمية من جهة أخرى. وهذا وفق طريقة مقارنة إبستمولوجية، أنطولوجية ومنهجية، يعد التحليل النظري المقارن وفق هذه الطريقة وجها بسيطا من الإطار التقييمي المقارن لنظريات العلاقات الدولية.

تقسيم الدراسات:

لقد تمت معالجة إشكالية هذه الدراسة في ثلاثة فصول بداية من مقدمة، في حين حاولنا في الفصل الأول الوقوف على تصور مفهوم الأمن في النظريات الوضعية، أما في الفصل الثاني فقد خصص لدراسة تطور مفهوم الأمن في النظريات ما بعد الوضعية حسب ما جاءت به المقاربة البنائية ومقاربة النقدية الاجتماعية وكذا مقاربة ما بعد الحداثة، ليليهما الفصل الثالث الذي تناولنا فيه تعميق وتوسيع مفهوم الأمن وما جاءت به المدارس الأوروبية الكبرى (كوبنهاغن، ويلز، باريس) وإسهاماتهم في تقديم طرح مخالف للنظريات السابقة، لتصل الدراسة في الأخير لحوصلة حول عملية التنظير والاختلافات الطارئة على المفهوم في الدراسات الأمنية.

أهمية الموضوع:

تعتبر الدراسات الأمنية حقلا جديدا ما يجعله يستهوي الباحث لاكتشاف كل ما يتعلق بهذا الحقل، فالتغيرات التي حصلت في البيئة الدولية أثرت على مفهوم الأمن، فتكمن أهمية الموضوع في أنه يحاول تسليط الضوء على المسار العالم الذي عرفه التطور النظري للأمن.

أهداف الموضوع:

لقد عرف موضوع الأمن تحولات عميقة منذ نهاية الحرب الباردة من حيث توسيع أبعاده واعتماد وحدات مرجعية غير الدولة لموضوعه، من هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة الوصول الى مفهوم الأمن بقدر ماهي محاولة للتوصل الى بناء تصور فكري متكامل أو إطار معرفي منسجم لما تعنيه كلمة الأمن في السياسة الدولية.

صعوبات الدراسة:

- شساعة الموضوع وصعوبة الإلمام بكل النظريات الموجودة في الحقل.
- عدم وجود مرجعية دقيقة في ترجمة بعض المصطلحات ترجمة دقيقة.

الدراسات السابقة:

يزخر الموضوع بتوفر كم هائل من الكتب و أطروحات الدكتوراه والماجيستير والمقالات باللغة الإنجليزية إلا أننا سنختار عينة منها:

1. كتاب بعنوان "الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن" لصاحبه **سيد أحمد قوجيلي** من خلال رصده التطور الحاصل في التنظير لمفهوم الأمن.
2. أطروحة دكتوراه بعنوان، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري –مالي نموذجا– لصاحبها **د.عمار بالة** تناول في الإطار النظري أهم النظريات والمقاربات المفسرة والمفككة والموسعة لمفهوم الأمن.
3. **مقالة بعنوان:** مدخل الى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية لكاتبها **د.محمد حمشي:** ناقش فيها المداخلات الأساسية للمدارس الأوروبية في حقل الدراسات الأمنية النقدية **(كوبنهاغن عن أبريستويث، وباريس)**.
4. رسالة ماجيستير بعنوان الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية تتناول فيها تطور مفهوم الأمن والخلافات التي حصلت بين المنظرين والمدارس حول المفهوم.
5. كتاب النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية لكاتبيه **دورتي جيمس وروبرت بالستغراف،** تناولا فيه الاختلاف والتباين والحاصل في العلاقات الدولية وأهم المدارس حول العديد من المواضيع من بينها الأمن.

الفصل الأول :

مفهوم الأمن من منظور تفسيري/ وضعي

الفصل الأول : مفهوم الأمن من منظور تفسيري/ وضعي

المبحث الأول : مفهوم الأمن من منظور مثالي :

يعتبر التيار المثالي من أقدم التيارات في تحليل العلاقات الدولية، يحسب لصالح التيار المعياري الذي ينطلق من القيم والمعايير الإفريقية في بناء تصوراته، حيث حاول المثاليون بناء تصور إيجابي للعلاقات الدولية انطلاقا مما يجب أن تكون عليه في ظل حكم القانون والمنظمات الدولية ورغم ما تعرض إليه المثالية من انتقادات خصوصا من قبل الواقعيين إلا أن العديد آمال المثاليين مازالت تطرح من قبل المنظرين.

هناك من يعرف المثالية بأنها كوجه فلسفي مقابل للمادية وتعد فلسفة هيغل أكثر نماذجه شيوعا وتأثيرا، ويعود استخدام المصطلح "مثالية" إلى كارل ماركس الذي أطلقه على النظريات التي تضخم من دور الأفكار في الحياة الاجتماعية، ويؤكد هذا التوجه على المثال الذي ينبغي أن يكون والذي يجب على الواقع أن يتغير ليتطابق معه وينطلق من أولوية[1] الروح أو الوعي، ويقول **بطرس غالي** القيم والمثل في الحياة العملية، وينظره إلى المادة على أنها شيء ثانوي مشتق وتكمن جذور التوجه المثالي في المبالغة في جوانب معينة من عملية المعرفة بالنظر إلى تناقضها وعندها يتم وضع مفاهيم مجردة تعقل صفات الأشياء في صورة عامة بمعزل عن الأشياء ذاتها، ويعود تاريخ استعمال كلمة مثال الى القرن السابع عشر حيث كان الفلاسفة يستعملونها في مقابل كلمة "مادية" أما اليوم فيغلب على التداول ترادف مثالي/خيالي ومقابلته بواقعي.

[1] توم يوتومور، **مدرسة فرانكوفورت**، ترجمة : سعد هجرس، لبنان، طرابلس، دار أويا الطبعة الأولى، 1998، ص18.

المطلب الأول : المرتكزات الأساسية للنظرية المثالية:

تتمحور:

أ. **الطبيعة الخيرة للفرد:** أين يعتبر المثاليون أن الإنسان خير بطبعه ميال للتعاون والتصرف بعقلانية وفقا لما تمليه القوانين والأعراف الوطنية والدولية، وأن حالة الصراع ليس إلا حالة استثنائية وأن الحالة الطبيعية هي السلام ف:" الإنسان ليس مجبولا على العدوان وأن قانون الطبيعة هو قانون الانسجام والانتظام" [1]

ب. **تجانس المصالح بين الدول Harmony of Interests:** انطلاقا من مبدأ الفرد للجميع والجميع للفرد وانطلاقا من فكرة انسجام المصالح فالفرد عندما يعمل لمصلحته الذاتية فإنه يعمل لمصلحة الجماعة، وهو بذلك يحمي مصلحته الخاصة، وفي إطار العلاقات الدولية يفترض المثاليون أن وجود مصالح مشتركة ومتبادلة بين الدول يؤدي الى تضامن هذه الدول خصوصا في ظل الاعتماد المتبادل بينها، ومن منطلق تطابق أو تجانس المصالح ، وعلى اعتبار أن كل الدول لها مصلحة في السلم ، فإن كل دولة تريد أن تعرقل السلم هي دولة غير عقلانية وغير أخلاقية.

ج. **أهمية دور المنظمات الدولية في توجيه السلوك العدواني للدول:** باعتبار الحرب مشكلة دولية مشتركة بين كل الدول فهي تتطلب حسب المثالين جهودا مشتركة للقضاء عليها، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق إنشاء المنظمات الدولية التي تعمل على تحقيق القيم الأخلاقية المثلى وترعى الأمن والسلم العالميين.

[1] منى زنودة:"**النظرية المثالية في العلاقات الدولية**"،محاضرة ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر علاقات دولية، جامعة بسكرة،2018.

د. **أولوية الأخلاق في العلاقات بين الأفراد:** سواء في المجتمع الداخلي أو بين دول المجتمع الدولي، إذا لابد للفرد من وجوب الخضوع للقوانين والقواعد التي وضعت لخدمة الجماعة.[1]

وقد اهتم التيار المثالي في المجال الأكاديمي بتدريس القانون الدولي والمنظمات الدولية بهدف القضاء على النزاعات الدولية وتنظيم العلاقات بين الدول تحت إشراف المنظمات الدولية خدمة للأمن والسلم العالميين وتطوير سبل التعاون والتفاهم الدولي.

هـ. اعتبار أن نشر المعرفة سيؤدي الى التسامح والتفاهم وتجنب سوء الفهم والخلافات والحسابات الضيقة، وهذا هو المبدأ الذي تقوم عليه منظمة اليونسكو.

و. الدعوة الى إقامة نظم جمهورية ديمقراطية، كما نادى بذلك كل من **روسو وكانط،** لأن الأمر أو يشنون حسب رأيهم هروبا لمصلحتهم الذاتية، وليس من أجل مصلحة الشعوب، ولكن حتى النظم الجمهورية الديمقراطية تشن حروبا لمصلحتها قبل مصلحة شعوبها.

ز. الجمع بين ما هو أخلاقي و قانوني و اقتصادي و ما هو عقلاني ومصلحي.

ح. الدعوة الى إقامة نظم ديمقراطية كخطوة نحو إقامة حكومة عالمية تختفي بها الصراعات وتسود فيها المصلحة البشرية وتنتهي عندها الأنانية، وهنا تلتقي المثالية مع الماركسية والفلسفة الإسلامية والكونفوشيوسية أي الدعوة الى إقامة حكومة عالمية دون تحديد دقيق لآلية إدارتها وتسييرها.[2]

وما استعمل الاستاذ **روبرت كوكس** لمصطلح النظام العالمي « Words Order » إلا دليل على نوعية التصور والتنظير اللذان تقوم عليهما المثالية، وذلك تفضيل النظام العالمي على مستوى العالم، وليس المنتظم العالمي فقط له و دليل على بيانية أكثر واتساع أشمل جغرافيا وسياسيا وقانونيا، لأن بعض العوالم كانت محدودة في البحر الأبيض المتوسط والصين وغيرها. والنظام كلمة مستعملة في معنى "الطريقة التي تحدث فيها الأشياء عادة"،

[1] نفس المرجع السابق.

[2] مبروك غضبان، "**المدخل للعلاقات الدولية**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص78

وليس بالضرورة دليل غياب الاضطراب، لذلك فعدم النظام متضمن في مفهوم النظام ومنتظم ما بين الدول هو شكل تاريخي للنظام العالمي والمصطلح. يستعمل في صيغة الجمع للإشارة إلى أن نماذج معينة لعلاقات القوة التي صمدت في الوقت يمكن أن نناظر في إطار مميزاتها الأساسية كنظم عالمية متميزة كما يؤكد ذلك **جاك ماريتان** ويؤكد هذا الأخير على وجود عائقين رئيسيين في سبيل إقرار "السلام الدائم".[1]

الأول : يتمثل فيما يسمى بالسيادة المطلقة للدولة.

الثاني: زخم الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول غير كاف

المطلب الثاني : مبادئ المثالية وأهدافها :

أولا: مبادئ المثالية:

إن المبادئ التي يقوم عليها التصور المثالي للعلاقات الدولية تجد مصدرها في القانون الدولي، والذي يجد مصدره في الأديان السماوية فالمثالية تجمع بين المبادئ الربانية والمبادئ الوضعية، وهذه المبادئ إن احترمت من طرف الدول في علاقاتها مع بعضها البعض، فإن ذلك سيؤدي لا محالة إلى تطبيق النظرة المعيارية للعلاقات الدولية. ففي مقال له بعنوان " الصراع بين الأخلاق والبراغماتية في العلاقات الدولية The Tension Between Principle and Pragmatism in International Relations.

يلخص **L.Claude** مبادئ المثالية في ثلاثة وهي مبدأ عدم الاعتداء، مبدأ عدم التدخل والمساواة، وهي نفسها التي تنص عليها المنظمات الدولية والإقليمية على حد سواء وخاصة منها المبدأين الأولين.

[1] نفس المرجع السابق.

أما مبدأ عدم الاعتداء فيمثل المادة العاشرة من ميثاق عصبة الأمم ويقضي بضرورة توفير الأمن لجميع الدول قوية كانت أو ضعيفة، إذ أنه يقوم على ضمانات الأمن الجماعي وسلام مستقر للنظام الدولي ككل.

بينما يشكل مبدأ عدم التدخل حجر الأساس بالنسبة للنظام العالمي أنه يعد من المبادئ الهامة المفسرة قانونيا وأخلاقيا لسلوك الدولة. وقد اخترق هذا المبدأ –هو الآخر– من أكبر دولة في العالم، ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، من بين أمثلة التدخلات العسكرية الأمريكية: تجد التدخل الأمريكي في بنما 1989، والذي يرى فيه جورج بوش الأب بأنه قد حقق فيه كل أهدافه المتمثلة في حماية حياة المواطنين الأمريكان، مساعدة تكريس الديمقراطية، حماية معاهدات قناة بنما وقد عرف هذا التدخل بأنه تدخل غير مؤسس وغير شرعي. [1]

أما مبدأ المساواة The Principale of Equality فهو سلاح في يد الدول الصغرى في محاولتها مواجهة ضغوطات الدول الغنية أو الدول القوية التي تعتبر نفسها على أنها فوق القانون، بيد أن هذا المبدأ يتعارض مع مصالح الدول الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن بهيئة الأمم المتحدة، والتي تتخذ أكبر القرارات وأكثرها أهمية الأمر الذي يجعل هذا المبدأ صعب التحقيق وبعيد المنال ممارساتيا.

ثانيا: أهداف المثالية :

على غرار الهدف المعني للمثالية والمتمثل في تسوية النزاعات والصراعات الدولية بالطرق السلمية والقانونية، فإنها تطمح الى تحقيق ثالوث غائي، يتشكل من الهدف المتعلق بتحقيق حكومة عالمية الهدف الخاص بتكريس نظام للأمن الجماعي والهدف المتصل بالسلام العالمي بواسطة القانون الدولي. أما هدف المثالية المتعلق بتحقيق حكومة عالمية

[1] محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة ، دراسة المفاهيم والنظريات بيروت، لبنان، دار الجيل، الطبعة الأولى، 1999، ص61.

World Gouvernement فإن دراسة **سيوم براون** في كتابه بعنوان "العلاقات الدولية في نظام شامل متغير"، تركز على هذا الهدف معتبرة أن نظام الدولة الوطنية نظام فرعي للحكومة العالمية، والتي هي بدورها نظام فرعي للنظام الدولي ففي هذا الإطار يرى **براون** أن ما يحدث في النظام الدولي ينعكس بالضرورة وبطريقة آلية على الحكومة العالمية، وما يحدث على مستويات متنوعة للحكومة العالمية يؤثر في نظام الدولة الوطنية كنظام فرعي للحكومة العالمية.

فالحكومة العالمية إذن هي سلطة النظام الدولي ككل، ففيها تذوب كل الفوارق والاختلافات الإيديولوجية، السياسية، العسكرية المستويات الاقتصادية والثقافية بين مختلف الوحدات الدولية ضعيفة كانت أم قوية، مختلفة أو متقدمة. فهي بمثابة ذلك المشروع المعياري أو الأخلاقي والشكل العام للحكم الذي يعتمد على كل الوحدات السياسية الموجودة في العالم لتسوية السلوك الإنساني.[1]

إن هدف الحكومة العالمية بوضع المدرسة المثالية في خانة الطوباوية، إذ بعد هذا الهدف في حد ذاته انتقادا لها، فكيف يمكن تحقيق حكومة عالمية في عالم مشحون بالتناقضات والاختلافات والفوارق الجذرية والجهرية بين مختلف وحداته السياسية على مستويات العرق، الدين، المذهب، والإيديولوجيا، والتي كثيرا ما ينجم عنها نشوب نزاعات وصراعات محلية، إقليمية وعالمية تعمل على تغذيتها ناهيك عن عدم إمكانية أو بالأحرى استحالة تنازل قادة دول المجتمع الدولي على السلطة لصالح سلطة عالمية موحدة، تنصهر فيها كل القيادات فلو سلمنا بأن الحكومة العالمية قد تحققت فعلا في الواقع الدولي المعيش فإنها ستكون مرهونة بتحقيق الهدف الآخر الذي تصبوا الى تكريسه المثالية ألا وهو الأمن

[1] نفس المرجع السابق ص 61 . ص62.

الجماعي، فلا حكومة عالمية بدون أمن جماعي **C**ollective Security، حيث كان الأمن الجماعي من أهم إسهامات ويلسن المعتبرة والمتميزة للعلاقات الدولية. [1]

المطلب الثالث: الأمن والأمن الجماعي في الطرح المثالي:

تنظر المثالية للأمن من منظوري الأخلاق والدين، حيث يرى المثاليون أنه لابد من تأهيل دور الأخلاق إلى المستوى الذي تصبح فيه راسخة بدرجة عالمية في المؤسسات الدولية، و تصبح جزءا من البيئة الاجتماعية لصالح القرار السياسي الى الحد الذي لا تصل فيه المصالح والأهداف المتعارضة مع هذه القواعد الى مرحلة حادة تؤدي الى الزيادة من درجة احتمال نشوب الحرب، وإن هذا الاعتقاد يساعد على إقامة مجتمع مندمج يصبح أساس البناء القيمي لأعضاء المجتمع الدولي.[2] فمن وجهة نظرهم هناك مبررات تجعل من القواعد الأخلاقية تملك التأثير القوي في العلاقات الدولية أكثر من المصالح.

يركز المثاليون على أولوية الأخلاق في العلاقات بين الأفراد سواء على المستويين المحلي أو الدولي، كما يرون أنه من واجب الفرد الخضوع للقوانين والقواعد التي وضعت لخدمة المجتمع مستندين عن مسلمة أساسية تسمى انسجام المصالح مفادها أن هناك توافق طبيعي بين المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للجماعة.[3]

كذلك ارتبط مبدأ الأمن الجماعي بالنظرية المثالية، حيث وانطلاقا من مرتكزات المثالين حول إمكانية تحقيق الأمن والسلام في العلاقات الدولية وفقا لسيادة القانون **ودور** القانون الدولي من جهة، وانسجام المصالح بين الدول من جهة أخرى، برزت الدعوة إلى تأسيس نظام الأمن الجماعي بين الدول كإطار قانوني ومؤسساتي يذود بالدول عن خيار

---

[1] Jurg martin gabriel, world views and theories of international relations.g.b.macmillan press, 1994. P.74.

[2] نفس المرجع السابق ص 71

[3] توفيق سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار وائل للنشر، 2000، ص23.

الحرب و ويلاتها. وقد رأى المثاليون بضرورة إنشاء المنظمات الدولية التي تعمل على إحداث التقارب بين الشعوب والثقافات المختلفة، وتحريم الحرب عبر تشكيل تحالف جماعي للدول الديمقراطية ضد الأنظمة التي تهدد السلم والأمن الدوليين ونجد من بين المفكرين الذين أشاروا وتحدثوا عن الأمن الجماعي ضمن المثالية ما يلي:

"**كانط kant**" تحدث عن مشروع السلام وأنه لابد من تأسيس نظام جماعي يعمل على تجسيده وضرورة تقنين العلاقات الدولية كما أنه يشع قيام الأنظمة الجمهورية الديمقراطية كطريقة للحكومة العالمية.

"**جيرمي بنتام Jermy Bentham**" دافع عن الأخلاق في العلاقات الدولية وطرح نظرية الحكومة العالمية التي تتوقع إمكانية وجود مؤسسات مركزية عالمية لها من التأثير والفعالية ما يخولها ضبط المصالح الدولية، ومنع وقوع الحرب.

"**الفلسفة الويلسونية Wilsonianism**" رأى **ويلسن** في مبادئه الأربعة عشر أنه لابد من تشكيل هيئة دولية تعمل في الحفاظ على الأسلم والأمن الدوليين.

يتمحور مبدأ الأمن الجماعي حول وضع الآليات القانونية من أجل منع اعتداء دولة على دولة أخرى، وقمع ذلك الاعتداء إن حدث عبر توجيه تهديدات أو باتخاذ تدابير جماعية فاعلية للحفاظ على السلام وتنفيذها عند الضرورة ، حيث أن السلام حسب مقاربة الأمن الجماعي غير قابل للمساومة ولا التجزئة وأن العدوان إذا ما وقع من طرف أي دولة يجب يجابه من قبل المجتمع الدولي ككل.

ارتبط نظام الأمن الجماعي بفترة نهاية الحرب العالمية الأولى بحجة عدم قدرة نظام توازن القوى المتعدد الأقطاب في تحقيق الأمن العالمي قبل الحرب العالمية الأولى، حيث

طرح هذا المفهوم رسميا من طرف الرئيس الأمريكي **وودرو ويلسن** في مؤتمر فرساي 1919، ويتميز المفهوم الجماعي ب:[1]

1. أن مفهوم الأمن الجماعي يهدف الى منع أي استخدام تعسفي للقوة ضد أي دولة منظمة لنظام الأمن الجماعي، ولا سيما من الدول المعادلة التي تهدد الأمن والسلم الأمنيين.
2. يجسد هذا المفهوم ترابطا أساسيا بين أمن الدولة والأمن العالمي.
3. يعتمد هذا النظام على إجراءات وخطط دفاعية مشتركة بين العديد من الدول في إطار الدفاع المشترك.
4. يرتبط الأمن الجماعي بأجهزة دولية قانونية مشتركة منفذة له تمنح لها صلاحيات الحفاظ على الأمن العالمي.

شكلت إذن المثالية مقترب أخلاقي –قانوني يركز على بناء عالم أفضل خال من النزاعات، وانطلقت من مسلمات فلسفية تفاؤلية حول الطبيعة البشرية وفي إطار العلاقات الدولية لم تركز المثالية على مفهومي الدولة والنظام الدولي ما اتجهت فرضياتها ومقترحاتها نحو مفاهيم الفرد والرأي العام والبشرية ، فالقضية السياسية و الأخلاقية الأساسية التي اعتبرت المدرسة المثالية أنها تواجهها كانت قضية الفجوة القائمة في العلاقات الدولية بين الواقع المتمثل بالحرب العالمية الأولى وبين الطموح في بناء عالم أفضل.[2]

ازدادت الفجوة في الثلاثينيات بين النظرية المثالية من جهة والواقع السياسي من جهة أخرى. والذي كان من أبرز مظاهره الغزو الياباني لمنشوريا عام 1931م واحتلال إيطاليا لإثيوبيا عام 1935م وبروز النازية في ألمانيا ، وازدادت التحديات الواقعية على النظرية

[1] منى زنودة، نفس المرجع السابق.

[2] توفيق سعد حتي، نفس المرجع السابق ، ص26.

المثالية وثبتت عجزها وفشلها، وما كان ينقض النظرية المثالية هو فهم الأسباب التي تدفع بالدول لانتهاج سلوكيات نزاعية أو عدوانية.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن من المنظور الواقعي:

المطلب الأول: المسلمات والمنطلقات الرئيسية للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية:

انطلاقا من دراساتهم المستفيضة لفلسفة القوة لدى كل من المفكر الهندي **كوتليا** والمفكر الإيطالي **نيكولا مكيافيلي** والفيلسوف الإنجليزي **توماس هوبز**، وبعد انتقادهم للمثاليين في رؤيتهم للعلاقات الدولية بنظرة أخلاقية، وبعد دراستهم المعمقة للتاريخ الدبلوماسي لكل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية معتمدين في ذلك على المفاهيم الجيوبوليتيكية، استنبط الواقعيون الكلاسيكيون نظريتهم للواقع الدولي، إذ أن الواقعية كنظرية يراد تطبيقها على مشكلات السياسة المعاصرة لم تتبوأ مكانتها المرموقة إلا عقب الحرب العالمية الثانية "**فهانس مورغانتو**" اعتمد على التاريخ السياسي للولايات المتحدة الأمريكية الى جانب **هنري كيسنجر** و **جورج كينان**، هذا الأخير الذي كان قد اعتمد على تاريخ العلاقات –شرق–غرب في دراسة لنظرية الاحتواء من خلال الواقعية السياسية.[1] إذن تاريخيا ثم النظر الى الواقعية على أنها الطريقة التي يتم وفقها النظر إلى العلاقات الدولية كعلاقات قوة، فقد بلغت الواقعية أوج جاذبيتها كنظرية أو كمجموعة مقترحات حول الفرد والدولة والنظام الدولي فيما بعد عام 1940، أي تقريبا مع نشر **هانز مورجنتو** " Hans Morganthau" كتابة الموسم ب Power Among Nations لإيضاح نظريته للعلاقات الدولية، التي صاغها لشرح الماضي والأحداث الراهنة في عصره واقتراح الاتجاه المحتمل وشكل العلاقات المستقبلية، فبحسب " **جيمس روزنو**" و "**ماري ديرفي** " Mary Durfee تأمل الواقعية في شرح لماذا

[1] عبد الناصر جندلي، نفس المرجع السابق، ص110.

تعدل الدول سلوكياتها؟ وبما أن الدول تنخرط في عدد من السلوكيات بانتظام، فعلى أي شيء يستند هذا الانتظام؟ ماهي حسابات الحرب والسلام لماذا تبقى دول وتزول أخرى؟ هذه هي الأسئلة المركزية للنظرية الواقعية.

ويتفق دارسوا العلاقات الدولية إجمالا على أن الواقعية لا تقدم نظرية معيارية لأنها تهتم بما هو كائن في مجال العلاقات الدولية، فوصفها بأنها في جوهرها محافظة، وتهتم بدراسة الواقع وحذرة ونشك في المبادئ المثالية وتهتم بدروس التاريخ وغالبا ما ننظر الى السياسة الدولية بتشاؤم وليس بتفاؤل لا بدل عن فشلها بقدر ما هو تقرير لحالتها.[1]

ومن خلال هذا يمكن تحديد المسلمات الأساسية للمدرسة الواقعية في النقاط التالية:

1. لا يمكن تحديد السياسة بالأخلاق، كما يقول المثاليون، بل العكس هو الصحيح، السياسة هي التي تحدد الأخلاق، وبالتالي فالمبادئ الأخلاقية لا يمكن تطبيقها على العمل السياسي، ولا يمكن أن توجد في العلاقات الدولية.
2. إن النظرة السياسية تنشأ عن الممارسة السياسية، وعن تحليل وفهم التجارب التاريخية، ودراسة التاريخ ذاته، ومن هنا ترى المدرسة الواقعية أن التنظير يجب أن يتم من خلال التاريخ والواقع، والتعرف بذلك على الظواهر التي لها صفة الاستمرار، كالحرب والسلام، ولهذا فالواقعية لا تقيل فكرة الحكومة العالمية، والسلام الدائم، والتناسق والانسجام، في المصالح لأنها حسبها، لا تنتمي إلى التاريخ. [2]

تستقي الواقعية إذن مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميقات حول السلوك الدولي، بالاستناد على هذا التاريخ . وفي هذا الصدد، يرى " **Spinoza**" أحد رواد

---

[1] محمد علي سالم "**القوة والثقافة و عالم مابعد الحرب الباردة : هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي ؟** ، " المجله العربية للعلوم السياسية، العدد 20،2008، ص119.

[2] سليم قسوم: **الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2018، ص 54.

المدرسة الواقعية، أن رجال الدولة تساعد في فهم وشرح السياسة أكثر مما ساهم رجال النظرية، وذلك نتيجة لاهتمامهم بالأمور العملية وبالممارسة والتركيز عليها. فمن خلال دراسة التاريخ يحاول الواقعيون استخراج المتغيرات المؤثرة للعلاقات الدولية، لفهم الحاضر والمستقبل. [1]

3. إن السياسة تخضع لتحكم مجموعة من القوانين أو العوامل التي تمتد جذورها في الطبيعة البشرية، ولذلك فإن تحسين المجتمع الدولي وتطوره يتوقف بالضرورة على فهم القوانين التي تحكم هذا المجتمع، وهي التي تحدد السلوكية الدولية، وبالتالي فمن الخطأ، كما فعل المثاليون الرهان على أن المعرفة ، أو التربية يمكن أن تغير بسهولة في الطبيعة البشرية الثابتة التي يصعب تغييرها فالإنسان غير مفطور على حب الخير والفضيلة، بل ينزع للشر والخطيئة وامتلاك القوة، فهو أناني عنيد وغير ميال للعنف وهو كما يرى المفكر الواقعي **(Ranald Neighbour)** ملطخ بالخطيئة الأولى، خطيئة آدم من الأكل من الشجرة ولهذا فهو مهيأ للشر.

4. إن أساس الواقع الاجتماعي هو الجماعة فالأفراد في عالم يتسم بندرة المواد يواجهون بعضهم البعض، ليس كأفراد ، وإنما كأعضاء في جماعة منظمة وبالتالي فالعلاقة بين هذه الجماعات هي علاقة نزاع لا يتغير ولا يتبدل حتى وإن تغيرت الجماعات، فلا وجود لانسجام المصالح، كما يدعي المثاليون.

5. فوضوية النظام الدولي واعتباره بمثابة غابة نتيجة غياب سلطة مركزية تحتكر القوة، وتعرض إرادتها على الكل، كما هو الحال على مستوى الدول أي على المستوى الداخلي أو الوطني، فالعلاقات الدولية تتسم بالفوضى، أما المبادئ والأخلاقيات والقوانين فتأثيرها محدود جدا. والمصلحة هي جوهر العلاقات الدولية، صانع القرار يعمل في إطار المصلحة القومية لدولته ويتصرف تبعا لها وهذه المصلحة معرفة بالقوة التي هي الحقيقة الأولى والأساس في العلاقات الدولية،

[1] محمد علي سالم، نفس المرجع السابق، ص122.

فالدولة تعمل دائما لزيادة قوتها تجاه محيطها الخارجي، والتنافس بين الدول لزيادة قوتها يجعل منها أعداء محتملين[1]، إن لم يكونوا كذلك بالفعل. والصداقة والعلاقات الحسنة التي تقوم بين الدول أحيانا ماهي إلا تعبير عن التقاء المصالح المؤقتة بينها فقط، وفي هذا السياق يقول (**Disraeli**)[2] رئيس وزراء بريطانيا السابق في تحليله للعلاقات بين الدول أنه: "لا توجد صداقة دائمة ولا عداوة دائمة، بل هناك مصلحة دائمة.[3]

ومن هنا يتضح أن هناك اتجاهين أو تيارين في المدرسة الواقعية في تفسير أسباب ومبررات سلوكيات الدول النزاعية.

- **الأول**: يعتبر أن الطبيعة البشرية تحكمها غريزة القوة، وهي غريزة حيوانية، تتمثل في حب السيطرة والهيمنة والعداء، وتزداد هذه العدوانية عندما تنتقل من المستوى الفردي إلى مستوى الدولة، نتيجة ازدياد الإمكانيات وتشابك المصالح وتناقضها.
- **الثاني**: يرى أن البحث عن القوة ناتج عن رغبة شديدة للأمن لدى الدول فانعدام الأمن في نظام دولي يتسم بالفوضى يخلف ضغوطا على الدول للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة، وهذا يؤدي إلى زيادة الصراع بين الدول والى انعدام الأمن بينها.

6. مع إقرار الواقعيين بأهمية عوامل السلوك الدولي، القانون الدولي والتنظيم الدولي وتوجيهات النخبة، إلا أن الوحدة الأفضل التي ينطلق التحليل منها للعلاقات الدولية

---

[1] محمد مجدان، نفس المرجع السابق، ص158.

[2] بينجامين دزرائيلي سياسي بريطاني (21 ديسمبر 1804– 19 أفريل1881) تولي رئاسة الوزارة في بريطانيا مرتين: من 27 فيفري الى 1 ديسمبر 1868/ من 20 فيفري 1874 الى 21 افريل 1880. هوتلورد بيكونسفيلد السياسي البريطاني وزعيم حسب المحافظين ورئيس وزراء بريطانيا.

عندهم هي الدولة القومية، وبالتالي فإن المدرسة الواقعية هي أسيرة التقاليد الجرمانية، باعتبار الدولة القومية وعوامل الأمن القومي فيها هي الأساس وعلى أساسها يحلل سلوكها.

المطلب الثاني: التصور الواقعي لمفهوم الأمن:

يعتبر الاتجاه الواقعي من المنظورات التي خصصت حيزا هاما من دراساتها للعلاقات الدولية لوضع تصور متكامل لفهم الأمن، قائم بالأساس على بناء تصور فوضوي للعلاقات بين الدول يرتكز على غياب سلطة مركزية عليا تنظم السياسة الدولية. ويرى جون هال أن الواقعية من أكثر المنظورات قوة و أنافة للسلم والحرب في عالم يتميز بالفوضوية.

تزامن صعود النظرية الواقعية للأمن مع الارتقاء الأمريكي الى سدة الزعامة العالمية، وهو ما أدى إلى إضفاء نوع من القوة التحليلية على التفسيرات الواقعية للشؤون الدولية، على اعتبار أنها استطاعت أن تحدث نقلة نوعية في توجيه صانعي القرار الى أولوية الصراع على المصالح بدلا عن الصراع الأيديولوجي الذي كان سائدا إبان الحرب الباردة. كما رأت بأن التعايش ضمن تضارب قيمي أكثر إمكانية منه في حالة التعارض المصلحي، وربما يبدو هذا التفسير بسيط إلا أنه لا يخلو بتاتا من صيغة العقلانية.[1]

فمن خلال هذا ينطلق الواقعيون في تصورهم للأمن من رفض وجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، ويرون أن الدول غالبا ما تعرف تضارب بين مصالحها لدرجة قد يقود بعضها الى الحرب والإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين شريطة إدراك قدرات الدولة لا تقتصر على الإطلاق على الجانب العسكري فحسب.

[1] رضا شوادرة **تطور مفهوم الأمن الدولي في الدراسات الأمنية بين الإتجاه الحديث والتقليدي**، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد5، جوان 2018. ص101

"ويقول **فريديريك شومان** في دراسة له عام 1933 أنه في نظام دولي يفتقد للحكومة المشتركة من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتمادا على قوتها الذاتية وأن ننظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة لها، والقوة عند **نيكولاس سبيكمان** هي في النهاية ما تعتمد عليه الحياة سواء بالإقناع أو الإغراء أو الإكراه، و**مورغانتو** يعرف السياسات الدولية وبالأحرى السياسة ككل بأنها صراع على القوة وبالتالي تصبح القوة غاية و وسيلة وهي عند السيطرة على عقول وأعمال الآخرين، والتاريخ لا يقدم لنا إلا عددا من الدول تتصارع حتى الموت للحفاظ قوتها. **وأرنولد وولفرز** يعرف القوة بأنها القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ومنعهم من عمل مالا تريد، وهو يفرق بين القوة والنفوذ أو التأثير فالأولى تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان أما النفوذ والتأثير فيعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعد والإغراء."[1]

إذن فالقوة حسب الواقعيين مركبة من أجزاء عسكرية وغير عسكرية، كما أن لديهم نماذج لتصنيف عناصر أو مقومات القوة الوطنية للدولة على اعتبار أن القوة تشتمل الى جانب البعد العسكري على متغيرات أخرى كمستوى التطور التقني، النمو الديموغرافي المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية. تشكل الحكومة والقيادة السياسية والإيديولوجية نتيجة الصعوبة في تحقيق السلام عن طريق القانون الدولي أو التنظيم الدولي أو حتى الحكومة العالمية، يصبح من الضروري البحث عن سبل أخرى لتنظيم واستخدام القوة ومن هنا يقر أغلب الواقعيين بأن ميزان القوى يمثل أحد السبل الهامة في هذا المجال. إذ عندما تتساوى القوى بين مجموعة من الدول يكون من المتعذر على إحداها أن تسعى للهيمنة[2] فالواقعيون أمثال **هوبز وميكيافيلي وروسو** حاولوا تحجيم المضمون الصلب لسيادة الدولة في ظل نظام

[1] جيمس دورتي ورويرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة:وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ديسمبر 1985، ص61.

[2] جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 404، ص411.

دولي ينطبع بالتنافس والصراع لدرجة يصعب في إطاره تحقيق السلام الدائم، إذ لابد من الجنوح الى فكرة التوازن بين القوى لمنع أي من الوصول إلى فكرة السيطرة الشاملة.

يتفق دارسوا العلاقات الدولية إجمالا على أن الواقعية لا تقدم نظرية معيارية لأنها تهتم بما هو كائن في الواقع الدولي بشكل عام. حيث من المؤكد أن المقاربة الواقعية قد سيطرت بشكل أو بآخر على كل من الفكر الأكاديمي للعلاقات الدولية وعلى تصورات صانعي السياسة على الأقل في مرحلة ما، فقد اعتبرت النظرية السائدة في حقل العلاقات الدولية لمنحها أقوى تفسير لحالة الحرب التي مثلت الظرف الحتمي والدائم للحياة الدولية كما أن من أكبر العوامل الداعمة لهيمنة النظرية الواقعية هو أنها تصور العالم الذي نعيش فيه ونفهمه بالبديهة والفطرة.[1] ومن خلال المذكور أعلاه فإن الواقعية وباعتبار مسلماتها قاعدية في التحليل حسب **جون جاك روش** (J.J.Roche) **وشارل فيليب دافيد** (Charl.Ph.David) فإنها جديرة بأن تكون رافدا هاما في تحديد مفهوم الأمن على اعتبار أن:

- النظام الدولي يصطبغ بصبغة فوضوية في ظل غياب سلطة مركزية ومشتركة يمكنها تنظيم العلاقات التنافسية فيما بين الدول.
- الدول تعمل على تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو لزيادة نفوذها وهذا ما يزيد من حدة المخاطر والتوترات بينها.
- الشك والتوجس في العلاقات الاستراتيجية بين الدول تعتبر "عنصرا ثابتا" بمعنى أن هذه العلاقة مبنية على غياب الثقة، لأن كل دولة تبحث عن تحقيق ولو حد أدنى من القوة، وبالتالي فهي تسعى الى التسلح كنتيجة لذلك لأنه في سباق مبدأ "كل لنفسه (Self Help)" يعد الأمن معطى نادر، وهو ما يبرر نزوح كل دولة الى الدخول في صراع من أجل البقاء.
- استقرار أو عدم استقرار النظام الدولي يتوفق بشكل كبير على بنيته، بمعنى أن ذلك مشروط بتوزيع القدرات –خاصة العسكرية– لاسيما في ظل التوازن بين

[1] سليم قسوم، نفس المرجع السابق، ص53.

القوى الكبرى وهو ما يعبر عن الرغبة في الحفاظ من عدمه على هذه البنية التي تحدد سلوك الدول.

- الدولة فاعل وحدوي ومركزي، قدراتها تسمح بمعرفة وتعريف أولوياتها وبذلك تعتبر هي المصدر الوحيد للأمن (مرجعية الأمن)[1].

ينظر الواقعيون الى الأمن باعتباره سبيل القوة بل ويفصلون فيه أكثر من ذلك وهذا من خلال حصر مفهوم الأمن في القوة العسكرية فقط حيث سيطر هذا المنطلق المفاهيمي على حقل الدراسات الأمنية خاصة إبان الحرب الباردة، ويؤكدون أنه كلما كانت الدولة قوية عسكريا كلما كانت أكثر أمنا على الأرجح بغض النظر عن اعتراف الواقعيين أنفسهم بتعدد مستويات القوة. بهذا المنطلق الواقعي في التحليل فإن التفكير في الأمن لا يتم الا بالاعتماد على الدولة ذات السيادة كوحدة للتحلل، وبالتالي للنظام الدولي ككل باعتباره قائما على التفاعل بين وحدات مركزية متلخصة في الدولة القومية "مشكلا في الوقت ذاته بنية هشة للنسق الدولي تتسم بالفوضوية"[2].

بناءا على ذلك يرادف مفهوم "الفوضوية" للنظام الدولي في التصور الواقعي حالة الحرب وذلك في ظل غياب حكومة مركزية يمكن لها أن تضمن الأمن الدولي، وهو مبرر حاسم لبروز إشكالية مع مطلع الخمسينيات، وهي واحدة من الاضافات الواقعية الجوهرية والأصيلة الى حق الدراسات الأمنية كنتيجة للمسلمة الواقعة حول حالة الفوضى الهوبزية المرادفة ل "حرب الكل ضد الكل"، حيث يرى **هوبز** أن أي دولة لتكون في مأمن من مخاطر هجوم دول أخرى أو أنها تشعر بالتهديد فهي تسعى للحصول على مزيد من القوة التي تجنبها هجوم عدو محتمل أو تأثير قوة فعل الآخرين وفي حالة اللايقين والتوجس فإن

[1] عمار بالة، **المقاربات الأمنية الكلاسيكية**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، دراسات أمنية واستراتيجية، علوم سياسية، جامعة خنشلة، السنة الجامعية 2018/2017، ص11.

[2] عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، مالي نموذجا، دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسية، 2018/2017، ص43.

الطرف الآخر كذلك يكون في حالة اللاأمن جراء تسلح الطرف الأول وهذا أما يجعله دائما في حالة تأهب للأسوء وهو ما يجعل الصراع من أجل القوة هو الحالة الطبيعية التي تربط علاقات وحدات النسق الدولي فيما بينها.

وأن خلال هذا هناك مجموعة من المفاهيم المركزية والأساسية، اعتمدتها المدرسة الواقعية كعناصر ومرتكزات لتحليل وتفسير الأمن، وتتمثل هذه العناصر في القوة ، وميزان القوى، والمصلحة القومية، مع اعتبار أن لعبة توازن القوى هي الوسيلة العملية لتحقيق الأمن والسلام والوصول الى الاستقرار ويعتبر متغير القوة عاملا أساسيا في تحليل وشرح وفهم السلوكية الدولية، وأن المصلحة القومية هي المعيار الأساسي في سياسة الدول الخارجية.

المطلب الثالث: المفاهيم التي تتمركز عليها الواقعية التقليدية

أولا: القوة (Power): تعتبر القوة ركيزة أساسية من دعائم الصرح الواقعي ويختلف تعريفها من باحث لآخر فمنهم من يعرفها على أنها تلك القوة العسكرية مثال (**Nicholas Speakman**)الذي يعرفها بالقدرة على خوض عمار الحرب، مما يستوجب من الدول بناء مؤسساتها العسكرية ويرى **فريديريك شومان** (Frederick G.Shuman) دراسة له عام 1933 أنه في ظل حالة الفوضى التي يشهدها النظام الدولي، والتي ترادف افتقاد النظام لحكومة عالمية ما على الدول إلا توظيف قوتها الذاتية لضمان أمنها دون إهمال نظرة الشك والريبة اتجاه قوة الدول المجاورة.[1]

إن الواقعيين في دراساتهم للعلاقات الدولية، يعتمدون على مفهوم القوة كأداة أساسية لتحليل وتفسير هذه العلاقات باعتبار أن السياسة عامة ومنها السياسة الدولية عندهم، تحكمها ظوابط وقوانين موضوعية لها جذورها أو متأصلة في الطبيعة البشرية الشريرة، وهذه الطبيعة البشرية الشريرة تتسم وتتميز بحب ورغبة وشغف الإنسان للقوة، أو حسب تعبير

[1] نفس المرجع السابق، ص45.

(**Hans Morgenthan**) : Man's just for Power والتي تظهر في تصرفات الإنسان وفي حياته اليومية ، والعلاقات الدولية تعكس هذه الطبيعة الشريرة.[1]

ومن هنا يرى الواقعيون أن السياسة الدولية ككل سياسة هي صراع من أجل القوة، فسلوكات الدول تتحدد بالدوافع التي تحركها وتدفعها للحصول على القوة، بل وتتسابق الدول لتزيد من قوتها في مواجهة الدول والقوة الأخرى.

لكن لماذا هذا التسابق من أجل القوة، ومن أجل المزيد منها؟

يرى الواقعيون أنه بما أن النظام الدولي يتميز بالفوضى ويفتقر الى سلطة سياسية وقانونية عليا لها القوة على التسيير والتحكم في اللعبة السياسية بين الدول وتستطيع فرض ضوابط وقوانين معنية ملزمة للجميع، أي عقوبات وجزاءات كما هو الحال بالنسبة للسياسة الداخلية للدول أي على المستوى الوطني. وبما أن كل دولة تبحث بالضرورة عن الأمن والاستقرار بالاعتماد على قوتها الذاتية، وننظر في نفس الوقت بعين الريبة والشك وبحذر شديد الى قوة الدول الأخرى لهذا فإن الصراع من أجل القوة، يبقى دائما ومستمرا بين هذه الدول، ولهذا تعتبر القوة بالتالي حقيقة واقعية، ولها دور فعال في العلاقات الدولية، وفي هذا الإطار يقول (**H.Morgenthan**) إن السياسة الدولية، ككل سياسة صراع من أجل تحصيل القوة: International Politics is all Politics Struggle for Power ويرى أنه مهما كانت الأهداف النهائية للسياسة الدولية، فإن القوة هي الهدف العاجل كما يرى أن للقوة ثلاث مهام القوة كعلة سببية، القوة كهدف والقوة كوسيلة.

فالقوة كهدف بمعنى أن القوة تقدم بمهمة المقصد الذي تحاول تحقيقه أو الغاية المقصودة، فهي صراع من أجل السيطرة، والغاية النهائية التي تسعى السياسات لتحقيقها.[2]

[1] ملحم قربان، **الواقعية السياسية**، ط2 . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1981. ص.86

[2] محمد مجدان، نفس المرجع السابق ص163.

أما القوة كوسيلة فتعتبر القوة من بين الوسائل الأكثر فعالية في تحقيق بعض الغايات والأهداف، أما القوة كعلة سببية، فقد تكون القوة في بعض الأحيان مسببا للفعل السياسي، فبمجرد امتلاك الدولة لمقومات القوة فهذا يعد سببا مباشرا لبسط هيمنتها على الآخرين وحسب **(H.Morgenthan)** دائما فإن الدول في سلوكاتها تجاه بعضها البعض تتبع ثلاث أنواع من سياسات القوة:

1. **سياسة المحافظة على الوضع القائم (Preserving the Status Quo)** وذلك لمحافظته على القوة والإبقاء على توزيعها كما هي، لأن تغييرها قد يؤدي الى تحول جذري في توزيع القوة على المستوى الدولي.
2. **سياسة التوسع (Expension Policy)** وذلك لتغيير الوضع القائم وإعادة النظر في علاقات القوى بين دولتين أو أكثر.
3. **سياسة الهيمنة (Hegemony Policy)** وذلك بإظهار القوة، إما لتحقيق تفوق محلي أو إقليمي أو حتى الشفافية بالسيطرة على عقول الناس ومفاهيمهم.

هذا وتخضع القوة في المجال الدولي للمتغيرات تحدد فعاليتها وتأثيرها، وذلك عن طريق التلاعب بمتغيرات القوة كالإقناع بالأدوات الدبلوماسية وغيرها، أو الإكراه بالتدخل العسكري، أو الحصار الاقتصادي، أو بالمعونة والمساعدة...الخ المهم كيفية إدارة وتوظيف متغيرات القوة وعناصرها[1] من أجل تحقيق مصلحة قومية معينة.

ثانيا: المصلحة القومية: (National Intrest)

يبرز مفهوم المصلحة القومية الى جانب مفهومي القوة وميزان القوى اللذان نعالجهما في فصل خاص كإحدى ركائز الفكر الواقعي، وتطور مفهوم المصلحة القومية من مفاهيم أقدم منه، فمنذ القرن السادس عشر في ايطاليا والقرن السابع عشر في انجلترا نشأت مفاهيم "إرادة الأمير ومصالح السلالة الحاكمة ومنطق الدولة "وقد حل محلها مفهوم المصلحة

[1] نفس المرجع السابق ص164.

القومية منذ نشأته كأداة تحليل سياسة لوصف وشرح وتقويم السياسات الخارجية للدول كما سيظهر عند دراسة المفهوم في المدرسة الواقعية، واستعمل أيضا كوسيلة لتبرير أو رفض أو اقتراح سلوكية سياسية معينة، وكان هذا الاستعمال للمصلحة القومية الأقدم والأكثر شيوعا.[1]

يقول (**H.Morgenthan**) إن المصلحة القومية هي المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي.

ويعتبر (**Jean Berrea**) أن المصلحة القومية ذات معنيين: ذاتي وموضوعي فالأول (الذاتي) ينحصر في أن المصلحة القومية هي كل ما استقرت عليه قرارات السياسة الخارجية، ومن ثم فإن أي قرار هو تعبير عن المصلحة القومية أما الثاني (الموضوعي) فيتمثل في البحث عن القوة، وفي هذا المعنى نجد أن المصالحة القومية مرتبطة بالقوة، بل إنهما مرادفان لبعضهما البعض[2] وهنا يتفق الكاتب **جان باريا** مع المنظر الواقعي **هانس مورغانتو** في تعريفه للمصلحة الوطنية، والتي تصنف عنده إلى عدة أشكال. فالقوة أذن كمؤثر أساسي تكون محكومة بالمصلحة القومية ومرتبطة بها، يصفها الواقعيون بأنها الآداة المعقولة والمنطقية لتفسير السلوك الدولي، وتأصيل دوافعه وأسبابه بعيدا عن تلك التبريرات الكاذبة التي تحاول أحيانا أن تضفيها على سلوكها من أجل الخداع والتمويه فقط أو التبرير لا غير.[3]

ويرى الواقعيون أن صانعي السياسة والقرار في الدولة، عندما يتحركون ويتخذون القرارات، فإنهم يفعلون ذلك تبعا لإدراكهم للمصلحة القومية لدولتهم، إذن المصلحة القومية يجب أن تحدد في إطار القوة، ولهذا فمفهوما القوة والمصلحة القومية يعتبران العاملان

[1] ناصيف يوسف حتي ، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985 ص28

[2] نفس المرجع السابق. ص29

[3] عبد النصر جندلي، نفس المرجع السابق، ص 121.

الأساسيان لأية محاولة لوصف أو تنبؤ أو تحليل أو تفسير للسلوك الدولي، لأنهما المبرران الدائمان للدول فيما يخص السياسة الخارجية.

هدف السياسة الخارجية للدول إذن، محدد بالمصلحة القومية لها والقدرة على تحقيق هذا الهدف، تحدد بالقوة المتاحة لهذه الدولة أو تلك، ولهذا يحلل الواقعيون العلاقات الدولية على أساس المصلحة القومية محددة في إطار القوة، وهذه المصلحة القومية المحددة بالقوة تعتبر كمفهوم يصلح لتحليل مختلف سياسات الدول في جميع الأوقات والظروف، ومن هنا يعتبر **مورغانتو** المصلحة القومية هي المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي.[1]

وقد صنف (**Thomas Robinson**) المصلحة القومية الى عدة مصالح هي:

1. **المصالح العليا للدولة:** أو المصالح الأولية (High Interests) وتشمل ضمان الوحدة الترابية أو الجغرافية للدولة والحفاظ عليها والحفاظ على الوحدة الحضارية والسياسية، والهوية الثقافية للمجتمع، وكذلك تقوية التماسك الاجتماعي، بالإضافة الى حماية كيان الدولة السياسي من الاعتداءات الخارجية، أي ضمان الأمن القومي (National security) وهذه المصالح العليا أو الأولية، لا تتنازل عنها الدولة مهما كان الثمن.[2]
2. **المصالح الثانوية:** وهي تلك المصالح التي تهدف الى حماية المواطنين الذين يعيشون خارج الدولة وهذا الصنف من المصالح لا ينتمي مباشرة الى النوع الأول من المصالح ولكنها تكملها من خلال ضمان سلامة وحريات مواطني الدولة ورعاياها في الخارج.

[1] محمد مجدان،نفس المرجع السابق، ص167.

[2] Maclelland (charles), a theory of international system, the Mac milan company, NewYork, 1996.p66.

3. **المصالح الدائمة (Permanent interests):** وهي مصالح تكون ثابتة نسبيا خلال فترات طويلة، وقد تتغير بشكل بطئ مثال بريطانيا ولفترة طويلة من الزمن كانت تتمسك بحماية حرية الملاحة في البحار وهو ما يقابلها في السياسة الخارجية الأهداف الطويلة المدى أو الاستراتيجية وهي أهداف ليست في متناول الوحدات السياسية بل أنها تقتصر فقط على القوى الكبرى أو القوى العظمى في العالم.
4. **المصالح المتغيرة (Changable Interests):** وهي مصالح مرتبطة بقطاع معين في منطقة استراتيجية معنية للدولة. والتي يدورها تعبر عن آراء المسؤولين أو الرأي العام أو جماعات الضغط تجاه تعامل مع موقف معين أو هدف معين.
5. **المصالح العامة (General Interests):** وهي نوع من التوجه في السياسة الخارجية لدولة معينة، كالمناداة بنظام اقتصادي عالمي جديد مثلا دول العالم الثالث في عقد السبعينات، ومثل مساعي بريطانيا للحفاظ على توازن القوى في القارة الاوروبية في القرن الماضي.[1]

6. **المصالح الخاصة (Special Interests):** وتنشأ هذه المصالح العامة لكن بشكل دقيق كموقف دولة معينة تجاه إبقاء التوازن في إطار إقليمي بمعنى عدم تدخل أي دولة تعرض المحافظة على الوضع القائم (Status Quo).

ثالثا: ميزان القوى: _(Balance of Power)

يعتبر مفهوم ميزان القوى من محاور المدرسة الواقعية، ويركز على فكرة جذرية هي المفهوم الذي مفاده أن القوة فقط هي التي تستطيع مجابهة أثر القوة و أنه لا يمكن حدوث

[1] Robinson (Thomas w) national interests, in james Rosenau, international politics and foreign policy a reader in research and theory. The free press. NewYORK, 1969.pp.184.185.

الاستقرار وإمكان التنبؤ والاطراد في عالم فوضوي حيث تكون القوة التي يوسع الدول ممارسها للحصول على مبتغاها في العالم في حالة من التوازن.

إن العمل على تحقيق القوة وزيادتها، كذلك تحقيق المصلحة القومية المشار اليهما كمرتكزات التحليل عند المدرسة الواقعية، كل هذا يجعل الدولة تصطدم مع عدة أطراف أخرى أي دول، وبما أن العالم حسب "**مورغانتو**" هو عالم المصالح المتناقضة، مما يؤدي الى الصراع فمن اللازم الاتجاه الى تحقيق هذا السلام والاستقرار عن طريق القانون الدولي أو التنظيم الدولي أو حتى الحكومة العالمية، كما يرى المثاليون أمر صعب التحقيق للغاية، إن لم يكن مستحيلا في نظام دولي يتميز بالصراع بين وحداته وبالفوضى، فيصبح من الضروري البحث عن طريق و أدوات أخرى لتنظيم الصراع وتحقيق الاستمرار بين الدول لكي لا يؤدي ذلك في كل مرة الى نشوب حروب عالمية مدمرة.[1]

من هنا يقرر الواقعيون أن ميزان القوى يمثل أحد الطرق والأدوات الأساسية في هذا المجال فهو يعتبر الوسيلة الأكثر عملية لتنظيم الصراع وتحقيق الاستقرار وإقامة السلام في العالم، وفي هذا الصدد يقول المفكر **(R.Neighbor)** أحد منظري الدراسة الواقعية.
"إن ميزان القوى هو الآلية السلمية لتحقيق بعض العدل في العلاقات الدولية، وذلك بواسطة لعبة التوازنات، اذ عندما تتساوى القوة بين مجموعة من الدول، يكون من المتعذر على إحداها أن تسعى للهيمنة على الآخرين.

ولهذا عرف الواقعيون ميزان القوى بأنه هيمنة دولة على الدول الأخرى وأعتبره المنظر الواقعي **(Fredirich Schuman)** بأنه قانونا عاما يعكس التفكير الفلسفي، الذي يعتبر

[1] كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ط1، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص121

أن الصراع المستمر بين الدول شيء طبيعي، فالدول التي تريد وضع قائم، تتحالف مع بعضها البعض ضد الدول التي تريد الحفاظ على الوضع القائم مما يخلق ميزانا للقوى".[1]

وفي رأي **مورغانتو** أن نظام توازن القوى هو أفضل وسيلة لإدارة استخدام القوة، وفي هذا السياق يعرف **مورغانتو** توازن القوى بأنه توزيع متساو–الى حد ما– للقوى أو أنه أي توزيع للقوى كما أنه لا يحقق السلام الدولي (international peace) و إنما الإجماع الدولي هذا الأخير الذي يؤدي وظيفة التوازن الدولي.

ومن خلال هذه العناصر والمرتكزات التي أعلنها الواقعيون في تحليلهم للعلاقات الدولية القوة، المصلحة القومية، وميزان القوى، ودور الدبلوماسية، وانطلاقا من عدم وجود تناسق وانسجام في المصالح بين الدول و إنما وجود تضارب وتناقض وصراع الى درجة استعمال القوة بينها لتحقيق المصالح القومية، لكل فإن صراع القوة هو السمة المميزة للنظام الدولي.

بناءا على ذلك، يحدد الواقعيون المبادئ التي تحكم هذا النظام الدولي والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ. الصراع هو جوهر السياسة في النظام الدولي وهناك أشكال متعددة.

ب. هذا الصراع ليس له نهاية في عالم يقوم على المنافسة بين الدول من أجل الحصول على المصلحة وامتلاك القوة.

ج. إن المصالح القومية هي موضوع الصراع الدولي، وأن القوة هي الآداة لممارسة هذا الصراع

د. أن القوة هي المبدأ الذي يتحكم في السياسة الدولية والنظام الدولي من أجل المحافظة على المصالح القومية.

[1] ناصيف يوسف حتي، نفس المرجع السابق، ص122.

هـ. إن توازن القوى الدبلوماسية بأنواعها، يلعبان دورا هاما في تحقيق الاستقرار والسلام العالميين.[1]

المطلب الرابع: الواقعية الجديدة (الواقعية البنيوية) وإعادة صياغة مفهوم الأمن:

جاء طرح الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية كرد فعل على الانتقادات التي وجهت للواقعية الكلاسيكية في السبعينيات، والتي تمحورت حول تركيز الواقعية على سلوك الدولة وأغفلت سلوك المؤسسات الدولية كما انتقدت في التركيز على الطبيعة البشرية لتفسير العلاقات الدولية واهمال العوامل الأخرى. وعليه حاول **كينيث والتز (K.Waltz)** تكييف أفكار الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية من خلال دراساته أين أكد من خلالهما أن القوة تعتبر كتغير رئيسيا في السياسة الدولية وأنه لا يمكن فهم وتفسير السياسة الدولية إلا لكونها في حالة صراع وتنافس دائم، وأن الحروب تندلع لأنه ما من شيء يمنعها.

سميت الواقعية الجديدة بالبنيوية ذلك أن والتز ينطلق في تحليله البنيوي من مفهومي النظام والبنية في تفسير السياسة الدولية. حيث تركز الواقعية الجديدة على بنية النظام الدولي كموجة للعلاقات السياسية بين الدول وحسب **Waltz** أن أي نظام يتشكل من بنية و وحدات متفاعلة بعضها ببعض، مصطلح البنية structure يدل على الطريقة التي تنتظم بها مختلف أجزاء النظام.[2]

أولا: افتراضات التحليل البنيوي لكينيث والتز:

[1] كريس براون، نفس المرجع السابق، ص122.

[2] منى زنودة، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، محاضرة ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر علاقات دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.

أ. الدولة هي فاعل أساسي، وحدوي، وعقلاني: فالدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم، وفق ما أكدت عليه الواقعية الكلاسيكية لكن ظهور فواعل أخرى في الساحة الدولية على غرار المنظمات الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات ...الخ. أصبح من الصعب أنطولوجيا تجاهل هذه الفواعل، وعليه حاول الواقعيون ذات فعالية أو استقلالية عن سياسات الدول وأهدافها.[1]

رغم اعتراف **والتز (K.Walts)** بالدور الجديد الذي تلعبه الفواعل غير الدولية في العلاقات الدولية أين يعترف **والتز** أن " الدول ليسوا ولن يكونوا أبدا الفواعل الدولية الوحيدة"، إلا أنه يعود فيقول " أن الدول هم الوحدات المشكلة لتفاعلات بنية الأنظمة السياسية الدولية" وإن أي دور للفواعل الأخرى مرهون بالدول" الدول تضع القوانين التي تسير باقي الفواعل".

ب. الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد سلوك الفواعل: فقد أكدت الواقعية الجديدة على افتراض الواقعيين التقليديين حول فوضوية النظام الدولي لكن والتز والبنيويين عموما كانوا أكثر تحديد اهتماما بدور النظام الدولي كموجه لسلوكات الدول، هذه الطبيعة أو البنية الفوضوية للنظام الدولي تعود حسب **والتز** لغياب السلطة الفوقية المنظمة في ظل الفوضى يكون الميل للعنف Violence والحرب هو الميزة الغالبة على التفاعلات بين الدول ذلك أن الدولة بطبيعتها هي دولة حرب « The State of Nature is a State of War »

ج. الهدف الأساسي للدولة هو الحفاظ على الأمن والبقاء: من هذا المنطلق فإنها تسمى جاهدة للحفاظ على أمنها وتعظيم نطاقه ووضع ذلك في نطاق أولوياته.

د. لا تثق الدول في بعضها البعض، ولا يمكن لإحداها أن تعرف بالتأكيد نوايا الأخرى، فلبعض الدول نوايا شريرة، ولبعضها الآخر نوايا سليمة.

[1] خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة مابعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي، بعد 11 سبتمبر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008/2007. ص89

إلا أنه لا يمكن التأكد من هذه النيات بصورة قاطعة بسبب تغيرها الكبير، تبعا لدوافع الدول وتفاعلاتها في البيئة الدولية، فمن الممكن أن تكون نوايا إحدى الدول سليمة في حقبة من الزمن وشريرة في حقبة أخرى والعكس صحيح.

هـ. إن الدول في سعيها نحو البقاء تفكر جديا في كيفية تحقيق ذلك وهي بالتالي فاعل، ولكنها تتعامل في ظل نظام دولي عقلاني غير دقيق مع معلومات منقوصة حيث تكون لبعض الدول فرض لإخفاء نواياها الحقيقية عنها.[1] كما يعتقد " والتز" أن النظم تتكون من بنية (Structure) ومن وحداتها المتفاعلة معا، والبنى السياسية تتكون من ثلاثة عناصر: المبدأ المنظم (Ordering Principale) الفوضوية أو التراتيبية، ميزة الوحدات « The Character of Principale»متشابهة وظيفيا أو مختلفة، وتوزيع القدرات « Distribution of Capabilities» وهناك عنصرين ثابتين من بين العناصر الثلاث لبنية النظام الدولي وهما غياب السلطة المؤثرة مما يعني أن مبدأها المنظم هو الفوضى « Anarchy » وثانيا مبدأ الإعتماد على الذات أو المساعدة الذاتية (Self-Help) وهو مامعناه أن كل الوحدات تبقى متشابهة وظيفيا، ويكون المتغير البنيوي الوحيد حسبه هو توزيع القدرات، الذي يولد التميز الرئيسي بين النظم المتعددة وثنائية القطبية.

ويندرج مقترب الواقعية الجديدة في تلك المقتربات التي تتناول سلوك الدولة من الزاوية العليا في تبنيها لمستوى تحليل تنازلي، فيما يعرف بمقترب النسق الدولي، ومفتاح فهم سلوك الدول وفق هذا المقترب هو الحوافز والقيود كما أن الواقعية الجديدة تتفق مع الواقعية الكلاسيكية في دور الدولة وأهمية القوة وميزان القوى، والمصلحة القومية هذه الأخير تسير السلوك الخارجي للدولة التي في مقدمتها لتحقيق الأمن والبقاء، ويرى والتز أن النظام الدولي يتميز بالفوضى، وهذا الذي يحدد سلوك الفاعلين فيه (الدول) والذين يحتلون نفس المركز

[1] ريتشارد ليتل، **توازن القوى في العلاقات الدولية**: الإستعارات والأساطير والنماذج ترجمة: هاني تابري، لبنان: بيروت، دار الكتاب العربي،2008 ص179

خلافا للأنظمة السياسية الداخلية التي تحكمها الهرمية، فكل الدول تمارس الوظائف نفسها أي لا يوجد تقسيم للعمل بسبب غياب ثقة الدولة في الدول الأخرى.[1]

ثانيا: طرح الواقعيين الجدد لمفهوم الأمن:

من خلال ما ذكر آنفا لا توكل للدولة شؤون أمنها للآخرين، وفي هذا الإطار يؤكد الواقعيون الجدد على أن فوضوية النظام الدولي تستدرج وحدات النظام الدولي (الدول) إلى انتهاج سلوك الاعتماد وعلى الذات أو المساعدة الذاتية K (Self–Help) وانطلاقا من رؤية السياسات الدولية حقلا للمساعدة الذاتية فإن الأوتاركية (الإكتفاء الذاتي) سيكون هدفا رئيسيا لكل دولة والنظام الدولي يحفز كل دولة لتكون قادرة على إدارة شؤونها بنفسها، طالما أنه لا توجد سلطة عليا تتولى هذه الوظيفة.[2]

وبالتالي يمكن القول أن الواقعية الجديدة تشكك في إمكانية التعاون على المستوى الأمني باعتبار أن الدول تهتم بالأرباح النسبية للتعاون أكثر من اهتمامها بالأرباح المطلقة، أي أنها تضمن عدم ربح الآخرين الى درجة استعمالهم لذلك التفوق ضدها، وقد طبق **والتز** مفهوم الفوضى على السياسة الدولية، ومفاده أنه مع وجود دول ذات سيادة، وعدم وجود نظام قانوني يملك السلطة عليهم فإن الانقياد الى الحرب يصبح شيئا مؤكدا، وفي حالة الفوضى الدولية لا يوجد انسجام تلقائي بين الدول، فهي على عكس الواقعية التقليدية تربط حالة الصراع بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي الذي يعيق تشكل علاقات تعاونية، إذا فنقطة الانطلاق الرئيسية هي بنية النظام الدولي. حيث تعتبر الواقعية البنيوية أن سبب الصراع يكمن في طبيعة التركيب الفوضوي للنظام العالمي الذي يحول دون أمراء المقاطعات ذات السيادة (**روسو**) أو الدول (**والتز**) الدخول في اتفاقيات تعاونية لإنهاء حالة الحرب، ويمكن

---

[1] Paul. D.Williams (ED) security studies : an introduction.New york first published 2008 .p.18.

[2] تيموثي دن ، **الواقعية في جون بيليس وستيف سميث (محرران) عولمة السياسة العالمية** ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث ، دبي، 2004، ص235.

أن يدفع تركيب ذلك النظام الدول نحو الحرب حتى ولو كان زعماء هذه الدول يرغبون في السلام فحسب **والتز** و**ميرشايمر** فإن الدول هي عبارة عن كيانات متنافسة أنانية .

لذا فإن أي دولة من الممكن أن تستعمل القوة لتحقيق أهدافها خصوصا، وأنها قد تجبر على السعي الى الحصول على القوة، في ظل نظام يفتقر الى وجود سلطة عليا تشرف على الدول العظمى، وحيث لا يوجد ما يضمن ألا تهاجم الواحدة منها الأخرى، ولأن الدولة هي الحكم الأخير في الحكم على نواياها ودوافعها فإن أي دولة وفي أي وقت يمكن أن تلجأ الى القوة لتنفيذ سياساتها، لذلك على كل دولة أن تكون مستعدة دائما باستمرار أما لمواجهة القوة بالقوة أو لدفع ثمن الضعف.[1] ولأنه من المنطقي جدا ألا تكون كل دولة قوية الى حد يمكنها في حماية نفسها في حال تمت مهاجمتها بمعنى أن القوى العظمى محاصرة في قفص حديد ليس لديها فيه سوى خيارات قليلة تتمثل في أن تتنافس بعضها مع بعض من أجل القوة وتحقيق الأمن إذا ما أرادت البقاء. لذلك فإن الأمن حالة تتنافس عليها الدول لتحقيقها، وفي كنف نظام عالمي يتسم بالفوضى يتعين في كتفه على الدول العمل وفقا لمبدأ كل لنفسه، لضمان بقائها وفي إطار مسعاها لتحقيق ذلك نجدها تزداد قوة يوم بعد يوم لتكون قادرة على تجنب أثر قوة الدول الأخرى، وهو ما يدفع الآخرين الى الإحساس بعدم الأمن مما يدفعهم الى التنافس بغية تحقيقه مما يدخلنا في دوامة من انعدام للأمن داخل المنتظم الدولي.

من جهة أخرى تعتبر المعضلة الأمنية من بين أهم المفاهيم المحورية في الفكر الأمني الواقعي الجديد، الذي يعتبرها سلسلة متصاعدة من حالات عدم الأمن، تنشأ كما يراها "**كين بوث و ويلز**" حيث تحدث الاستعدادات العسكرية لدولة ما شعورا بعدم الاطمئنان لا يمكن انتزاع من تفكير الدولة ما أذاع الحيرة فيما إذا كانت تلك الاستعدادات لأغراض دفاعية لا

[1] نصار الربيعي، **دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بروت،2013،ص102

غير (أي لدعم أمنها في عالم غير مستقر) أم كانت لأغراض هجومية (أي لتغيير الوضع الراهن لمصلحتها).[1]

كما يعتبر **كينيث والتز (K.Walts)** بأنه في ظل الفوضى فالأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة (عن أهداف أخرى مثل الهدوء والربح والقوة).[2]

لذلك فإن أنصار التحليل الواقعي البنيوي للدراسات الأمنية يستندان على مسألتين مهمتين تجعلان من التعاون بين وحدات النظام الدولي صعب التحقيق:

1. **مسألة الخوف والغش وانعدام الثقة:** على الرغم من أن الواقعيون الجدد أمثال **والتز وميرشايمر** يقرون بإمكانية التعاون في ظل الفوضى، غير أن تحقيقه والمحافظة عليه صعب المنال بين الدول لأن هذه الأخيرة تبقى خائفة من نقض الآخرين لاتفاقياتهم.
2. **مسألة المكاسب النسبية:** فحسب الواقعية الجديدة فإن الدول تهتم بالمكاسب النسبية بدل الاهتمام بالمكاسب المطلقة، فما يهم الدول ليس المزايا التي تحصل عليها من المحصلات المختلفة، بل كم تستحق من الفائدة مقارنة بمنافستها.

إن مفهوم الأمن لدى الواقعيين الجدد اقترن بعنصر الخوف لاعتقادهم أن هذا الأخير ناتج عن حالات اللاأمن المنبثقة من الفوضى وهو ما يميزهم عن الواقعيين الكلاسيكيين الذين يربطون القوة بالغريزة العدوانية والشريرة للطبيعة البشرية، أما إذا كان الأمن من حيث ندرته أو توافره مرتبط بعملية إدراكية من طرف صانع القرار، فإن فكرة الأمن في الواقعية الجديدة أدت الى تمايز الاتجاهات الواقعية واختلاف نظرتها للأمن.

[1] سليم قسوم، نفس المرجع السابق، ص79.

[2] Kenneth.N Waltz, **theory of international politics**, New York, Mc grow-Hill, 1979,p102.

ثالثا: الاتجاهات الواقعية واختلاف نظرتها لمفهوم الأمن.[1]

1. **الواقعية التقليدية:** تركز على قدرة الدولة ونضالها من أجل البقاء في سياق فوضوي بحت ولا مجال للفاعلين من غير الدولة للتعاون أو إقامة قواعد القانون، بل إن اعتبارات القوة هي التي تؤخذ في الحسبان وبشكل **هانس مورغانتو** المرجعية المفضلة للواقعية البحتة المحافظة (لا يندرج هذا الاتجاه ضمن تقسيمات الواقعية الجديدة).

2. **الواقعية البنيوية:** تركز على بنية النظام الدولي، أي الطريقة التي توزع بها القدرات خاصة العسكرية بين القوى الكبرى، وتتميز هذه البنية بغياب الثقة و اللاأمن (Insecurity) المعمم بين الدول في هذه الحالة يحكمه إما انتماؤها أو احتجاجها، بمعنى أنها دولة مراجعة للوضع القائم، وأبرز روادها **كينيث والتز (Kenneth.Waltz)**.

3. **الواقعية الدفاعية:** على رأسهم **كينيث والتز** و **غريكو** يرون سهولة في توافر الأمن رغم الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي وينظرون إليه كلعبة صفرية مع تفاؤلهم لوضع حد لوقوع الحرب.

ويرى **وولتز** بأنه لا مصلحة للصراع العسكري بهدف التوسع. نظرا لارتفاع التكاليف مقابل الفوائد المترتبة عنه وعليه حسب الواقعيين الدفاعيين فإن هدف تعظيم القوة (Maximization of Power) لا يعتبر أولوية بالنسبة للدولة بقدر أهمية الحفاظ على مكانتها الدولية، وبذلك يقدم الدفاعيون وصفة معتدلة للبحث عن الأمن بعيدا عن سعي الدول للتوسع على الصعيد الدولي.

[1] عمار بالة، نفس المرجع السابق، ص47.

4. **الواقعية الهجومية:** من أبرز روادها **ميرشايمر** الذي يرى أن القوة هي وسيلة ذات أهمية قصوى لتعظيم المكاسب معتبر العلاقات الدولية بأنها لعبة صفرية وأن ثبات القوى معطا نادرا في السياسة العالمية. ولكي تبقى الدولة مهيمنة لابد من استغلال المحفزات التي يقدمها الصراع الدولي للبحث عن فرص تحصيل القوة وتعظيم المكاسب.

5. **الواقعيون الجدد:** يلاحظ نوع من القطيعة مع الكلاسيكية أو التقليدية حيث يرون أن التعاون بين الدول ممكن ومرغوب فيه للتقليل من مخاطر اللاأمن، وضمان مكاسب نسبية وليست مطلقة لكل طرف، وقد يتضح السياق الفوضوي للنظام الدولي أنه أقل حدة لما يكون التنافس بين الدول تفسره آليات "الأمن التعاوني" هذه الآليات تحد من الغش في العلاقات بين الدول ومن نقص الثقة والحسابات الخاطئة، وعرف بعض أقطاب هذه المدرسة بالواقعيون الجدد التعاونيون، ومن أبرزهم **شارلز قلايزر** (**CH.Glayser**).

6. **الاثنو واقعيين (الواقعية الاثنية):** ظهر هذا الاتجاه مع بداية التسعينيات، ينقلون مفاهيم البقاء في سياق فوضوي، والتحميل الأقصى للمكاسب والتنافس داخل الدولة مستخدمين في ذلك مقاربة " المعضلة الأمنية داخل الدولة". (Intrastae Security Dilemma) حيث صدرت مقالة ل **Barry Posen** سنة 1993 بعنوان المعضلة الأمنية والنزاع العرفي (the Security Dilemma and Ethnic Conflict).[1] حاول فيها إسقاط مفهوم المعضلة الأمنية في سياقها المعتاد بين الدول (Intrastate) على نشوب النزاع الإثني في يوغوسلافيا السابقة 1991. تعتمد مقاربة **بوسن** (**Barry Posen**) على ما يسميه الفوضى الناشئة "(Emerging Anarchy)" ، ويقصد بذلك ما يحدث عندما تبدأ الدول متعددة

[1] عمار بالة، نفس المرجع السابق، ص48.

الإثنيات في الانهيار. فتجد المجموعات الوطنية نفسها مجبرة على تحصيل أمنها الخاص بها، كل على حدى، وذلك في غياب سلطة مركزية فعالة تتولى هذه المهمة وبذلك تصبح هذه المجموعات في وضعية اعتماد على النفس شبيهة الى حد كبير بتلك التي تميز الدول في النظام الدولي ومن أبرز روادها **باري بوسن وكوفمان (Kaufman)**.

المبحث الثالث: مفهوم الأمن من المنظور الليبيرالي

لقد أثر الفكر الليبيرالي على النخب صانعة القرار وعلى الرأي العام في الكثير من الدول الغربية بعد الحرب العالمية الأولى، وقد عاد هذا الفكر لفترة وجيزة في نهاية الحرب العالمية الثانية مع نشوء الأمم المتحددة، كما شهدت نهاية الحرب الباردة إنبعاثة بعد أن أعلن زعماء الدول الغربية عن ولادة نظام دولي جديد يتزعمه القيم الليبيرالية.[1]

ويرى الليبيراليون التقليديون أن الدول هي الفاعل الأكثر أهمية في العلاقات الدولية، إلا أنهم يقرون بأنه يوجد بجانب الدول مجموعة من الفاعلين الدوليين المؤثرين في النظام الدولي كالمنظمات الدولية المتعددة الأهداف والشركات المتعددة الجنسيات، وحتى الجماعات الإرهابية التي أصبح تأثيرها متزايد على استقرار النظام الدولي في ظل الصخب الذي أحدثته تحدثه المدرسة الواقعية باتجاهاتها المختلفة في تفسيرها للأمن خاصة في ظل التوجهات الواقعية للسياسة الأمريكية، فإن المدرسة الليبيرالية كان لها تأثير بارز على الدراسات الأمنية، وعلى الرغم من غياب بناء نظري موحد ومتماسك للنظرية الليبيرالية إلا أنها مثلت نسقا فكريا متعدد التيارات، وهو ما عبر عنه **ستيفن والت (Steven Walt)** بالعائلة الليبيرالية.

المطلب الأول: مرتكزات افتراضات الطرح الليبيرالي

مع بداية السبعينيات لاحظنا تراجعا محسوسا للدراسات الأمنية الواقعية تاركة المجال أمام صعود الأدبيات السلمية التي تشير الى عودة المثالية الكلاسيكية، والتي لاقت رواجا كبيرا في الأوساط الأكاديمية كما تبقى العديد من مفكري القرن التاسع عشر الليبيراليين الذين قاربوا أو فهموا الحروب على أنها نتاج الحكومات المستبدة والمعاهدات والدبلوماسية السرية

[1] علي مدوني، **قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014/2013 ص78.

والنخب، وأن الطريق الى السلام يمر عبر علاقات الشعوب مع بعضها البعض مع التجارة الحرة وانتشار الديمقراطية والرأي العام المستنير والمؤسسات الدولية.[1]

وقبل تناول فكرة المرتكزات التي أتى بها المنظور الليبيرالي لابد من التنويه على أن الليبيرالية ليست نظرية واحدة وأننا لسنا بصدد كل نظري موحد ومتماسك، فقد تعددت نسخها وصورها النظرية كما تنوعت أطرها الفكرية، فالليبيراليون عادة ما يقدمون إجابات مختلفة عما يعتبرونه المعضلة البارزة في العلاقات الدولية وهي ظاهرة الحرب، ويتبنى التصور الليبيرالي إبستمولوجيا وضعية مصنفا بذلك ضمن الاتجاه العقلاني في نظرية العلاقات الدولية، أما على المستوى المنهجي فهناك من تأثر بالطبيعة اللاوحدوية للدولة مركزا على الفرد كوحدة تحليل، في حيث تأثر البعض الآخر بدرجة أقل بهذه المسائل وأهتم بعناصر التفاؤلية الليبيرالية حول التغيير السلمي والانسجام المرجو في النظام الدولي ، وهذا ما يدل على أن الليبيراليين اهتموا بالتنظير عبر مستويات التحليل، وعلى اعتبار الليبيرالية تقليدا في السياسة الدولية، فهي تتميز في نظرتها للسياسة العالمية باعتمادها مأمورية أكثر اتساعا من حيث وحدات ومستويات التحليل، فالمنظار الليبيرالي ينطلق في تصوره للسياسة العالمية على أربع افتراضات:

أ. يمثل الفاعلون من غير الدول (Non State Actor) وحدات مهمة في السياسة العالمية، فالدولة ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، بل هنا كفواعل أخرى داخل الدولة وخارجها ممن قد يكون تأثيرهم في الأمن مساويا أو يفوق التأثيرات التي تحظى بها الدولة، فقد أكد "**روبرت كيوهان**" « **Roberto.Keohane** » و"**جوزيف ناي**" « **JOSEPHS.Ney** » على أن هناك قرارات وسلوكيات لجهات أخرى يمكن أن تؤثر في قضايا العلاقات الدولية بالقدر الذي تؤثر به الدولة القومية، كما قللو من أهمية الدولة في تنظيم العلاقات

[1] Carnilia Navari, « liberalism », in security, studies : an introduction, P30.

الدولية حيث ظهرت قوى وجهات أخرى ليست دولية تسهم في تنظيم تلك العلاقات،[1] فالمنظمات الدولية مثلا قد تكون في بعض الأحيان فاعلا مستقلا، والأمر نفسه بالنسبة للمنظمات غير الحكومية وغير الوطنية، كمنظمات حقوق الإنسان وجماعات حماية البيئة التي تلعب من جانبها دورا مهما في صناعة السياسة العالمية، لذا يعود تزايد الشبكات عبر الوطنية الملتفة حول استراتيجيات مشتركة وأهداف محددة الى تحقيق ما يسمى" بالمجتمع المدني العالمي".[2]

ب. الدولة ليست فاعلا وحدويا (Nonunitary Actore) بل تتكون من أفراد و جماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة، فالفواعل المهمة في السياسة الدولية هم الأفراد العقلانيون والجماعات الخاصة التي تنتظم في محاولة لترقية مصالحها الذاتية، وعليه فالدولة لا تخرج عن كونها مؤسسة تمثل الاختلافات والتنافسات فيما بين القوى الاجتماعية من أفراد وجماعات ضمن المجتمع المدني والتي تترجم على \انها سياسة الدولة (State Policy)، فالدولة في التصور الليبيرالي للسياسة الداخلية ليست فاعلا بل مؤسسة خاضعة بشكل ثابت لتحالفات القوى الاجتماعية،[3] من هذا المنطلق يعد اعتبارها كفاعل وحدوي اختزالا لتعددية الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة الدولة وتجاهلا للتفاعلات الحاصلة بينهم بل وكذلك للأفكار والقيم والمنظمات الدولية عبر الوطنية والرأي العام...الخ.[4]

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، "**مفهوم الأمن : مستوياته وصيغة تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 ، 2008 : ص09.

[2] عمار بالة، **الامن من المنظور الليبيرالي**، محاضرة ألقيت على السنة أولى ماستر، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات واستراتيجية وأمنية، سنة 2017، 2018

[3] سليمان عبد الله حربي، نفس المرجع السابق، ص17.

[4] Andrew Moravcsik, « **liberal international relations theory :a scientific Assesment** » published by the weatherhead center for international affairs, Harvard University.paper N :01.2 April 2001. Available at : http://www.wcfia.harvard.edu/node/623.

ج. يتحدى الليبيراليون الافتراض الواقعي القائم على اعتبار الدولة فاعلا عقلانيا. فالنظرة المجزاة للدولة تترك الانطباع بأن صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية لن تؤدي دوما الى إتباع مسار صناعة القرار العقلاني لأن سوء الإدراك (Mis.Preception) أو السياسة البيروقراطية يسيطران على صناعة القرار وبالتالي احتمال اتخاذ قرارات لم تكن منتظرة أو مرغوبة.[1]

د. مأمورية السياسة العالمية تبقى قابلة للتوسيع، فإذا كانت مسائل الأمن الوطني مهمة، فإن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية والثقافية تبقى هي الاخرى على درجة بالغة الأهمية بفعل تنامي التفاعل بين عدة عوامل منذ منتصف الألفية الثانية خاصة من زاوية تحول الحقل الاقتصادي، تطور عالم الشبكات الاستقلالية المتزايدة للفاعلين الغير دوليين، تنامي الاهتمام بالبيئة وتوسيع مبادئ الأمن...الخ. وعليه فهم يرفضون تقسيم السياسة الدولية الى سياسة عليا وسياسة دنيا على اعتبار أن المشاكل السوسيو اقتصادية الداخلية يجب أن تحظى بنفس الأهمية التي تتمتع بها المسائل العسكرية.[2]

فالليبيرالية أساسا تتلخص في أنها مشروع يرمي الى تغيير العلاقات الدولية بطريقة إصلاحية لا ثورية لتتلاءم ونماذج السلام والحرية والازدهار التي يزعم أن الديمقراطيات الليبيرالية الدستورية تنعم بها كالولايات المتحدة الأمريكية التي تزعمت مهمة تعزيز الدولية الليبيرالية بطريقة أو بأخرى في القرن العشرين. وقد ظهرت الليبيرالية كمنظار أكثر انسجاما إبان عصر التنوير واكتسبت بيانها المنظم للإصلاح الدولي منح النقاط الأربع عشر للرئيس الأمريكي "**وودرو ويلسون**".[3]

---

[1] عمار حجار، **السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلاقات الدولية جامعة باتنة كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، علاقات دولية ص12.

[2] عمار حجار، نفس المرجع السابق، ص13.

[3] سليم قسوم، نفس المرجع السابق، ص87

تاريخيا: تأثر الفكر الليبيرالي بكتابات العديد من الفلاسفة الليبيراليين أمثال: **ريتشارد كوبدن (Richard Cobden)**، **جون ستيوارت ميل (Jhon Stuart mill)**، جون **ماينار كينز (Jhon Maynard Kynes)**، **جيسبي مازيني (Giuseppe Mazzini)**، و**جون هوبسون (Jhon hobson)** ويعتبر كل من **جون لوك (J.Lock)**، و**ايمانويل كانط (E.Kant)**، و**آدم سميث (A.Smith)**. أبرز المساهمين في بلورة الفكر الليبيرالي حيث يرى **لوك** أن إنشاء دولة القانون الليبيرالي يشكل بديلا قطعيا لحالة الطبيعة التي يقول بها الواقعيون، على اعتبار أن قانون الطبيعة أو القانون الأخلاقي (the moral law) وجد قبل السياسة كمعطى إلهي، وقد استعملت ليبيرالية **لوك** للدفاع عن خوف الإنسان، والدعوة لإعادة التوزيع العالمي للثروة. ويوجه **كانط** انتقادا تفكيكيا لحالة الطبيعة لدى الواقعيين باعتبارها البيئة المناسبة للصراعات وعدم الاستقرار واللاعدالة، وهو انتقاد يتقاطع مع رؤية الواقعيين للفوضى بأنها سبب الحروب، ولكنه يختلف معهم في إمكانية التغلب عليها عن طريق القوة العسكرية ويقدم هو الآخر بديلا يحد من النزعة العدوانية للبشر. وبالتالي اللاأمن يتمثل في التعاون والتبادل التجاري وهو المنطلق الذي اعتمده الليبيراليون لتشجيع المؤسسات والعلاقات السياسية والاقتصادية كآلية لتحقيق السلم والتعاون بين الأمم، بل أبعد من ذلك حين يرى بأنه من الممكن التخفيف من حدة العداء بين الدول عن طريق تطوير التجارة والديمقراطية والمؤسسات الدولية، في حين يمثل **آدم سميث** فيلسوف النموذج الرأسمالي كمصدر للتوافق بين المصالح الفردية والمصلحة العامة، حيث قدم **آدم سميث** نظرية راسخة حول الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية للتجارة الحرة والحمائية.[1]

المطلب الثاني: الطروحات الحديثة للأمن من المنظور الليبيرالي

شهد المنظور الليبيرالي تطور كبيرا في سبعينيات وثمانينات القرن العشرين خصوصا مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أصبح ينظر

[1] عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، نفس المرجع السابق، ص51، ص52.

السياسة الدولية عبر نموذج "الشبكة العنكبوتية" CobWeb Mode " عوضا عن نموذج كرات البيلياردو" الواقعي Billard-Ball Model، وعليه فقد أعطى الاتجاه الليبيرالي الجديد ممثلا في كل من الليبيرالية المؤسساتية وأنصار السلام الديمقراطي مقاربات جديدة لمحاولة فهم وتعزيز السلم والأمن الدوليين.[1]

انطلقت الليبيرالية من فكر كلاسيكي وبمجموعة من الأهداف العملية والمثاليات أساسها أن الفرد هو وحدة التحليل الأهم، والمطلوب توفير الحقوق له وأن دور الدولة هو دور جزئي في المجتمع الليبيرالي، وهي تتصرف بشكل أساسي كحكم في النزاعات بين الأفراد وضمان توفير الشروط التي يتابعون بها الحصول على حقوقهم كاملة، فرغم وجود اختلاف بين المنظرين الليبيراليين إلا أنهم أجمعو على أهمية الفرد وعلى دور الدولة كوجود محدود لتحقيق الاستقرار السياسي، الاجتماعي، البيئي والاقتصادي يمكن الأفراد من التفاعل والكفاح للوصول بخياراتهم الى النهاية[2] ومع اختلاف الليبيراليون كذلك مع الواقعيون في مبادئهم، فقد التقوا معهم في فكرة أن حالة الفوضى التي تميز عالم السياسية تساهم في زيادة اللاثقة والارتياب فيما بين الدول، وتكون عائقا أمام التعاون والسلام ولكنها تفترض أنه كما يمكن أن يكون انسجام في المصالح بين الأفراد داخل الدولة سيكون انسجام في المصالح بين الدول.

انطلاقا من ذلك، يمكن اعتبار أن أساس التصور الليبيرالي للأمن موسع قبل النظريات البنائية ليشمل العوامل المؤسساتية، الاقتصادية والديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيرا في إقامة السلام المتغير العسكري، وهو توسيع قائم على أساس فوق قومي (Supera-National) حيث أن التعامل/ التبادل الاقتصادي بين الدول سيخلف شبكة "عنكبوتية" من المصالح المعقدة وبأقل تكلفة، وهنا لا يوجد مبرر للدخول في مواجهة

[1] سليم قسوم، مرجع سابق، ص94.

[2] عامر مصباح، الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 12-2006 ، ص300.

عسكرية مع دول أخرى أين تلتقي الليبيرالية مع الواقعية في خيط رفيع هو "العقلانية"، ويمكن التفصيل أكثر في إسهامات المدرسة الليبيرالية حول مفهوم الأمن عبر اتجاهين أساسيين:[1]

الاتجاه الأول: الليبيرالية البنيوية (Structural Libiralism):

تعرف أيضا بأطروحة السلام الديمقراطي. حيث اكتسبت هذه الفكرة (السلام الديمقراطي) المرتكزة على أن الدول الديمقراطية لا تشن الحرب ضد بعضها البعض، وأن الديمقراطيات أكثر ميلا للسلام ومصدر أساسي له زخما أكاديميا وسياسيا إزاء الأمن في الفترة التي تلت الحرب الباردة فقد اقترنت نظرية السلام الديمقراطي بكتابات كل من "**مايكل دويل**" **(Michal.Doyle)** و"**بروس راسيت**" **(Bruce Russet)** من خلال تأكيدهما على أهمية المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني. فمن شأن التمثيل الديمقراطي والالتزام بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية أن تجعل الدول ميالة للسلم ومنطق التوفيق بدلا من الحرب ومنطق القوة.[2] وعليه فإن مفهوم الأمن وفقا لهذا الاتجاه يقع ضمن متلازمة كلما تدمقرطت (Democratisation) الدول كلما صار النظام الدولي سلميا، على أساس أن الديمقراطيات نادرا ما تتحارب فيما بينها' ومن هنا فانتشار القيم الديمقراطية يحد من النزوع نحو الصراعات، ويحفز على التسوية السلمية لها بفضل سيادة ثقافة الليبيرالية للتوافق أو الحل الوسط، وهو ما يؤكده كل من **مايكل دويل**، و**بروس روسيت** من خلال تأكيدهما على أن التحليل الأمني يجب أن يستند على المتغير الديمقراطي، لأن انتشار الديمقراطية على مستوى الدول وأيضا على مستوى النظام الدولي من شأنه أن يكرس السلام الدائم الذي يفتح المجال أمام مبادرات جديدة للسياسات الدولية، وتكون الصفة التعاونية سمتها البارزة[3] "فاتفاقيات الاحترام المتبادل قد شكلت مؤسسة تعاونية جد هامة وفعالة للعلاقات بين الديمقراطيات الليبيرالية، وبالرغم من أن الدول الليبيرالية قد انخرطت في عدة حروب مع

[1] عمار بالة، نفس المرجع السابق، ص53.

[2] سليم قسوم، نفس المرجع السابق، ص98.

[3] عمار بالة، نفس المرجع السابق، ص53.

الدول الغير الليبيرالية، إلا أنها لم تنخرط في الحرب ضد بعضها البعض".[1] لقد أصبح هذا المفهوم أكثر إسنادا لزيادة عدد الدول الديمقراطية وتراكم مزيد من الشواهد الإمبريقية المؤكدة للارتباط القائم بين الديمقراطية والسلام، فقد استند "**دويل**" « **Doyle** »في نتائجه على برنامج البحث الذي أجراه "**ديفيد سنجر**" « **David Singer** » في جامعة Michgan المعروف ب « Carrelates of War » وقائمة الحروب منذ سنة 1816. وعليه فقد لاحظ "**دويل**" **Doyle** أن أغلب الحروب قد جرت بين الدول غير الليبيرالية في مواجهة الدول الليبيرالية في حين وقعت مرتين فقط حرب بين دولتين قد تحولنا مؤخرا لليبيرالية.

وقد تركز الجيل الأكاديمي حول جدوى أطروحة السلام الديمقراطي على ثلاثة أسئلة مهمة:

- هل هناك علاقة سببية مباشرة بين الديمقراطية والسلام؟
- و مالذي يفسرها في حال وجودها؟
- وكيف تؤثر هذه العلاقة في النظام العالمي؟

يعتقد مؤيدوا أفكار السلام الديمقراطي أن الخصائص التي يفترض أن تختص بها الديمقراطيات من حيث القيود المؤسسية والقيود المعيارية أو الثقافية هي التي تنأى بها عن الانخراط في الحرب ضد بعضها البعض.[2]

وقد تميزت هذه المقاربة بالتشديد على الطابع السلمي للديمقراطيات التي تحترم القانون ولا تميل للعنف، وبالقول بأن النظم الديمقراطية لا يمكن أن تلجأ للحرب في مواجهة بعضها البعض كأسلوب لمعالجة الخلافات والتناقضات، وهو ما يبرر تسمية هذا الاتجاه بالسلام الديمقراطي في إشارة لما قدمه **إيمانويل كانط** من تصور للسلام قائم على أهميته إقرار

---

[1] Peter Sutch, Jvanita Elias, international relations : the basics (NewYork : Routledge, 2007) P,71.

[2] Cavnelia Navari, « libiralism » op.cit.p.36.

دستور عالمي يضمن السلام بين الأمم وقدر آليات أو حكومة مركزية للدول الحرة التي تسعى للسلام وحكم القانون.[1]

"فالديمقراطيات مصممة مؤسسا بحيث نستجيب لآراء الجمهور وناخبيها فيما أن الناس يفضلون السلام على الحرب بصفة عامة، وبما أن الناس هم الذين يعانون في الحرب فإن الحكومات الديمقراطية تتصف بالحساسية إزاء تكاليف الصراع، لذا يغلب عليها إتباع استراتيجيات ترمي الى تجنب الحرب، وفيما يخص المعايير والثقافة فإن الديمقراطيات تفترض أن الديمقراطيات الأخرى تؤمن أيضا بفكرة التسوية السلمية للمنازعات واستخدام القوة فقط في الملاذ الأخير".[2]

وفي هذا الإطار كتب **فرانسيس فوكوياما** عام 1989 مقالة بعنوان نهاية التاريخ ابتهاجا بانتصار الليبيرالية على جميع الإيديولوجيات الأخرى. وقد جادل عليها بأن الدول الليبيرالية أكثر استقرارا داخليا وأكثر مسالمة في علاقاتها الدولية ، وهو ما أتاح الصبغة الشرعية لأولئك الذين كانوا يسعون لتصدير الليبيرالية.[3]

ويظهر تشبع دويل بكتابات **كانط** من خلال إشارته الى العناصر الثلاثة التي قدمها الأخير حول الأمن في كتابه السلام الدائم وهي التمثيل الديمقراطي الجمهوري، الالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية، وهي العناصر التي تفسر اتجاهات الميل الى السلام الذي تتميز به الدول الديمقراطية.

---

[1] توفيق بوستي، **دراسات الأمن الدولي: مقدمة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر ، قسم العوم السياسية تخصص دراسات إستراتيجية و أمنية، 2019/2018، ص18

[2] سليم قسوم، نفس المرجع السابق، ص99.

[3] توفيق بوستي، نفس المرجع السابق، ص19.

أما **روست** فيجادل بأن القيم الديمقراطية ليست التأثير الوحيد الذي يسمح للدولة بتجنب الحرب، لأن القوة والتأثيرات الاستراتيجية تؤثر في حسابات جميع الدول بما في ذلك الديمقراطيات التي تمنع استخدام القوة بين أطراف تؤمن بنفس المبادئ.[1]

الاتجاه الثاني: الليبيرالية المؤسساتية:

لقد تحول الليبيراليون في الثمانينات من القرن الماضي الى الاهتمام بالمؤسسات الدولية لتضطلع بعدد من الوظائف التي لا تقوى الدولة على القيام بها، وكان هذا هو العنصر المساعد لنظرية التكامل في أوروبا والتعددية في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى خلاف الرؤى الواقعية إزاء الأمن الدولي التي أهملت وشككت في دور المؤسسات الدولية في معالجة النزاعات ومنع اندلاع الحروب باعتبارها محصلة لمصالح الدول وقيود النظام الدولي، فإن الليبيراليون الجدد يؤكدون على دور هذه المؤسسات في تحقيق التعاون والاستقرار لأن بوسعها "توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل".[2]

كما تعمل على تعزيز الأمن الداخلي عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي مست السياسة العالمية، والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياساتها الداخلية.[3] فالليبيرالية تقوم على افتراض مؤداه أن انتشار وتزايد عدد المنظمات الدولية والإقليمية وزيادة تعقد وتيرة شبكة الاعتماد المتبادل سوف يفضي الى سلوك سلمي وتعاوني بين الدول والوحدات

---

[1] عمار بالة، نفس المرجع السابق، ص54.

[2] جون بيليس، **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**، ترجمة ونشر مركز الخليج، دبي، 2004، ص427. ونشر مركز الخليج، دبي، 2004، ص427.

[3] خالد معمري **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب** الباردة : دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية 2007-2008، ص98.

الموجودة في النظام الدولي. وتجدر الإشارة الى أن منظري هذا النوع من الليبيرالية من أمثال "**كيوهان**" **Keohan**، "**أوي**" **Oye**، "**ناي**" **Ney** ، "**أكسلورد**" **Axlord** قد طور أفكارهم في استجابة واضحة لنظرية "**والتز**" **Waltz** المتعلقة بالواقعية الجديدة وهو ما جعل المذهب المؤسسي الليبيرالي الجديد يبدو أقرب الى الواقعية المعاصرة منه الى التفكير الليبيرالي بشأن العلاقات الدولية. وهو ما حدا بالبعض الى تسميته ب"الواقعية اللينة" Soft Realism في إشارة لتقاسمه كثيرا من افتراضاته مع الواقعيين، وتبعا لذلك جاز للجيل الجديد من أتباع الليبيرالية أن يختفي بإنجازاته في توضيح إمكانية التعاون الدولي حتى فيظل العالم الكئيب للواقعية.[1]

تركز الليبيرالية المؤسساتية على الطريقة التي من خلالها يمكن للمؤسسات الدولية أن تؤثر في توفير الأمن بواسطة نشر قيم معينة أو خلق نمط من السلوك المحكوم بقوانين معينة، كما ترتبط بنظام دولي يتوفر فيه شرطان أساسيان:

1. يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون.
2. أن يكون التغيير في درجة المأسسة يمارس تأثيرا قويا على سلوك الدول .[2] إذن ينزع الليبيراليون المؤسساتيون الى "مأسسة الأمن" على اعتبار أنها عملية تزيد من مزايا التعاون بين الدول، وبالتالي تخفيض المخاطر والغش، وتقوم بتنشئة الفاعلين الدوليين مع المعايير أو السلوك الذي تسعى إليه المؤسسات القائمة وعليه فإن استقلالية الدولة قلت بسبب النفوذ المتنامي للمؤسسات. أصبحت على إثرها العلاقات بين الدول أقل صراعية نظرا لوظائف التقارب التي تمارسها المؤسسات حيال سياسات الأمن.

---

[1] حسن عبد الله جوهر،" **المكاسب النسبية والمكاسب المطلقة في تفسير ظواهر التعاون الدولي:دراسة نقدية مقارنة بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة الليبيرالية المؤسسية**" ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الأول حول موضوع: علم السياسة: حالة الحقل القاهرة جامعة القاهرة، ديسمبر. 1995.

[2] توفيق بوستي، نفس المرجع السابق، ص14.

وقد تعزز الطرح الليبيرالي المؤسساتي مع توجه العديد من الدول الى التكتل في مؤسسات ذات صبغة اندماجية كالاتحاد الأوروبي بالإضافة الى تضاعف الجهود لفهم التعاون الدولي في إطار عام وموسع وذلك من خلال الاعتماد على مفهوم "تعددية الأطراف" « Multilateralisme »، والتي تدرك بحسب "**روجي**" **Ruggie** كمبدأ منظم للحياة الدولية فهي شكل مؤسساتي ينسق العلاقات بين الدول على أساس مبادئ معممة للسلوك".[1]على اعتبار أن وجود هذه المؤسسات التعاونية أوجد جملة من القواعد والضوابط التي تجعل الدول المنضمة إليها لا تسلك سلوكات عسكرية، عكس ما كان متوقعا مع نهاية الحرب الباردة بزوال مثل هذه المؤسسات لزوال سبب وجودها كما استطاع مقترب الليبيرالية المؤسساتية "أمنيا" إقناع العديد من صناع القرار الأمريكيين بحجتيه لتبرير توسيع حلف شمال الأطلسي وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي **بيل كلينتون** « **Bill Clinton** » بعد انهيار المعسكر الشيوعي.[2]

إذن تقدم الليبيرالية المؤسساتية مفهوما للأمن من منطلقات أوسع مبتعدين عن القراءة الجغرافية/ العسكرية للمصطلح التي ركز عليها نظراؤهم من التيار الواقعي مؤكدين أهمية قضايا الثروة والرفاه والبيئة كما ركزوا على بناء المؤسسات وإيجاد الأنظمة والبحث عن المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية، واعتقادهم بأن المؤسسات الدولية في مقدورها التأثير في سلوك الدول، والتغلب على تأثيرات الفوضى لا يعني أن المأسسة الدولية في استطاعتها منع حدوث الحروب لكن بوسعها التخفيف من مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ في بعض الأحيان من المكاسب غير متكافئة الناتجة عن التعاون الذي يروج له الليبيراليون بشكل عام.

[1] سليم قسوم، نفس المرجع السابق، ص95.

[2] عمار بالة، نفس المرجع السابق، ص56.

الفصل الثاني:

مفهوم الأمن من منظور تكويني

ما بعد وضعي

الفصل الثاني: مفهوم الأمن من منظور تكويني ما بعد وضعي

كما رأينا في الفصل السابق، فإن النظريات التفسيرية أو ما يعرف بالعقلانية قد ركزت بناءها الأمني على التفكير الوضعي والنزعة التجريبية بدءا بالواقعية الكلاسيكية التي تبنت نظرة تشاؤمية ركزت فيها على علاقات القوة والمصلحة والتي أخذت بنظام توازن القوى لتجنب التصادم، والمثالية التي تبنت فكرة الأمن من توجه مثالي أخلاقي اندثر فكرها باندلاع الحرب العالمية الثانية، وصولا الى الواقعية الجديدة. وتركيزها على البنية الفوضوية للنظام الدولي كوحدة تحليل، ثم جاءت الليبيرالية التي ركزت على أشكال الاعتماد المتبادل وأعطت أولوية للصبغة التعاونية في العلاقات بين الدول، و أهتمت بدور الديمقراطية في تعزيز السلام بالإضافة الى وظيفة مختلف المؤسسات الدولية خصوصا الاقتصادية منها في ربط تلك التفاعلات ذات الطابع التعاوني.

لكن مع نهاية الحرب الباردة والتحول الاستراتيجي الذي شهدته البيئة الدولية من جهة، والتحول المعرفي الذي عرفته النظرية الاجتماعية والسياسية من جهة أخرى. شكل نقطة انعطاف مهمة على صعيد الدراسات الأمنية ومفهوم الأمن بشكل أخص، حيث تجدد النقاش واتسع بشكل يتجاوز الاهتمامات التقليدية المفسرة للأمن ليشمل قضايا أعمق مبرزا حدود وقصور المناظرات الأمنية في التعامل مع طبيعة المسائل الأمنية ومصادر التهديد في فترة ما بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول: المقاربة البنائية لمفهوم الأمن:

غداة نهاية الحرب الباردة ونتيجة الركود التنظيري الذي شهده حقل العلاقات الدولية، ظهرت المقاربة البنائية متمثلة في كتابات **ألكسندر وندت (Alexander Wandt)** و**نيكولاس أونوف (Nicolas Anuf)** و**إيمانويل أدلير (Emmanuel Adler)**، وهذا تحديدا في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، حيث أشار "**ألكسندر وندت**" سنة 1992 بأن الأمن ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك، وأن صناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك، ويجعلون جوانب مادية حقيقية حيث تصبح الحروب والنزاعات ضرورة العلاقات الدولية، وبالتالي فإن المأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية، بل هو تمثيل وتصور عقلي، وبالتالي يمكن إعادة بنائه لصالح الأمن والسلم عوض المصلحة الضيقة والحرب والنزاعات، ومنه فإن غاية الأمن حسب "**ألكسندر وندت**" هو ما تريد الدول تحقيقه وفعله لا ما هو الحقيقة الفعلية. فالبنائية تقوم على مسلمات وتبحث في مواضيع مختلفة كالهوية، الخطاب السياسي، القيم الثقافية والحقائق و إدراكات صناع القرار، وكل هذه المتغيرات تؤدي في تصورهم الى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي الي وضع سلمي.[1] ونستطيع أن نقول أن "**ألكسندر وندت**" أعطى مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية التي صورها الواقعيون فهو يطرح مفهوم الجماعة الأمنية كبديل لحالة الفوضى الدولية، هذه المقاربة ترى أن الأمن هو نتاج لبناء سياسي تذاتاتي، فانتقلت من الأمن من مستوى الدولة الى مستوى الفرد وأن سوء النية أو الإدراك السيء هو سبب النزاع. فبتغيير الإدراك يتحقق السلم والأمن، فهو مرتبط بالفرد وإدراكاته.[2]

---

[1] رياض حمدوش، "**تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**"، (مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلاقات الدولية). جامعة منتوري، قسنطينة، ص279.

[2] خالد معمري ، نفس المرجع السابق، ص106.

المطلب الأول: المرتكزات التي تقوم عليها المقاربة البنائية

تتشارك المقاربة البنائية في بعض الافتراضات مع النظريات الوضعية خاصة الواقعية منها:

- الفوضى هي السمة الأساسية للنسق الدولي
- الدول هي الفواعل الأساسية للتحليل
- البقاء هو الهدف الأسمى للدول
- سلوك الدول هو سلوك عقلاني
- محددات سلوك الدول هي الغش وانعدام الثقة.

في إطار النظرية النقدية الاجتماعية، والتي كانت كرد فعل كل من الواقعية والليبيرالية ف**ألكسندر وندت** لا يطرح نظرية وإنما مقاربة تقوم على أربعة افتراضات أساسية.

1. رغم إقرار البنائيين ب "أساسية" الدول كوحدات للتحليل، إلا أن نظرتهم لهذه الأخيرة نابعة من تركيزهم على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل الدول في علاقاتها البيئية وكذا بدور الفواعل "غير الدولة" في موقف مغاير للنظريات الوضعية.

2. النظرة للنظام الدولي على أنه "فوضوي" غير نهائية، وإنما هي عملية بناء دائمة ومستمرة ناتجة عن التفاعل الحاصل بين الفاعلين(دولة+ فواعل أخرى) والبناء ذاته، وهو ما يلغي فكرة الأخذ بالواقع الدولي كما هو (معطى مسبق).

3. بنية النظام الدولي "اجتماعية" إدارية، تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين كما أنها تؤثر في هوية ومصلحة الفاعلين.[1]

[1] عمار بالة، المقاربات الأمنية الحديثة، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، (جامعة عباس لغرور، 2021.2022) ص22.

4. تنفرد البنائية مقارنة بالواقعية والليبيرالية بأنها تجمع بين معرفية/وضعية حيث أن الواقع الاجتماعي حسب البناءين، موجود ويمكن للباحث دراسة أبستمولوجيا وأنطولوجيا ما بعد وضعيا، بمعنى أن هذا الواقع لا هو موضوعي –معطى مسبق– ولا هو ذاتي تابع لخطابات الشرعية، ولكن تتداخل فيه –التذاتيات– وهي ما تصنعه المعتقدات المشتركة للفاعلين وهو التركيب الذي تسميه البنائية با "التذاتانية" (Intersubjectivity). وبذلك فهم يرفضون الافتراضات الوضعية بوجود قوانين وشبه قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية والسياسية بعيدا عن إرادة الفاعل وقدرته في التأثر كما يرفضون التفسيري الموضوعي للوضعيين (فصل الذات عن الموضوع)،[1] وللتوضيح أكثر يمكن أن تقارن الافتراضات الأساسية للبنائية بمختلف الافتراضات في المنظورات المشكلة للاتجاه التفسيري، "فالبرادايم البنائي" مثلا يختلف عن "البرادايم الواقعي" من حيث عدم تحديده للواقع بناء على توزيع القوى المادية وإنما على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار العلاقات الاجتماعية، وفي نفس الوقت فإن البنائية تتقاسم مع الواقعية بعض التصورات مثل: الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، الاعتراف بالقدرات الدفاعية للدول انعدام الثقة في نوايا الآخرين، وعقلانية الفاعلين.

المطلب الثاني: البناء الاجتماعي ومفهوم الفوضى وتقسيماتها لدى البنائين

انطلاقا من الاختلاف النظري بين التفسيرين والتكوينيين خاصة في صورة الإبستمولوجية تبدوا البنائية وكأنها الأفق الوحيد لعملية التنظير في العلاقات الدولية. ذلك أنها أقرب نظرية "جسر الفجوة" « Bridging the Gap » أو كما يسميها ستيف سميث بأنها العقلانية المقبولة عند التكوينيين والتأملية المقبولة عند التفسيرين.

[1] نفس المرجع السابق، ص23.

تمثل البنائية تطورا واعدا جدا في نظرية العلاقات الدولية، إذ أن ميزتها الجاذبية كبيرة ومستمدة من كونها تقع بالضبط على تقاطع مجموعتين من النظريتين المشار اليهما آنفا، أي بين النظريات التفسيرية والنظريات التكوينية وإذا أردنا أن نفهم كيف ينعكس البناء النظري للبنائية على تصميماتها الأمنية في صورة بسيطة ومباشرة، إذ تتناول البنائية العديد من المفاهيم تبين دور البنى الاجتماعية في تفسير الواقع الدولي على غرار القوة، الفوضى، المصلحة الوطنية، الهوية، والتهديد، عكس الواقعية التي تعاملت مع الواقع الدولي كمعطى مسبق، وحددت النظام الدولي بالتوزيعات المشكلة له:

أولا: القوة: إن التفسير البنائي للقوة (Power) معاكس لما جاء به الواقعيون فلا ينظر لها على أساس مكوناتها المادية فقط، بل أيضا التركيز على عنصر الإدراك سواء من قبل الدولة التي تمتلك القوة أو من باقي الدول الفاعلة الأخرى،[1] وعلى هذا الأساس يرون بأن مفهوما مثل "توازن القوى" (Balance of Power) لا يصبح قانونا كما يعتقد الواقعيون، بل هو قاعدة تقبلها الدول نتيجة لاستخدامه المتكرر على مر الزمن من قبل الدول والوحدات الأخرى فيصبح بمثابة عرف يبدو كالقانون، الملزم في العلاقات الدولية.[2]

<u>ثانيا</u>: التهديد: يحصر الواقعيون التهديد في مسألة العدو المباشر ذو الطبيعة الخارجية، إلا أن البنائية ترى أن العدو الخارجي لا يعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية بقدر ما يرتبط أساسا بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته، وكدليل على ذلك يضرب لنا البنائيون مثالا شهيرا عن أن "المسدس عندما يحمله صديق ليس له نفس المعنى لو حمله عدو"، بالرغم من أن التهديد الذي يشكله المسدس واحد في الحالتين أي أن الأمن في المحصلة يحمل مدلولا اجتماعيا أكثر منه مادي.[3]

<u>ثالثا</u>: المصلحة الوطنية: يقترح البنائيون تصورا قول بأن العالم مبني اجتماعيا، أي أن الناس هم من يصنعون المجتمع و وجود مرهون بكينونتهم وبنى المجموعة الإنسانية تحددها

[1] جون بيليس ، ستيف سميث، نفس المرجع السابق، ص392.

[2] عمار بالة، نفس المرجع السابق، ص24.

[3] خالد معمري، نفس المرجع السابق، ص117

أساسا الأفكار المشتركة والمتقاسمة أكثر مما تحددها القوى المادية، وبالتالي البنية الاجتماعية تتشكل من ثلاثة عناصر أساسية هي: معارف مشتركة المصادر المادية تتخذ شكلها تبعا لتأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارساتهم ممارسات هؤلاء الفاعلين.[1] كما تعتمد البنائية على بنية المجتمعات الإنشائية التي تتشكل وتتحد استنادا الى الأفكار والرؤى المشتركة أكثر من استنادها الى القوة المادية، كما أن الهويات والمصالح الذاتية للفاعلين تتحدد ويجري تعريفها وفقا لهذه الأفكار والرؤى أيضا، ويترتب على هذه المقدمات أن الهويات والمصالح ليست حتمية، كما تركز على أهمية الثقافة والقيم والأفكار وتقرر أن هذه العوامل الأساسية هي التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير أنماط القوة ومستوياتها أيضا. كما أن السلوك الدولي وتفاعل الدول لا يمكن حصره فقط بالمصالح القومية.[2]

رابعا: الهوية: يعد مفهوم الهوية **Identity** من المفاهيم المهمة لإتباع النظرية البنائية ليس فقط لأنها تباعد على تحديد المصلحة للفاعل، لكنها مهمة أيضا لصناعة السياسة العامة. إذ يفترض البنائيون أن الهوية تمنح أو تحدد للفاعل دور في العلاقات الدولية، وبذلك سيتصرف الفاعل دوما بما يراه ملائما لهذا الدور. فعلى سبيل المثال أظهرت مجموعة من الدراسات أن الاعتقاد السائد بين الألمان بعد الحرب العالمية الثانية بأوروبية ألمانيا وبأهمية التكامل الأوروبي أدى الى سياسات مختلفة عما سبق. كذلك اعتقاد البريطانيين وتحديد هويتهم بالعلاقات الأطلسية حدد دور بريطانيا في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. فضلا عن ذلك يركز أتباع البنائية على العوامل والطرائق التي تحدد الهوية للفاعل وكيف تتغير هذه الهوية؟ فهم قريبون بذلك الى حد ما –من أتباع– ما بعد الحداثة. وذلك بتوظيف ما يسمى بالآخر على أن لكل هوية نقيضا أو معيارا مخالفا له أو مغايرا.

---

[1] يوسف محمد الصواني، **نظريات في العلاقات الدولية**، منتدى المعارف، 2013، ص103.

[2] نفس المرجع السابق، ص104.

وهناك أمثلة عديدة مثل الهوية الأوروبية ضد الهوية التركية، أو الهوية البريطانية ضد الهوية الأوروبية أو الهوية الأمريكية في مواجهة جماعات و أمم أخرى.[1]

أما الفوضى (Anarchy) تعد من الإسهامات الأساسية للبنائية، حيث يرى **ألكسندر واندت** في مقاله الصادر بتاريخ 1992 المعنون ب الفوضى هي ما تصنعه الدول: البناء الاجتماعي لسياسة القوة.

Anarchy is What States Make of it : the Social Construction .Power Politics بأن الفوضى في السياسة الدولية تبقى مجرد فكرة لكنها تكتسي القوة والتأثير عندما يعتقد الدول بوجودها.[2] فلا يوجد منطق للفوضوية متأصل بذاته أو عما ترغبه الدول أو تعتقده، فالفوضى هي ما صنعته الدول، وهي ليست حتما مرادفا لحالة الحرب فالفوضى ليست جوهرا ثابتا، بل تتخذ أشكالا متعددة ومختلفة، ذلك لأن الهويات الأنانية والمصالح المرتبطة أو المعبرة عنها هي في حقيقتها ناجمة عن التفاعل ذاته وليست سابقة له،[3] وعليه يفرق واندت بين ثلاث أنواع من الفوضى:

أ. لما تنظر الدول الى بعضها البعض كأعداء فإن البنية الدولية مشكلة **فوضى هوبزية.**

ب. لما تنظر الدول الى بعضها البعض كمتنافسة فإن البنية الدولية تشكل **فوضى لوكية.**

ج. لما تنظر الدول الى بعضها البعض كأصدقاء فإن البنية الدولية تشكل **فوضى كانطية.**[4]

---

[1] خالد المصري، "**النظرية البنائية في العلاقات الدولية**"، (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانوني، العدد2) ،2014، ص.32

[2] عمار بالة، نفس المرجع السابق، ص25.

[3] يوسف محمد الصواني، نفس المرجع السابق، ص102.

[4] جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوروبي: نحو بيئة أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**، (مدكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية 2011/2010)، ص45

ويرى **واندت** أن الثقافة الهوبزية المحددة للمصلحة القومية بشكل حصري و إقصائي وفق علامات القوة لم تعد موجودة في عالم ما بعد الحرب الباردة باستثناء بعض الحالات الشاذة والظرفية، وعليه فالعالم تطور نحو الثقافة اللوكية بل وحتى **كانط** كما هو الحال في بعض أنحاء العالم مثل الجماعة الأورو-أطلسية.[1]

المطلب الثالث: المقاربة البنائية ونظرتها لمفهوم الأمن

تتمحور نظرة البنائيين لمصادر الأمن حول إثارة التساؤل التالي: أيهما يسبق الآخر الواقع أم الأفكار؟ وفي محاولة للإجابة يرون أن العلاقات الدولية لا تقوم على تأثير علاقات القوة، ولكن على التصورات والمفاهيم التي تعطي للقوة معنى، وهو ما يمثل رفضا بنائيا لمتغير القوة في تفسير وتحليل الواقع الدولي، وبالنسبة ل وانت فإن الأمن هو ما تريد الدول العمل به.[2] أما بالنسبة لباحثين بنائيين آخرين على غرار **جون روجيه (Jhon Rogie) فريديريتش كراتوشويل** و **إيمانويل إدلر** وفي محاولة لوضع مجموعة من القوانين (Corpus) النظرية تتعلق بمفهوم الأمن يركزون على المسلمات الثلاثة التالية:

أ. أسس النظام الدولي مبنية اجتماعيا وأن الفوضى أو البحث عن القوة هي عبارة عن بنى (structures) وليست حقائق موضوعية، ولا تكون ذات "قيمة" إلا إذا آمنت بها، وعلى هذا الأساس سيصبح الأمن "تنبيئا" بصورة تلقائية لأن الفوضى ليست معطى موضوعي وإنما فكرة ذاتية عملت الدول منذ نظام وستفاليا على دمجها ضمن سلوكها.

ب. أعلن **كانزنشتاين** تنبيها موسعا وتقليديا للدراسات الأمنية فالشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية والاقتصادية، والقوة العسكرية لا تنفع ولا تكفي في تفسير الواقع الدولي، هناك محددات أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والإيديولوجية

[1] عمار بالة، نفس المرجع السابق، ص26.

[2] عمار بالة، نفس المرجع السابق، ص27.

والهوياتية والتي لها القدرة صبغ هوية النظام الدولي مستقبلا، فمتغيرات الهوية والخطاب السياسي والقيم الثقافية والحقائق وإدراكات صناع القرار تؤدي حسب البنائيين الى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي الى وضع سلمي.[1]

ج. بحسب البنائية يتجلى القصور الواقعي في فهم البيئة الأمنية خلال مرحلة الحرب الباردة في أحكامها للمنهج التوزيعي للقوة عند تفسير نهاية هذه الحرب، بمعنى أن سقوط الاتحاد السوفياتي جراء قوة الولايات المتحدة، في حين أن الحقيقة كما يراها البنائيون تكمن في السياسات الأمنية الجديدة التي كرسها غورباتشوف بخصوص اعتماده على فكرة الأمن الجماعي الدولي.[2]

لقد أعطت البنائية حيزا بحثيا/ تساؤليا للعديد من الباحثين حول مفاهيم عديدة فبغض النظر عن إسهامات كل **واندت وأنوف** باعتبارهما أعمدة المقترب البنائي. فإن **إيمانويل أيدلر** يحاول البحث عن كيفية بناء جماعة أمنية، أما **كاتزنشتاين** فيسعى الى دراسة الكيفية التي يؤثر بها التاريخ على بناء السياسات الأمنية للدول، وبصورة خاصة عن الطريقة التي يؤثر بها التاريخ على بناء الهوية، وهي محاولات تؤكد الأهمية التي يحظى بها مفهوم الأمن لدى هذا المقترب الذي حاول إعطاءه دفعة جديدة بعيدا عن التصورات الحتمية والإقصائية للمنظورات التفسيرية دون أن يلغيها.

[1] جويدة حمزاوي، نفس المرجع السابق، ص46.

[2] خالد معمري، نفس المرجع السابق، ص118.

المبحث الثاني: المقاربة النقدية الاجتماعية ومفهوم الأمن

منذ الثمانينات، أسس العديد من الباحثين لحملة من الانتقادات التي طالت النموذج التقليدي في العلاقات الدولية المتمركز حول الدولة، كما أن أغلب النظريات الحديثة التابعة عن هذه الانتقادات قد بشرت بمقاربة تأملية بتأكيدها على حقيقة أن نظرية العلاقات الدولية تشكل في حد ذاتها عنصرا مفتاحيا في صناعة النظام العالمي المعاصر من جهة، وتتساءل عن الرابط بين أنماط التفكير وممارسة السلطة من جهة أخرى، وقد عرفت هذه النظريات بالنظريات النقدية (Critical Theories) غير أنها تختلف من نواح مهمة عن النظرية النقدية " Critical Theories" التي برزت كنتاج للأعمال الفكرية المطورة من قبل مدرسة فرانكفورت "**Frankfurt School**" في عشرينيات القرن الماضي.

يمكن القول بأن النظرية النقدية ليست في الواقع سوى تطوير للفكر الماركسي وهو ما يسوغ تسميتها بالماركسية الجديدة التي برزت على يد مجموعة صغيرة من المفكرين الألمان الذين هاجروا الى الولايات المتحدة الأمريكية وعرفوا كجماعة لمدرسة فرانكورت الوثيقة الصلة بمدرسة الاقتصاد السياسي الدولي وبشكل خاص في أعمال **هابرماكس**.[1]

وفي هذا الاطار يعتبر **ماك سويني Bill Mc Sweeney** أن الدراسات النقدية للأمن تمثل الدراسات الأكثر تركيزا مقارنة بالدراسات ما بعد الوضعية الأخرى للأمن. أما **ستيف سميث** "**Steve Smith**" فيعتبر أن النقد الذي تقدمه هذه الدراسات للدراسات التقليدية للأمن "الأكثر تناسقا"، فالهدف الأساسي للنقديين من دراساتهم هو فتح النقاش حول معنى الأمن واحتمالات التفكير فيه بشكل آخر وليس التأسيس لمدرسة جديدة للتفكير في العلاقات الدولية.

[1] حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسة للأمن القومي الجزائري**، ماجيستير (جامعة الحاج لخضر، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية) ص38.

المطلب الأول: التأصيل المعرفي للنظرية النقدية

تتألف النظرية النقدية من مجموعة تحليلات وأطر فلسفية نقدية مستوحاة من الماركسية وموجهة الى النظرية الدولية وممارستها وقد اقترنت النظرية النقدية بشكل وثيق بنوع متميز من الفكر عرف باسم مدرسة فرانكفورت، فبأعمال كل من **ماكس هور كايمر Max Horkhimer**، **ثيودور أدورنو " Theodor Adorno"**، **والتر بينجامين Walter Benjamin"**، **هربرت ماركوس" Herbert Marcuse"**، **إريك فروم "Erick Fromm"** و**يورغن هابرماس "Jurgen Habermas "**، اكتسبت النظرية النقدية فعالية جديدة وبدأ "النظرية النقدية" "Critical Theory" يستخدم كشعار لفلسفة تستجوب و تساءل الحياة الاجتماعية والسياسية الحديثة عبر طريقة نقد جوهري. فالأهم بالنسبة للنظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت يكمن في الانشغال بفهم السمات المركزية للمجتمع المعاصر بفهم تطوراته الاجتماعية والتاريخية وافتقاد تناقضاته في الحاضر ما يمكن من احتمال تجاوز المجتمع المعاصر للأمراض المبينة ولأشكال الهيمنة داخله.[1]

وقد اتضحت معالم النظرية النقدية والتي كانت تتداخل بشكل كبير مع نظرية النظام العالمي لأول مرة في المقالة الموسومة ب An Traditional and Critical Theory ل**ماكس هوركايمر « Max Horkheimer»** عام 1937 ليصبح لها تأثير قوي في النظرية العالمية، بعد ذلك في ثمانينات القرن الماضي على يد كل من **أندرو لينكلايتر « Andrew Lanklater »** و**روبرت كوكس « Robert Cox »** وكونها نظرية نقدية للمجتمع ساعية للتغيير، فهي تركز على الجانب الاجتماعي العملي في السلوك وتسعى جاهدة للبحث عن الطاقات الكامنة في الحرية والعدالة والسعادة حيث تمارس تحت ظروف وشروط تاريخية محددة وتهدف الى نظام اجتماعي أفضل يحقق تلك الطاقات والظروف،

[1] Richard Devetak, « critical theory » in scott Burchill. Theories of international Relations, 3rd ed.(NewYork : Palgrave Macnillan 2005).p.138.

وكنظرية اجتماعية معيارية تحاول النظرية النقدية فهم وتشخيص أسباب الأوضاع السيئة في الواقع الاجتماعي.

فقد كان **هوركايمر** معنيا بتغيير المجتمع، وكان يعتقد بأن النظريات التي من شأنها تحقيق هذا التغيير لا يمكن تطويرها بالطريقة نفسها التي تقوم فيها العلوم الطبيعية بتطوير النظريات، فلا يمكن لعلماء الاجتماع أن يكونوا مثل علماء الطبيعة، بمعنى أنهم مستقلون ونزيهون فيما يتعلق بموضوع دراستهم فهم جزء من المجتمع الذي يدرسونه وفي مشاركة مهمة له التفكير في طبيعة العلوم الاجتماعية. احتج **هوركايمر** بأن هناك ارتباطا وثيقا بين المعرفة والسلطة، وكان يعتقد بأن أهم القوى القادرة على التغيير هي القوى الاجتماعية وليس المنطق المستغل للأشياء التي يتم تفسيرها.

ويشير **هوركايمر « Horkheimer »** الى أن النظرية النقدية هي في المقام الأول ليست نظرية للحقيقة، مع أنها جزء من المحاولات المستمرة التي تهدف للوصول اليها، انطلاقا من اهتماماتها بالجانب الفلسفي للعلاقات الاجتماعية، فهي بذلك محاولة جادة لإيجاد بديل نظري–نقدي واضح المعالم للوقوف أمام التيارات الفكرية والفلسفية التقليدية التي مارست أنواعا من السلطة والهيمنة، كما أكد "**هوركايمر**" على النظرية النقدية هي فلسفة اجتماعية هدفها نقد المجتمع وتعريته من خلال نقد النظام القائم والكشف عن جوانب الخلل فيه، ورفضه إذا كان سلبيا وبمعنى آخر تعرية المجتمع الصناعي البرجوازي وعقلانية التكنولوجية وما يرتبط بها من إيديولوجية، لأن نقد المجتمع هو في الوقت ذاته نقد ذاتي للأفكار التي تصدر عنه.[1]

يرتكز التصور النقدي للسياسة العالمية على رفض القواعد والأسس التي بنيت عليها النظريات التفسيرية، حيث يدرك النقديون بأن المعتقدات التي يحملها بعض المنظرين الواقعيين مثلا أثبتت ادعاءاتهم حول الحقيقة « Truth » والتي تصبح جزءا من الأنماط

[1] قسوم سليم،نفس المرجع السابق، ص143.

الايديولوجية العالمية لشرعية بعض الترتيبات العالمية، ودعم بعض الأجندات المزعومة للسيطرة، تكون ملائمة لتقديم الايديولوجية متنكرة في شكل نظريات علمية، وعليه فإن مهمة النظرية النقدية هي إماطة هذا اللثام من خلال بناء مفاهيم ومعان أكثر عمقا، وهو ما يبرر سعي النظرية النقدية الاجتماعية الى تشكيل مفهوماتي نظري صلب يقوم على أسس أنطولوجية وابستمولوجية مغايرة لتلك المعتمدة وضعيا.[1]

المطلب الثاني: افتراضات النقدية الاجتماعية للعلوم الاجتماعية وتفكيكها للمفاهيم المركزية لدى الوضعين

أولا: افتراضات النقدية الاجتماعية للعلوم الاجتماعية:

على المستوى الابستمولوجي تنطلق النقدية من افتراضات منهجية "لا وضعية" (Non Posivist) للعلوم الاجتماعية، وهذا ما تؤكده أعمال **هبيرماس** المنشورة لأول مرة سنة 1968 ثم سنة 1987 والمرتبطة ب "المعرفة والمصالح الإنسانية"

(Interests, Knowledg and Human)، حيث يميز **هابرماس** بين ثلاثة أشكال للنظرية تقوم بدورها على ثلاثة مصالح معرفية هي:

أ. المصلحة المرتبطة بالعلوم التحليلية–التجريبية: وهي تلك العلوم التي وصفها الرعيل الأول من هذه المدرسة بالعلوم الوضعية (Posivist Sciences) وعلى الرغم من استهانة المنظرين الأوائل بهذا الصنف من المعرفة الا أن **هابرماس** يؤكد على مكانتها في حياة البشر، كما يرى أن كل مصلحة تنمو من خلال ما يسميه بالوسط (Media) وهو المجال الذي توضع فيه المصلحة وموضع التنفيذ.

ب. المصلحة العلمية وتؤدي بدورها الى ظهور العلوم التأويلية أو ما يعرف ب **الهيرمينوطيقا** "**Hermeunitics**" والتي ينصب اهتمامها على تفاعل البشر والسبل

[1] عمار بالة، نفس المرجع السابق، ص ص 30.31.

التي يتفاعل بها في إطار التنظيمات الاجتماعية،[1] والتي ترتبط كذلك ارتباطا وثيقا بمعنى اللغة والرموز والمعايير والتصرفات.[2] ويذهب **هابرماس** الى أن المصلحة العلمية تفضي الى نوع ثالث من المصلحة وهو:

ج. مصلحة الانعتاق والتحرر: والتي تؤدي الى ظهور العلوم النقدية التي تنطلق من التسليم بقدرتنا على التفكير، وعلى الوعي وعيا ذاتيا بما تعمل على أساس الوقائع المعروفة لدينا عن الحالة فالمصالح المعرفية التحررية تنتج من قدرة الإنسان على الالتزام في التفكير التأملي، عندئذ يمكننا عبر التأمل الذاتي أن نرى المجتمع موقع صراع للقوى يحول دون تحقيق الامكانات الانسانية، ومن ذلك تنشأ مصلحتنا في التحرر وتمثل المصلحة المعرفية التحررية النظرية النقدية ذاتها.[3]

بناءا على ما تقدم يتبين أن هدف النقديين هو الوصول الى الانعتاق Emancipation فهي لذلك نظرية معيارية تستهدف تحقيق قواعد وقيم سياسية معينة على عكس الفلسفة الوضعية التي تقر بالموضوعية والحياد، وهي الفلسفة التي استمدت منها النظريات التقليدية روحها، أو كما يقول **برادلي.س.كلاين Bradley.S.Klein** بأن النظرية النقدية مقاربة مسيسة هدفها دمقرطة الممارسات الدولية،[4] وهي الفكرة التي قامت عليها أسس نظرية هابر ماس النقدية.

ثانيا: تفكيك المفاهيم المركزية لدى الوضعيين من منظور نقدي:

تواصل النظرية النقدية مهاجمتها الحادة لافتراضات الواقعية حول بنائها لنظرية "موضوعية علمية" و "حياديا معماريا" حيث يرى "**روبرت كوكس**" أحد أبرز المنظرين

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] مارتن غريفيتش، و تيري أوكلاهان، " **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**" الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص439.

[3] نفس المرجع السابق، ص440.

[4] خالد معمري، نفس المرجع السابق، ص104.

النقديين- أن عقلانية الواقعيين ماهي إلا معيارية مستترة تستجيب لمصالح طبقة اجتماعية محددة، وهي ما يتوافق مع المنطلق النقدي ل**كوكس** المرتبط بعبارته الشهيرة النظرية هي دوما من أجل شخص معين ولهدف معين Theory is Always for Someone and for Some Purpose.، نازعا بذلك كل موضوعية وعلمية منحت للنظريات التقليدية في العلاقات الدولية، مقترحا بديلا لذلك يقوم على أساس المعيارية الذاتية (Subjective Normative).[1]

منهجيا: يرفض النقديون هيمنة منهج علمي واحد، ويدعون الى التعدد المنهجي بهدف إبراز الاستراتيجيات التفسيرية.

وانطلاقا من كونها مزيج من الماركسية والغرامشية، تتبنى النظرية النقدية في شقها النيوغرامشي ابستمولوجيا "مادة تاريخية" وفق منهجية جدلية وعليه فهي لا تتساءل عن الأصول فقط، ولكن تتعداها الى المسارات التاريخية المستمرة في تغيير بناءات العالم السياسي المنخرط داخل الفضاءات المختلفة للنشاطات الانسانية، وبالتالي فهي تمثل قطيعة واضحة مع الابستمولوجيا الوضعية التجريبية المعتمدة على المنهج الاستقرائي- الاستنباطي المميز للواقعية عل اعتبار أن أي بحث عن قانون عالمي عبر الملاحظة المحايدة للأحداث في التاريخ مرفوض، فلا وجود لقانون عالمي لأن الحقيقة تتغير باستمرار بفعل القوى الاجتماعية.[2]

أنطولوجيا: ترفض النقدية الاجتماعية مفاهيم الواقعيين وخاصة مفاهيم الواقعية الجديدة كمفهوم الفوضى الأبدية للنظام الدولي، مفهوم التوازن في نظام الثنائية القطبية، مفهوم المصلحة الوطنية ومفهوم المأزق الأمني معتبرة إياها مجرد مجموعة من المفاهيم الافتراضية

[1] عمار بالة، نفس المرجع السابق، ص32.

[2] Kenter Renate, « The art of the possible : the scenario method and the third debate in iinternational relations theory » (Amaster Thesis in international Relations, University of Amesterdam, 1998, P.79.

والأطروحات الفكرية بشأن الطبيعة السياسية للفاعلين وعلاقتهم بالسيادة فقط،[1] وخلافا للنظرة الواقعية يعتقد منظروا المدرسة النقدية أن فوضوية النظام الدولي، الدولة، الوحدوية والعقلانية، العقد الاجتماعي، معضلة الأمن وكذا الحروب الدولية هي بناءات تاريخية واجتماعية، وعليه فعالم التهديدات يجب دراسته كبناء اجتماعي مستخدمين التاريخ، الثقافة، الاتصالات، الايديولوجيات والعلاقات التي تنشأ بين هذه الأبعاد في تحليله.[2]

المطلب الثالث: تصور النقدية الاجتماعية لمفهوم الأمن

أدى وصول النظرية الدولية النقدية الى حقل الدراسات الأمنية مع بداية التسعينيات الى صعود ما يسمى بالدراسات الأمنية النقدية، لقد تم ربط مصطلح النقدية بحقل الدراسات الأمنية لأول مرة على يد "**كين بوث**" ثم تطور لاحقا من أعمال "**كيث كروز**" و "**مايكل ويليامز**".

بناءا على التوسيع الأفقي والعمودي في قطاعات ومرجعيات الأمن ركز المنظرون النقديون على الأفراد كموضوع مرجع للدراسات الأمنية النقدية فحسب "**كروز**" و "**ويليامو**" أحد التحديات التي توحد النقدين الدوليين هي الرغبة المشتركة لمعالجة موضوع الأمن بتركيزه في الفرد وليس الدولة ذات السيادة "الأمن" يكتبان "هو الظرف الذي يتمتع به الأفراد ولهم الأسبقية في تعريف التهديدات ومن (أو ما) ستتضمنه".[3]

إن نقطة الانطلاق إذا بالنسبة للدارسين النقديين للأمن هي البحث عن كيف يبنى التهديد ويعرف؟ فعلى غرار الأمنيين الموسعين، يرى هؤلاء أن الأمن ليس واقعا موضوعيا كما في الطرح الواقعي، بل هو بناء اجتماعي يصنع عبر عملية خطابية لغوية Speech Act وعليه إذا كانت السياسات الأمنية نتيجة لخيارات سياسة وتدابير اجتماعية من طبيعة

[1] عبد الناصر جندلي، نفس المرجع السابق، ص610.

[2] سليم قسوم، نفس المرجع السابق، ص150.

[3] سيد أحمد قوجيلي، نفس المرجع السابق، ص32.

عارضة وغير ثابتة، فهذا معناه أننا يمكن أن نغيرها، فالأمن كما يقول "**كين بوث**" **Ken Booth** ليس ذاتيا ولا موضوعيا، الأمن هو ما نفعله... إنه ظاهرة تنشأ تذاتانيا تقدم مختلف (...) الخطابات حول السياسات آراء وخطابات مختلفة حول الأمن، معنى هذا أن التغير في هوية الفاعلين يؤثر على المصالح، وهو ما يؤثر على سياسات الأمن القومي/الوطني.[1]

غير أن معرفة كيفية بناء موضوع الأمن في حد ذاته هي مسألة ملازمة للخطاب حول التهديدات، فالخطاب المهيمن والمقبول عن التهديدات يعكس بناء سياسيا بمعنى استجابته للمصالح والقيم والمعايير المكونة لهوية النخبة التي لها السلطة في تأمين مجال أو مسألة معينة وكذا تحديد العدو، ومن هذا المنطلق يقوم الخطاب بشرعنة والدفاع عن هوية الدولة (أي هوية الطبقة المهيمنة) بخلق ثنائية "نحن" و "الآخر" وبهذا يكون الخطاب **(Speech)** هو الموضوع الذي يجب تأمينه.[2]

لقد أكدت المقاربة النقدية على أن التهديدات ليست على الإطلاق بموضوعية أي أنها تتضمن معان ودلالات مختلفة عبر الزمان والمجتمعات عاكسة لهوية معينة، بالإضافة الى إبراز حدود الدولة والنظام الدولي الوستفالي في ضمان الأفراد، وعليه فقد اهتم أصحاب هذه المقاربة بكون أن الأمن مصطلح اشتقاقي: Security is Derivative Concept فكما يرى "**كين بوث**" «**Ken Booth** » فإن فكرة أن الأمن مصطلح اشتقاقي بالنسبة لمقاربة نقدية للأمن (...)، ومن الكافي القول أن التعميق(حركة التعميق في التنظير النقدي للأمن) يتضمن الكشف عن فكرة النتائج (سياسات، وضعيات...) تشتق من واقع المفاهيم المختلفة لميزة و هدف السياسة.[3]

---

[1] حسام حمزة، نفس المرجع السابق، ص23.

[2] سليم قسوم، نفس المرجع السابق، ص150.

[3] Ken Booth, theory of world Security,(U.K : cambridge university Press), P,109.

ففهم ما المقصود بكلمة الأمن يشتق من وجهة نظر سياسة ومن التصورات الفلسفية للعالم، كما أن الاختلاف في فهم الأمن وتعريف التهديدات يشتق جزئيا من المسار السيكولوجي للإدراك. حيث وعلى عكس الواقعيين الذين ركزوا اهتمامهم على الدولة كموضوع مرجعي أساسي له، حيث أن العمل على حماية الإنسان أو الجماعة البشرية بصورة أشمل تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي Global World Security.

والأمن الانساني Human Security وهما المفهومان اللذان تقترحهما المقاربة النقدية الاجتماعية في اطار الدراسات الأمنية، على حد تعبير باري بوزان فإن الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة.[1]

ويعتقد كل من **كيث كروز «Keith Krause»** و**ميكائيل ويليامز « Michal.Williams »** أن أمن الأفراد يمكن دراسته على ثلاث مستويات مختلفة كمواطنين، وكأعضاء في المجتمع والانسانية (كجماعة شاملة)، ففيما يتعلق بأمن الأشخاص، فالدولة تتبدى على أنها لا تستطيع احترام الحقوق الأساسية للأشخاص، الحريات الشخصية ولا حتى ضمان المصادر الغذائية الضرورية، أما فيما يخص أمن المواطنين فإن الدولة ومؤسساتها يمكن أن تشكل التهديد الأساسي لأمن الأفراد. وأخيرا كون الأفراد أعضاء في الجماعة الإنسانية، فإن الدولة غير قادرة على حمايتهم في مواجهة القوى الشاملة كالتدهور البيئي والاقتصادي إذا لم تشكل هي ذاتها تهديدا شاملا للبيئة بواسطة أسلحتها النووية الكيميائية. [2]

من أجل هذا، انشغل النقديون بتغيير السياسات الواقعية الموجودة القائمة على المرجعية الدولتية، وأول ما يثبت انشغالهم هذا هو اقتراحهم رؤية جديدة للأمن مرجعيتها

[1] جويدة حمزاوي، نفس المرجع السابق، ص23.

[2] سليم قسوم، نفس المرجع السابق، ص151

الأساسية هي الأفراد والشعوب، فهم لم يرضوا بتوسيع بسيط لهذا المفهوم فحسب رأيهم التفكير الجيد في الأمن ليس توسيعيا للموضوع فحسب (توسيع أجندة القضايا الى قضايا عسكرية) لأن الاعتماد البسيط على تشكيلة واسعة من التهديدات لوجود ورفاهية الانسانية (...) لا يحدث نقله في الدراسات الأمنية واهتماماتها التقليدية لذا ذهب النقديون الى حد جعل الانسان وليس الدولة أو المجتمع الوحدة المرجعية الأساسية للأمن، بل أبعد من هذا. تذهب الدراسات النسوية كتيار من تيارات النظرية النقدية الى حد جعل النساء موضوعا للأمن. وهو ما تثبته طروحات **سينثيا أوتلو Cynthia Enole** و**آن ثيكنر « Ann Tickner »**،[1] وكذلك على حسب النقديين الاجتماعيين فإن النظام الدولي مبنى اجتماعيا وليس ماديا، وبنية هذا النظام هي التي تحدد سلوكيات الدول إما تعاونا أو تنافسا، وبدوره هذا السلوك يتبع الطريقة التي تفكر بها الدول، أي أنه متغير تابع لعنصر الإدراك، بالإضافة الى عنصر المعرفة بين الدول وحيرة التعاطي مع حالات التفاعل، وهنا تظهر أهمية عوامل أخرى غير القوة والفوضى في فهم الأمن الدولي وهي الأفكار والقانون والمؤسسات والمعرفة كلها عوامل تفيد في تشكيل النظام الدولي ومساراته التفاعلية.[2] فمن خلال ما سبق فإن النقديون يتقاسمون ثلاثة أفكار تحدد المسار التنظيري للنقدية الاجتماعية حول مفهوم الأمن هي:

1. يرفضون الخطابات العقلانية حول الأمن.
2. يشككون في قدرة الدولة على ضمان أمن حقيقي أي أمن الأفراد.
3. يحددون ويعرفون موضوع الأمن بالوجود والرفاه وحالة العيش في ظروف جيدة والانعتاق الانساني (Human Emancipation) وهو مفهوم غير دولاتي.
4. وباعتبارها ترفض العديد من الافتراضات التقليدية حول مفهوم الأمن فإن النقدية تقترح تغييرات معيارية مهمة لمفهوم الأمن على النحو التالي:

[1] حسام حمزة، نفس المرجع السابق، ص34.

[2] توفيق بوستي، نفس المرجع السابق، ص12.

أولا: بوصفها راديكالية: فإن النقدية أعلنت القطيعة مع الدولة محاولة اهتمامها الى الأفراد الذين يعتبرون الهدف الرئيسي للأمن، على اعتبار أن الدولة عاجزة عن توفير أمن الأفراد وبالتالي فهي تشكل مصدر تهديد لهذا الأخير، وهو ما يفسر التحول الى مفهوم انساني للأمن.

ثانيا: تركز النظرية النقدية على دور الخطاب **(Speech)** في شرعنة سلوكات معينة وتبرير سياسات بعينها وترى أنه لإعادة تشكيل المقاربات المهيمنة حول الأمن لابد أولا من تغيير الخطابات.[1]

ثالثا: يجب على المقاربات الأمنية أن تأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر النساء غير المسموعة بشكل كاف لأن مقاربة نسائية **(Feminist Approach)** للأمن يمكن أن تغزو الجامعات العالمية على وجه العموم والأمريكية على وجه الخصوص.

رابعا: الرهانات الجديدة للأمن خاصة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تضعف الدول والأفراد، وتحتم تحمل قدر كبير من المسؤولية الشاملة **Global Responsability** كما تدعو الى عولمة استجابات الأمن عن طريق الفعل "المؤسساتي" المدروس على المستوى الدولي وكذا المجتمع العالمي، إذن تحاول النظرية النقدية–الاجتماعية إعطاء مفهوم جديد للأمن بعيدا عن الافتراضات الاقتصادية والحتمية للتفسيرين من خلال نخبة من باحثيها البريطانيين أمثال **كين بوث** الذي يشيد بانعتاق البشر عن أضرار الأمن الدولي و**جيم جورج** الذي يحلل الأمن باعتباره كفاح و مقاومة للخطابات المهيمنة والخطيرة و**جيمس دردرين (James Der Derien)** الذي يعتبر الصور أكثر تأثيرا من الواقع في التأثير على الأمن و أخيرا **ماري كالدور (Mary Kaldor)** الذي يدعو الى ممانعة عبر قومية (Contastation Communautarist Transantionale) للسياسات المسؤولة عن الفصل بين الحروب والدول التي تسببها. [2]

---

[1] عمار بالة، نفس المرجع السابق، ص34.

[2] عمار بالة، نفس المرجع السابق، ص34 .

المبحث الثالث: مقاربة الحداثة لمفهوم الأمن

يحيل مصطلح بعد الحداثية (postmodernism) الى الأعمال الفكرية لمجموعة من الفلاسفة–خاصة الفرنسيين– مثل: **ميشال فوكو، وجاك دريدا– فرانسوا ليوثار**، الذين اهتموا بتشريح الخطابات التكوينية التي ميزت العصر الحديث في أشمل معانيها فلسفة اجتماعية وسياسية وأدبية وجمالية كانت قاعدة لمحاولة نقد المجتمع والأشكال العقلانية للثقافات الغربية في شكل آخر، هي ظاهرة ثقافية وفكرية بدأت منذ حركات العشرينيات في الفنون، وتركزت لاحقا (خصوصا منذ الستينات) في الأعمال الاجتماعية والسياسية.[1] بلغت ما بعد الحداثة مرتبة "النظرية" ابتداء من منتصف ثمانينات القرن الماضي، إلا أن مساهمتها في تطوير نظرة أو تصوير جديد للسياسة العالمية لاتزال في مرحلتها الأولى، على اعتبار أن اهتماماتها الأولية لاتزال مرتكزة على تكثيف النقد الأبستمولوجي والمنهجي لتحطيم أسس الفكر الإنشائي المهيمن، والذي تعتبره كتاج المشروع التنويري الغربي القائم على الفلسفة الوضعية والمناهج التجريبية العقلانية.[2]

المطلب الأول: مؤشرات بروز مقاربة ما بعد الحداثة:

برزت العديد من المؤشرات، دفعت الى الانتقال من الحداثة الى ما بعد الحداثة التي جاءت كموقف نقدي، يرتكز على مهاجمة ما يسمى بالنظريات "ما وراء السردية" (Metanaratives Theory) القائمة على مجموعة خاصة من "ادعاءات المعرفة" المتعلقة بالعالم، وعليه يرى منظروا ما بعد الحداثة بأنه لا توجد معرفة موضوعية للعالم، حيث يعرف **ليوتار** ما بعد الحداثة بوصفها "عدم التصديق إزاء ما وراء النصوص السردية"

[1] سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، عمان، المركزالعلمي للدراسات السياسية، 2014، ص43.

[2] توفيق بوستي، نفس المرجع السابق، ص21.

بمعنى أنها تنكر إمكانية وجود أسس لإثبات حقيقة الأقوال الموجودة خارج حديث ما، وتتلخص أهم هذه المؤشرات في:

- أزمة الدولة القومية و اندلاع الثورات العرقية وشيوع الحركات الانفصالية.
- تطور المجتمع المدني في مواجهة هيمنة الدولة على المجال العام.
- ظهور عنصر الهوية والعامل الثقافي في السياسة العالمية.

الحقيقة أن التصور الخاص بالنظرية والذي قدمته ما بعد الحداثة قد يأخذنا في أحيان كثيرة الى حدود النقاش هل هي نظرية أم مجرد مقاربة، أو خطاب إيديولوجي؟

لكن عموما فإن ما بعد الحداثة تتبنى نظرة معايرة تلك التي يدافع عنها الواقعيون الجدد والليبيراليون الجدد، وفي هذا الصدد يعتبر **والكر R.B.J.Walker** أن نظريات العلاقات الدولية تصبح أكثر أهمية عندما ينظر لها كمظاهر للسياسة العالمية المعاصرة تتطلب تفسيرا مقارنة بالنظر إليها كتفسيرات للسياسة الدولية المعاصرة، وعليه فإن ما بعد الحداثة ترفض النظرة الحديثة في زعمها إمكانية سيطرة نظرية واحدة على محمل التحولات والتغيرات الملازمة لأي ظاهرة، وفي أي علم كما أن هذه النظريات لا تعطي أهمية للخصوصيات الثقافية، وأيضا لاختلاف المحطات التاريخية حيث لا يمكن لها أن تقدم تفسيرا نظريا شاملا ملائما لمراحل تاريخية متباينة.[1]

هذا ما دفع بالمفكر الفرنسي **ليوتار** في كتابة "الوضع ما بعد الحداثي" الى الإقرار ب:

- سقوط النظريات الكبرى وعجزها في قراءة الواقع الدولي، وهذه هي أهم معالم المرحلة الراهنة من مراحل المعرفة الإنشائية.
- اتسام الأنساق الفكرية التقليدية بالجمود، وعدم قدرتها على التفسير الكلي للمجتمع وكمثال على ذلك الجمود الذي اتصفت به النظرية الماركسية أدى الى غياب المرونة في المبادئ الجدلية لهذه النظرية وهو ما يفسر فشلها وسقوطها بمجرد سقوط

[1] خالد معمري، نفس المرجع السابق، ص107.

الإمبراطورية السوفييتية، وهو ما يتم عن التحدي الذي شكلته ما بعد الحداثة لحقل العلاقات الدولية وفي مستوى جذوره الأكثر عمقا، وذلك بطرح تساؤل ماذا نعني بالعلاقات الدولية؟ مع تأكيدها على أهمية طرح مثل هذه التساؤلات رغم انتقادات الاتجاهات النظريات الأخرى في الاتجاه التفسيري.[1]

تعد ما بعد الحداثة النظرية الما بعد وضعية بامتياز، لأنها تمثل مقتربا يقوم على طرح "تساؤلات" حول ادعاءات المعرفة وعلاقتها بالقوة.[2] وبالتالي تعتمد ما بعد الحداثة على قوة المعرفة، وبفضل هذه النظرية تكون العلاقات الدولية قد تدعمت بطريقة منهجية لفهم واستيعاب وتوضيح الواقع ففي رأي ما بعد الحداثيين أن أية قوة تتطلب معرفة، وكل معرفة تعتمد على علاقات القوة الموجودة وتعمل على تدعيمها، المعرفة والقوة متلازمان، فالمعرفة ليست معفاة من ممارسات وأعمال القوة، وبالتالي فليس هناك أي شيء يسمى حقيقة أو معرفة يقينية توجد خارج القوة.[3]

وفي هذا الإطار يرى (**Derrid**) **دريدا** بدوره أنه توجد حقائق منفصلة وليس حقيقة كلية حيث يقول: "إن حقيقة الأمر أنه لا يوجد شيء يسمى الحقيقة في ذاتها، فالحقيقة يستحيل الوصول إليها باعتبار أن العقل لا يمكنه محاكاة الواقع وهو ما دعا نظرية ما بعد الحداثة إلى رفض احتكار الحقيقة".[4]

المطلب الثاني: التناصية كمنطلق لتفسير السياسة الدولية عند منظري ما بعد الحداثة:

تعتبر الاستراتيجيات النصية (التناص Intertextuality) إحدى النقاط المشتركة لأنصار بعد الحداثة الدولية في سرد وبناء وتفكيك الحقيقة الأمنية. يقصد بالتناص تولد نص

[1] عمار بالة، نفس المرجع السابق، ص38.

[2] نفس المرجع السابق، ص39.

[3] عبد الناصر جندلي، نفس المرجع السابق، ص ،ص،451،450.

[4] خالد معمري، نفس المرجع السابق ، ص108.

واحد من نصوص متعددة وهو يشير الى تقاطع النصوص وتداخلها، ثم الحوار والتفاعل فيما بينها بحيث تعتبر أعمال الفيلسوف "**جاك دريدا**" حول التناص الأكثر تأثيرا على تخصص العلاقات الدولية، خاصة اهتماماته بقضايا الإدراج والاستثناء ضمن النصوص وفكرته عن المركزية الخطابية.[1]

وفي إطار رفضها للأنساق الفكرية الكبرى والمغلقة ، توظف نظرية ما بعد الحداثة هذا المفهوم كأساس لفهم الواقع الدولي وهو يعني في العلاقات الدولية تضمين الخطاب أصوات كثيرة ومتعددة، وتستعمل هنا ما بعد الحداثة مدلولات محددة: كالتهميش والسكوت والنسيان فتوظيفها يعني إعطاء الدور الأساسي للغة في فهم و إدراك العالم الاجتماعي فاللغة هي التي تلعب الدور الأساسي في بناء الواقع.[2]

وهذا ما يعبر عنه **لاسي** J.W.Lacey بقوله: أفضل مجاز للحقيقة هو النص « The Best Metaphor for Reality is Text ».[3]

وتقوم فكرة التناص في دراستها على ثالوث: المؤلف والنص والقارئ حيث نرى أن:

- المؤلف يموت بمجرد كتابته للنص وينتهي دوره.

العبء يقع على القارئ من خلال تأويله للنص، إذ لا يحق للمؤلف أن يوضح المعاني التي يقصدها، وبالتالي كل قارئ يفهم النص من خلال أفكاره، وبما أنه لا توجد فكرة واحدة تسيطر على النص فإن تفسيرات النص ستكون متعددة وبالتالي يشترط في النص أن لا يحمل أحكاما قاطعة أو زاخرا بالنتائج النهائية ومن الأفضل أن يكون مبهما حتى يساهم القارئ بفاعلية في عملية التأويل وهذا ما يطلق عليه "عملية التناص".[4]

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، نفس المرجع السابق، ص51.

[2] خالد معمري، نفس المرجع السابق، ص111.

[3] عبد الناصر جندلي، نفس المرجع السابق.

[4] عمار بالة، نفس المرجع السابق، ص67.

وباستخدامها لعقيدة التناص (Intertextuality) الذي يرمز للعلاقة التي يملكها كل نص مع كل نص آخر، فكل النصوص لها معان متعددة، وبالتالي لاوجود لنص له معنى ملازم ملموس. إذ المعنى يتطور عبر التفاعل بين القارئ والنص وعليه فالمعنى يحلق بفضل القارئ أثناء قراءته للنص فإن ما بعد الحداثة ترى ضرورة تضمين الخطاب حول العلاقات الدولية أصواتا كثيرة ومتعددة موظفة مدلولات محددة كالتهميش، النسيان، السكوت، كما لا نركز على الفاعل ذي السيادة كالدولة مثلا: بل على الممارسات التاريخية والثقافية التي يبني ضمنها الفاعل وهذا ما يمكن أن يفسر لنا تصورها الداعي الى اعتبار الدولة فاعل أساسي الى جانب فواعل أخرى على خلفية أن الدولة قد فرضت قيودا على الأفراد لاعتبارات أنها حاولت توحيد مجتمعها السياسي بالإكراه والقهر في تجاهل للخصوصيات.[1]

ويعتبر الفيلسوف "ما بعد الحداثي" **جاك دريدا** الأكثر تطويرا وإثراء لعقيدة التناص والمناهج التفكيكية والمقاربات اللغوية اللسانية في العلوم الاجتماعية حيث يقول "يستحيل معرفة الواقع خارج نطاق الخطاب المستخدم واستحالة التعبير عنه"، وبذلك يبقى "**دريدا**" المرجع الأساسي لكل محاولات التنظير البنائية المعتمدة على مقاربات نصوصية أو لغوية.

المطلب الثالث: أمن ما بعد الحداثة: الخطاب الأمني كبعد جديد في التحليل.

لقد قدمت دراسات ما بعد الحداثة، وأبحاثها مدخلا جديدا في دراسة الأمن الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة إذ يعتبرون الخطاب– أي كيفية حديث الناس عن السياسة العالمية والأمن الدولي– عاملا مؤثرا في كيفية تصرف الدول وسلوكياتها، وبالتالي فالدراسات الأمنية ماهي إلا دراسات مقارنة لخطابات أمنية متباينة.

[1] سليم قسوم، نفس المرجع السابق، ص159.

لقد تأسست جل النظريات الما بعد وضعية انطلاقا من نقدها للأسس المعرفية المكونة لصلب نظريات المتطور العقلاني ولم تكن نظرية ما بعد الحداثة استثناء وفي هذا المجال، إذ يرى **جون ميرشايمر (John Mersheimer)** أنه في حين يرى الواقعيون إمكانية وجود عالم ثابت يمكن معرفته، فإن أنصار ما بعد الحداثة "يرون إمكان وجود تفسيرات لا نهائية للعالم الذي يحيط بهم... لا توجد ثوابت ولا معان ثابتة ولا أراض آمنة ولا أسرار عميقة ولا بنى نهائية أو حدود للتاريخ... لا يوجد إلا التفسير... والتاريخ نفسه يفهم على أنه سلسلة من التفسيرات المفروضة على تفسيرات – ما من واحد منها أساسي وجميعها احتياطية".[1]

من منطلق هذا الاختلاف، يرى العديد من أنصار ما بعد الحداثة وعلى رأسهم **ريتشارد آشلي Richard Ashley** أن الواقعية في حد ذاتها تمثل إحدى المشاكل الأساسية لانعدام الأمن العالمي بسبب خطاباتهم المفعمة بالقوة والمشجع على المنافسة الأمنية، فقد كتب في دراسته الموسومة ببؤس الواقعية الجديدة (The Poverty of Newrealism) يقول: "إن الواقعية الجديدة كنظرية وضعية تتعامل مع بنية النظام الدولي كقانون طبيعي ترهن التنوع الزماني والمكاني وتجرد التفاعلات السياسية مع إمكانية القدرة على التغيير إنها إيديولوجية توجه مشروعا شموليا لأطراف العالم وأجزائه." وبهذا تكون الواقعية عقبة أمام إرساء معالم نظام دولي آمن وعادل يحفظ السلم ويعززه، وفي ذات السياق فإن الفكر ما بعد الحداثي للدراسات الأمنية يرى ضرورة الدعوة الى خطاب اجتماعي، يؤكد على السلم والأمن والمعايير الجماعية وكذا التعاون عوضا عن الخطاب الواقعي المكرس للصراع والتنافس وهي المهمة التي يرى ما بعد الحداثيون أنها ممكنة إذا أدى السياسة والأكاديميين والجماعات المعرفية دورها في عملية إعادة صياغة اللغة والخطاب عن السياسة الدولية وبعث خطاب بديل يركز على نشر المثل العليا للجماعات.[2]

---

[1] جون بيليس، نفس المرجع السابق، ص437.

[2] نفس المرجع السابق، ص436.

وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة الى نقطتين مهمتين في التفسير الما بعد حداثي للدراسات الأمنية أو لنقل النقد الما بعد حداثي للمنظور الأمني الواقعي:

أولا: البديل للخطاب الأمني الواقعي هو خطاب أمني جماعي يرتكز على متغيرات التعاون والسلم والعدالة والفهم المشترك من جهة، ويعمل على نزع بذور التفكير الواقعي المغروسة في أذهان السياسة والأكاديميين من جهة ثانية.

ثانيا: تصميم الدراسات الأمنية من خلال التركيز على القضايا الأمنية الجديدة التي أهملها الواقعيون فيخصصون النقطة الأولى، يبقى لنا أن نعود الى أحد الأسس الإبستمولوجية الما بعد حداثية لنفهم خلفيات طرح فكرة الخطاب الجماعي ودوافعه.

فهذه المقاربة تبحث عن تفسيرات متعددة للعالم لا كما هو الحال عند الواقعيين الذين يبحثون عن تفسير واحد لعالم واحد، فكل شيء بحسب أنصار ما بعد الحداثة قابل للتفسير والتأويل من الأمن والقوة والفوضى والنظام الدولي، بل وحتى التاريخ الذي يفترض أنه مسار تطوري من الأحداث المتعارف عليها، كما أن ذاتية المعرفة لا موضوعيتها يدفعهم الى تشكيل خطاب تعاوني سلمي، والمشكلة في الخطاب الأمني الواقعي أنه قدم رؤية صلبة ومتماسكة عن الأمن الدولي تتميز بالانغلاق والحجر المعرفي الذي يتعامل مع العقل الإنساني باعتباره عقلا واقعيا لا يمكنه التفكير في أطر وتفسيرات أمنية بديلة.

أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية، فقد حاول الما بعد حداثيون وتأسيسا على حالة القصور المنهجي للواقعيين في التعامل مع الظاهرة الأمنية تطوير أجنده بحثية أمنية جديدة مختلفة عن تلك التي تناولتها الأطر النظرية والتحليلية السابقة، وذلك بإعادة تفكيك المسلمات التقليدية في النقاش الأمني كمسلمة الفوضى في النظام الدولي ومسلمة القوة في توجيه سياسات الدول.[1]

[1] Paul Viotti, Mark.V.kauppi, **international relation theory** : Realisme, pluralism, Globalism and Beyond, USA, Boston, Allyand Bocon, 1997 PP19-20.

إن المهارة الواقعية تكمن في القدرة على ترويج وتبرير مقدمات معينة بالشكل الذي يوصلنا الى النتائج التي تريدها الواقعية نفسها، فمثلا إذا تعاملنا مع معطى الفوضى كإحدى مسلمات السياسة الدولية، فلا نحتاج لأن نكون واقعيين حتى نقر بأن استخدام القوة هو الأداة الأمثل لتحقيق الأمن.

فالفوضى إذن ليست مبدأ ثابت بل الفوضى كما يقول **واندت** هي ما تصنعه الدول وربما هذه المهارة بالذات هي التي أوقعت الما بعد حداثيين في مأزق نظري عند بناء تصورها للدراسات الأمنية.

فالمقدمات التي تسلم بها تتحكم في النتائج التي نصل اليها ولكن لأن الفوضى عند الما بعد حداثيين ليست حقيقة مطلقة، فإن النهج الواقعي ليس المذهب الأمني الأسلم بالضرورة.[1]

ومن ثم جادل البناء الأمني الما بعد حداثي حول طبيعة السياسة العالمية ورفض التعامل مع هذه المسألة بشكل قدري أو كمعطى مسبق. بل على العكس تماما فهو يبحث في كيفية تغيير اتجاهات السياسات الدولية من خلال رسم مسارات تفاعلية جديدة بين الدول، أي أن النظرية تؤدي وظيفة تكوينية إنشائية، لا تقف عند وجود وصفية تفسيرية، ومن بين الأدوات التي يقترحها مفكرو ما بعد الحداثة في تطوير خطابهم الأمني الجماعي اللجوء الى الجماعات المعرفية (Epistemic) لنشر القيم الأمنية المشتركة والأفكار التعاونية والسلمية بين الدول لأن هذه الجماعات تعبر عن إدراكات موضوعية للسياسة الدولية بعيدا عن الاستقراءات الوضعية للواقعيين.[2]

رغم كل الإسهامات التي أضفتها نظرية ما بعد الحداثة في بلورة تصور جديد للعلاقات الدولية ومن منظور تفكيكي وفي مقدمتها مفهوم الأمن إلا أنها ظلت متمحورة حول النقد

[1] Paul Viotti, Mark.V.kauppi, Op.city ,P.20.

[2] خالد معمري، نفس المرجع السابق، ص114.

الأبستمولوجي والمنهجي للاتجاهات النظرية التقليدية القائمة أساسا على الفلسفة الوضعية والتجريبية العقلانية، فإن ما بعد الحداثة تبقى عرضة للعديد من الانتقادات على اعتبار أنها مفرطة في الجانب النظري ولا تهتم بدرجة كافية بالعالم الحقيقي، لكن أنصارها يرون أنه لا يوجد في العالم الاجتماعي ما يسمى "العالم الحقيقي".

الفصل الثالث:

مفهوم الأمن من منظور توسيعي

الفصل الثالث: مفهوم الأمن من منظور توسيعي

مع منتصف الثمانينات، عرف الحقل المعرفي عدة تحولات انتهت الى ما أسماه **وولت** "نهضة الدراسات الأمنية"، حيث برز تيار نقدي من الباحثين المراجعين الذين أعلنوا رفضهم للمقاربات الاختزالية للأمن التي هيمنت على المرحلة السابقة. داعين الى توسيع وتعميق مفهوم الأمن، وذلك استجابة لتطورين أساسيين الأول هو تأثر الحقل المعرفي بالنقاشات النظرية وما وراء النظرية التي يعرفها حقل العلاقات الدولية وانخراط مجموعة واسعة من علماء الاجتماع والفلاسفة والنسويين ومنظري التنمية والأنثروبولوجيا في النقاش حول اشكالية الأمن، والثاني هو تزايد التعقد في الظاهرة الأمنية مع نهاية الحرب الباردة، حيث أصبحت ترتبط على نحو متزايد الحدة بظواهر كالجريمة المنظمة/متزايدة التنظيم بفضل التكنولوجيا وتفوض الحدود والانقسامات العرقية، الإرهاب العابر للحدود، والنزاعات غير التقليدية والأوبئة والكوارث الطبيعية وغيرها، وهي جميعها تهديدات غير تقليدية لا الدراسات الاستراتيجية كان تتعامل معها نظريا ولا الدول تملك استراتيجيات للاستجابة لها سياسيا.

في هذا السياق، برزت وتطورت المدارس الأوروبية الثلاث للدراسات الأمنية النقدية **(كوبنهاغن، آبربستويث، وباريس)** وقدمت برامج بحثية قائمة بذاتها تدفع نحو إعادة التفكير في الإشكالية الأمنية من منظور نقدي.

المبحث الأول: مدرسة كوبنهاغن توسيع وتعميق مفهوم الأمن

يستعمل مصطلح مدرسة كوبنهاغن للدلالة برنامج نقدي في الدراسات الأمنية يضم عددا من الباحثين في معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام في الدانمارك، تأسس المعهد سنة 1985 تحت رعاية البرلمان الدانماركي بهدف تطوير بحوث متعددة التخصصات في مجال الأمن والسلام، وفي سنة 2003 تم دمجه ليصبح جزءا من المعهد الدانماركي للدراسات الدولية، وأبرز الباحثين الذين استضافهم المعهد وساهموا في التأسيس لمدرسة كوبنهاغن وإثراء أطروحاتها هم **أولي ويفر، جاب دي وايلد وباري بوزان** الذي كان مديرا للمشروع البحثي الرئيسي الذي أسس للمدرسة منذ 1988 "الجوانب الغير عسكرية للأمن الأوروبي"، وهو المشروع الذي رسم الملامح الأولى لمدرسة كوبنهاغن كبرنامج بحثي متميز يقوم على تحدي الاستراتيجيين المتخصص بالدراسات الأمنية التقليدية المتمركزة على نحو مفرط على القطاع العسكري للأمن وعلى الدولة كوحدة مرجعية للأمن.[1]

تعتبر مدرسة كوبنهاغن من بين أبرز المدارس التي عمدت الى توسيع وتعميق مفهوم الأمن مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر "**باري بوزان**"، الناس، الخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية : People State and Fear The National Security Problem in International Relations الصادر عام 1991، وترتكز دراسات مدرسة كوبنهاغن على التجليات الاجتماعية للأمن، بمعنى أن الأمن ليس مفهوما ثابتا كما أقرها **يوهان غالتونغ** في إطار هذه المدرسة، بل إنه بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي وبهذا الشكل يمكن توسيع الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول.[2]

---

[1] محمد حمشي، **مدخل الى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية**، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، العدد6، 2018، ص838

[2] سمير قلاع الضروس، **مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية**، ورا دار الروافد الثقافية، الجزائر، 2017، ص121.

ينطلق المنظور التوسعي للأمن من تعريف **بوزان** لهذا الأخير على أنه العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وفي سعيها للأمن، فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى فأساس الأمن هو "البقاء" لكنه يشمل أيضا على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود.

ولا يعني **بوزان** بالعمل على التحرر من التهديد "الانفلات منه أو تجسيده كليا" على اعتبار أنه لدى تحليله للبنية الفوضوية للنظام الدولي والأمن يقول "إنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن أن يكون نسبيا فقط أبدا مطلقا. أما الأمن القومي عنده فهو مفهوم "محافظ" لأنه يتعلق بالدول الموجودة، ذلك أنه يعرفه بأنه قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية، وفي إجابته حول الادعاءات المتصاعدة لمفكري الجنوب على أساس أن الدول يمكن أن تشكل مصدر تهديد بدلا من أن تكون مصدر أمن، يؤكد **بوزان** بأن التطور نحو مفهوم "القوى الكبرى" ينطبق أكثر على الغرب أين يتمتع الأفراد بدرجة أمن أكبر، ومن ناحية النظام الدولي لا يرى **بوزان** بأن إقصاء الفوضى هو استجابة لمعضلة الأمن، وحول التمييز الواقعي بين النظام الداخلي (Domestic Order) والفوضى الدولية، يتوقع بوزان بأن النظام الدولي يسير نحو فوضوية ناضجة (Mature Anarchy) وهو النموذج الأكثر استقرارا للفوضى الدولية.[1]

المطلب الأول: مستويات التحليل الأمني: تعميق الدراسات الأمنية:

انطلق **باري بوزان barry buzan** من الصور الثلاثة للتحليل في العلاقات الدولية التي وضعها **والتز Waltz** مقترحا أن يتم النظر للأمن ودراسته من خلال وجهات نظر منفصلة: الفرد، الدولة، والنظام الدولي في إشارة لصعوبة تحديد مرجعية الأمن، غير أن أمن

[1] عمار بالة، نفس المرجع السابق، ص50.

الفرد والنظام الدولي يبقى تابعا لأمن الدولة باعتبارها المرجعية الأهم وبناء على هذه الطروحات يقترح **ميلر (Muller)** ثلاثة مستويات لدراسة الأمن ويورد فيها الكيان من جهة والقيم المهددة فالكيان الأول هو الدولة وما يهدده عنصر السيادة والقوة والكيان الثاني هو المجموعة وما يهدده هو الهوية، والكيان الثالث والأخير هو الفرد وما يهدده هو البقاء والرفاه:[1]

كما يرى **بوزان Buzan** بأن الدولة تتشكل من ثلاث مكونات: فكرة الدولة الوطنية (القومية) Ntionalisme القاعدة الفيزيائية للدولة (الشعب الموارد التكنولوجيا)، المظهر المؤسساتي للدولة (النظام السياسي والإداري) تبعا لذلك يعتقد أنه بتعريف الدولة بهذا الشكل يسهل تصور التهديدات لأي من هذه المكونات الثلاث.[2]

كما فرق **بوزان Buzan** بين الدولة الضعيفة والدول القوية كشرط للأمن على مستوى الدولة، فإذا كانت قوة الدول وضعفها في تحليل **والتز Waltz** تقاس بمدى قدرتها المادية، فإن **بوزان** يراها نقاش تبعا لمستوى استقرارها المؤسساتي ومدى انسجامها السياسي– الاجتماعي الداخلي، فالترابط المعقد للسياقات الداخلية والخارجية فعل من الصعب تحيد إذا كان تهديد أمن حكومة ما تابع من الداخل أم من الخارج، مما زاد من تعقيد مشكلة التحليل الأمني.[3]

كما قطع **بوزان** الصلة مع الدراسات المتمحورة حول سياسات الأمن الوطني (الواقعية أساسا) التي تطبق دون الأخذ في الاعتبار التأثيرات التي يمكن أن تحدثها على المستويين الاقليمي والدولي، لكن هذا لا ينفي أنه بقي قريبا من بعض المسلمات الواقعية خاصة عندما اعتبر أن:

---

[1] توفيق بوستي، **مدرسة كوبنهاغن نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن**، دراسات استراتيجية، المعهد المصري للدراسات، 2019، ص5.

[2] سليم قسوم، نفس المرجع السابق، ص109.

[3] توفيق بوستي، نفس المرجع السابق، ص6.

1. الدولة هي الوحدة المرجعية الأساسية للأمن.
2. الجماعات الانسانية (أو الانسانية جمعاء) هي المعنية بالأمر حقيقة وليس الأفراد، فإن كان من المتفق عليه أن أمن الأفراد هو السبب الذي تأسست من أجله الدولة فإنه يمكن أن تكون هي أيضا مصدر للاأمنهم "يمكن للأفراد أن يكونوا مهددين (...) بالتفاعلات التي تدخل فيها دولتهم مع باقي الدول"، إذا فأمن الأفراد ليس مستقلا في حد ذاته، بل تابع بشدة لبنى تعداده (الدولة، النظام الدولي)، وبالتالي لا يمكن أن يكون في حد ذاته مستوى أساسيا للتحليل في الدراسات الأمنية.
3. مسألة الأمن يجب أن تؤخذ بعين الحسبان: فوضوية النظام الدولي (غياب حكومة مركزية على المستوى الدولي)، التفاعل بين الوحدات المكونة للنظام (الدول)، والتنازع الذي يمكن أن ينشأ عن كيفية توزيع السلطة بين مختلف الوحدات السياسية للنظام.[1]

ويختلف بوزان عن الواقعيين في:

1. تميزه بين الدول تبعا لأنظمتها وفعالية سلطتها، وأخذه بالاعتبار عناصر متعلقة بالسياسة الداخلية، فالأمن يجب أن ينظر اليه، ومثل **Wendt** يميز **بوزان** بين أنماط الفوضى (ناضجة وغير ناضجة) بالاعتماد على وجود دول مهيأة للتعاون أو لا. ومدى تقبلها لقواعد ومؤسسات تسمح بتنظيم علاقتها.
2. رؤيته لضرورة التخلي عن التمييز التقليدي بين "الأمن الداخلي" و "الأمن الخارجي"، ودراسة الديناميكية بين الأهداف الأمنية (أمن المواطنين والأمن الوطني).
3. اكتشافه لوجود توتر دائم بين أمن الأفراد والأمن الجماعي، وبأن هذه الوضعية تؤدي الى المعضلة المركزية للأمن.

[1] حسام حمزة، نفس المرجع السابق، ص16.

4. تأكيده على الطابع اللامتناهي الذاتية للتهديد الخاضع قبل كل شيء الى الخيارات السياسية، والتابع لهوية الفاعلين واعتقاده أن المصدر الذي يمكن أن ينشأ منه مشكل متعلق بالأمن هو ظرفي وغير ثابت (متغير).

المطلب الثاني: قطاعات الأمن وتوسيع المفهوم:

التحليل عبر القطاعات هو منهجية للتحليل تعود أولى استخداماتها الى نشر كتاب "منطق الفوضى: الواقعية الجديدة الى الواقعية البنيوية" " : The Logic of Anarchy Neorealism to Structural Realism" لكل من **باري بوزان، شارلزجونز Charles Jones وريتشارد ليتل Richard Littele** سنة 1993 إنها طريقة لتحليل النظام الدولي قوامها تقسيمه الى مجالات نشاط، وكل قطاع (مجال) يعطي إضاءة خاصة حول الأمن الوطني، وإن طبيعة التهديدات والإنكشافات تختلف داخل كل قطاع وتؤثر بطريقة خاصة على أمن الفواعل ويمكن حصر قطاعات مفهوم الأمن فيما يلي:[1]

1. **الأمن العسكري:** ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر، حيث يرى بوزان بأن الدول الصناعية الكبرى بإمكانها أن تتعسكر في أي وقت لأن نسيجها الصناعي وتطورها العلمي يسمح لها بذلك.
2. **الأمن السياسي:** ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والايديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها. بحيث يتحقق الأمن من خلال ضمان أو فرض احترام الفاعلين السياسيين لمختلف الشروط المؤدية للاستقرار والوحدة الوطنية، إما على المستوى الخارجي فيكون من خلال قدرة الدول على التكيف مع الضغوط الهادفة الى اجبارها على تغيير مواقفها، أو من خلال تبين مواقف قد تتعرض مع المبادئ التي تؤمن بها أو المصالح التي تهدف الى تحقيقها.

[1] توفيق بوستي، نفس المرجع السابق، ص6.

3. **الأمن الاقتصادي**: ويخص النفاذ أو الوصول الى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة، ويتعلق الأمن الاقتصادي بالمعوقات الهيكلية المستمرة الناتجة عن التأخير في التنمية والوجود في الدرجات الدنيا مع الثروة والتصنيع، ذلك لأنه سيزداد وضع الأطراف سواء بسبب الاستمرار في انخفاض أسعار السلع الأولية وازدياد اختلاف المصالح بين البلدان.[1]
4. **الأمن المجتمعي**: ويخص الأمن المجتمعي، قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية، العادات والتقاليد في اطار شروط مقبولة لتطورها وكذا التهديدات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها. وعليه فإن الأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي، وهذا يعني التمييز بين "**نحن**" و "**هم**"، حيث تعد الهوية من أبرز الأولويات التي ينبغي الحفاظ عليها، وبالتالي مواجهة كل ما يتعلق بالأخطار ونقاط الضعف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها. ويتعلق الأمر بكل ما من شأنه أن يهدد الهوية وثقافة المجتمعات المحلية، بإحداث تغيير في التركيب العرفي والثقافي والديني واللغوي للسكان، وهذا ما يجعلها مصدر خطر على الأمن الاجتماعي.[2]
5. **الأمن البيئي**: يصنف القطاع البيئي أو الايديولوجي من بين المسائل الأكثر جدلا في السياسة العالمية المعاصرة على اعتبار أن تهديداته لا تخص دولة واحدة بذاتها، بل تمس كل الدول بلا استثناء، فمثلا لم يسبق أن واجهت حكومات العالم هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهائلة التي تطرحها التغيرات المناخية اليوم وينصرف هذا النوع من الأمن الى حماية البيئة من الممارسات الانسانية المتسببة في ظواهر كتغيير المناخ والاحتباس الحراري، التلوث، الجفاف...الخ. التي

[1] محمد حمشي، نفس المرجع السابق، ص340.

[2] سمية أوشن، **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي** دراسة حالة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010/2009، ص57.

تهدد رفاه وسلامة الانسان وحتى نوعه "فالعلاقة بين البشرية والبيئة هي الموضوع الأساسي للإيكولوجيا، وقد اتضح الآن أن هذه العلاقة بحاجة الى اعادة تحديد إذا كان لنا أن نتفادى الآثار بالغة الضرر، وليس من قبيل المبالغة القول إن الأمن البيئي مرهون بالطريقة التي تتم بها معالجة هذه القصة في المستقبل".

وعليه، فهناك ارتباط قوى بين التدهور البيئي والأمن. فالنتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية إذ بإمكانها أن تقرر عنفا مسلحا على غرار الأزمان المرتبطة بمظاهر الندرة في الموارد الطبيعية والطاقوية.[1]

المطلب الثالث: البعد الإقليمي للأمن:

لقد تجاهلت الدراسات التقليدية للأمن المحيط الإقليمي للمشاكل الأمنية لذا يعتبر تحليل الأمن على هذا المستوى من أبرز مساهمات باري بوزان الذي يعتبر اقليمية الأمن ظاهرة علائقية، كون الأمن علائقي فلا يمكن إدراك الأمن القومي لأي دولة دون فهم الخط الدولي لاعتماد الأمن المتبادل Security Interdependence غير القابل للتجزئة، فقد ذهب الأستاذ **ويليام طومسون Williams Thomson** لتعريف الأمن الاقليمي بثلاث عناصر:

1. التقارب الجغرافي وانتظام التفاعلات بين مكونات هذا الكيان.
2. الاعتراف الداخلي والخارجي لمجموعة من الدول على أنها أعضاء في فضاء محدد.
3. حجم هذا الكيان تتحكم فيه القدرات التي تراكمها الوحدات المعنية.[2]

[1] غراهام إيفانس وجيفري نوبنهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، 1997، ص628.

[2] اسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية و السياسة الدولية، المؤسسة العربية للأبحاث**، بيروت، 1979، ص223.

كما يغير الأمن الاقليمي مستوى من مستويات الأمن المتعددة، هناك من عرفه بأنه اتخاذ الخطوات متدرجة تهدف الى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا الى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها. وحسب هذا التعريف يعمل الأمن الاقليمي على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق اقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب و إنما بتوافق إرادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية بكل دولة ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام.[1]

ولتحليل مسألة الأمن يرى **بوزان** بأن العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف، وبالنسبة لبوزان فإن مفاهيم الصداقة والعداوة لا يمكن إرجاعها فقط الى توازن القوى لأن القضايا التي يمكن أن تؤثر على علاقات الصداقة/العداوة بين الدول قد تكون مرتبطة بالإيديولوجية الاثنية والخلفيات التاريخية، إن تحليل باري بوزان لمتلازمة صداقة/عداوة يقود الى فهم اقتراحه لمقترب "مركب الأمن كنموذج لفوضوية مصغرة"، حيث يعرفه على أنه مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها أو هواجسها الأمنية ارتباطا وثيقا فيما بينها مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن الدول بمعزل عن أمن الدول الأخرى.[2] كما يشتمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس، أما العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن فهو يمثل عادة المستوى العالي

[1] سليمان عبد الله الحربي، نفس المرجع السابق، ص20.

[2] عمار بالة، **التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري**، مرجع سابق، ص77.

من التهديد الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل بين دولتين أو أكثر، وعليه فإن هذا المقترب يمكن أن يكون إطار مناسبا لمناقشة القضايا العالقة في أية منطقة من العالم.[1]

ويجادل **بوزان** و **وايفر** بأن المجمع الأمني الاقليمي ليس تصورا يمكن تطبيقه على أية مجموعة من الدول ولكنه يختص بتلك الدول أو غيرها من الوحدات التي تمتلك درجة كافية من الاعتماد الأمني المتبادل مشكلة سلسلة مترابطة تميزها عن الأقاليم المجاورة.

إن البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي ترتكز على أربعة متغيرات هي:

1. **الحدود Boundaries**: التي تميز مركب الأمن الاقليمي عما جاوره.
2. **البنية الفوضوية Anarchy Structure**: التي تعني بأن مركب الأمن الاقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين فما فوق.
3. **الاستقطاب Polarity** : الذي يغطي توزيع القوى بين الوحدات.
4. **البناء الاجتماعي Social Construction**: الذي يحدد أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات.[2]

ويحدد كل من **باري بوزان** و **ويفر** ثلاثة أشكال لمركب الأمن الاقليمي تتمثل في:

1. **المركب الأمني الاقليمي المعياري**: الذي تقارب بنيته البنية الوستفالية البنيوية القائمة على وجود أكثر من قوة، إضافة الى أهمية الأجندة الأمنية والسياسية، ويتحدد هذا النظام بوجود قطبين أو أكثر ويكون أحادي القطبية عند تواجد قوة عالمية داخلة، على أن المميزات الأساسية لهذا المركب تتحدد داخليا وفق التفاعلات الاقليمية، وخارجيا من خلال تدخل القوى العظمى/العالمية.

[1] توفيق بوستي، نفس المرجع السابق، ص11.

[2] عمار بالة، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، أطروحة ماجيستير. (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012/2011) ص47.

2. **المركب الأمني الاقليمي المركزي:** سمي بهذا الاسم لوجود القوى العالمية داخله، مشكلة لبنية وفقا لعامل الحوار الجغرافي كما هو الحال بالنسبة لمركب أمريكا الشمالية ومركب أوروبا الشرقية.
3. **المركب الأمني المؤسساتي:** تكون التبعية فيه لسلطة المؤسسات الاقليمية بدلا من القوة الأحادية، ويمثل الاتحاد الأوروبي النموذج الأمثل له. كما أن فكرة الأمن الخاصة ب **باري بوزان** التي طورها أول **وييفر** وثبتتها مدرسة كوبنهاغن وأصبحت جزءا من المقاربة المنهجية الجماعية للأمن فيها، أدخلت الى حقل الدراسات الاقليمية كوحدة تحليل للتعبير عن الدول المتضررة باستمرار من جراء مظهر أو مظاهر أمنية إيجابية أو سلبية تصدر من مناطق جغرافية متميزة.[1]

المطلب الرابع: الأمن المجتمعي والأمننة:

عملت مدرسة كوبنهاغن على تطوير الدراسات الأمنية عن طريق طرح مفهوم الأمن المجتمعي Societal Security ونظرية الأمننة Securitization.

أولا: الهوية والمجتمع والأمن المجتمعي:

تعتبر مدرسة كوبنهاغن أولى المدارس التي دعت الى مواجهة مفهوم الأمن وتوسيعه الى أبعاد أخرى الى الجانب العسكري، للتعامل مع طبيعة التهديدات الجديدة، ليتجاوز بذلك التهديدات الموجهة الى الدولة (الموضوع المرجعي التقليدي للدراسات الأمنية الواقعية) نحو الكيانات والتنظيمات الاجتماعية الأخرى التي تعرض نفسها كمراكز جديدة للتهديد، وقد اقتبست مدرسة كوبنهاغن بشكل كبير من المقاربة البنائية، خاصة في تصورها كبناء اجتماعي والتركيز على هوية الفواعل وكيفية تشكيلها لمصالحها الأمنية، وتمثل المدرسة دراسات لعدد من الباحثين، وفي مقدمتهم **باري بوزان** الرائد في هذه المدرسة التي استمدت

[1] عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياته على الأمن القومي الجزائري: مالي نموذجا، مرجع سابق،ص،ص،79،80.

أصولها التنظيرية من كتابه المسمى، الناس، الدولة، والخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية.[1]

كما يعتبر الأمن المجتمعي واحد من بين أهم عناصر برنامج البحث في الدراسات الأمنية المعاصرة، فقد تجاوز الرؤى التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع تابع لأمن الدولة باعتباره كيانا مستقلا بذاته وموضوعا مرجعيا للأمن، فالمجتمع ليس مقصود به بنيته أو تنظيمه بقدر ما تركز الاهتمام حول هويته، فالمجتمع يعبر عن: "سلسلة الأفكار والممارسات المحددة للأفراد كأعضاء من مجموعة اجتماعية، فالمجتمع يتمحور حول الهوية وحول التصور الذاتي للطوائف وللأفراد الذين يعرفون ذواتهم كأعضاء من طائفة معينة، وإن كانت المجتمعات هي التي تمثل مركز اهتمام في الاشكالية الجديدة للأمن، فإن مسائل الهوية والهجرة هي التي ترسم الادراكات القاعدية للتهديدات والهشاشات وعليه فالمجتمعات تتمركز بالأساس حول الهوية.[2]

كما يعتبر الأمن المجتمعي محور مهما في التركيز على الهوية أو بعبارة أخرى حول ما يمكن للجماعة من الاشارة ولنفسها بضمير نحن في مقابل الآخر الذي قد يشكل تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي تمثل أمة، إثنية، جماعة دينية...الخ.

كما تعتبر كرد فعل على الأجندة البحثية الصاعدة للمدرسة، حيث تزيدان الأصوات المنادية بضرورة تجاوز الأشكال المادية للتهديدات، وفك الارتباط التقليدي والتعسفي، بين مفهوم الأمن والدولة، وضرورة اعتبار الأشكال الأخرى من الفواعل الأمنية غير الدولة، لاسيما وأن السياق التاريخي لظهور المقاربة، ارتبط زمنيا باندلاع موجات العنف والابادة الجماعية بين الجماعات الإثنية والعرقية في كل من الجمهوريات السابقة السوفييتية ووسط

[1] عتيقة كواشي، **آليات ادارة المعضلة الأمنية في منطقة الساحل الافريقي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2016-2017 ص67.

[2] سليم قسوم، نفس المرجع السابق، ص119.

افريقيا بالإضافة الى تزايد وتيرة الهجرة الى أوروبا، وتصاعد حدة المشكلات الاجتماعية الناتجة عنها، وقد كشفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بحسب **بولدوين**، أن حقل الدراسات الأمنية كان يبدو مجهزا بشكل سيء لا يسمح له بالتعامل مع عالم ما بعد الحرب الباردة، وذلك بخروجها من هذه الفترة بمفهوم ضيق للأمن الوطني واتجاهها لتغليب الأمن في شقه العسكري على الأهداف الأخرى للسياسة العامة.[1]

فالبعد المجتمعي الذي يعد واحد من قطاعات الدولة حسب **باري بوزان** اعتبر موضوعا ومرجعية أمنية في تحليلات **وايفر Waever**. فأصبح التركيز في الدراسات الأمنية على فهم ثنائي للأمن يمزج بين أمن الدولة الذي يدور حول السيادة والأمن المجتمعي المتعلق بالهوية، فالبقاء بالنسبة لأي دولة يختصر في حمايتها لسيادتها في حين يكمن بقاء المجتمع في حماية هويته بالأساس.[2]

ثانيا: نظرية الأمننة: Securitization Theory مفهوم الأمننة سحب من الأنظمة المصرفية وحول الى العلاقات الدولية (Waever 1995) فنقطة البداية في مفهوم الأمننة هي نظرية الفعل الخطابي "**Speech Act Theory**" التي تطورت من قبل **(جون أوستن** 1962) الذي أظهر كيف لنا أن نقوم بأفعال بالكلمات "فنطق الأمن يعني الفعل" إذا القضية قد تتحول الى قضية أمنية عندما يقوم الفاعل بتقديمها كتهديد وجودي **EXistensial Threat** للكيان المرجعي **Referent Objects** هذا التهديد من شأنه أن يعرض تقرير المصير وحتى بقاء الوحدة السياسية للخطر.

فالأمننة عملية تقدم فيها القضية كتهديد وجودي، هذا ما يتطلب إجراءات استثنائية **(Emergency Measuress)** مستعجلة لتشريع الأفعال خارج العملية السياسية الطبيعية **(Normal Political Process)** فتصبح القضية مؤمننة عندما تأخذ أولوية

[1] توفيق بوستي، نفس المرجع السابق، ص61.

[2] سليم قسوم، نفس المرجع السابق، ص122.

مطلقة مقارنة بالقضايا الأخرى، فمن المهم هنا أن الأمن هو ممارسة Referentail (مرجعية) ذاتية لأنه ليس من الضروري حقيقة وجود تهديد لكن المهم هو القضية المقدمة كتهديد وجودي، فالأمننة هي لغة العلاقات الدولية والدراسات الأمنية التي أعطت القدرة لتصميم هيكل تصوري باستخدام العناصر الأساسية في أي ممارسة أمنية مبنية في السياسة الدولية.[1]

بمعنى أن الأمننة الناجحة تتضمن شرطين أساسيين هما: الخطاب وقبوله الواسع لدى الجمهور فتصبح قضية ما مسألة أمنية متى أمننت من ظرف فاعل ما حكومة، برلمان، أو أي سلطة سياسية أخرى وحتى قادة الرأي وكبار البيروقراطيين طالما أن لهم القدرة لممارسة هذا النوع من العمل عبر الخطاب وكان له القبول بوجود توليفة من الشروط المساعدة والسياقات الخاصة التي تتضمن شكل فعل الخطاب، موقع ومنزلة الفاعل المؤمن والظروف التاريخية المرتبطة بهذا التهديد.[2]

الأمننة إذن تدرس من خلال تحليل الخطاب **Speech** لتقديم شيء ما كتهديد وجودي فهي ليست مجرد تحركات أمنية **Securiting Moves**، بل تصبح من خلالها القضايا مؤمننة **Securitized Issues** عندما يتقبلها الجمهور لدرجة التفويض والسماح باستخدام الاجراءات الاستثنائية لمحاربة التهديد، إذ يتميز مفهوم الأمننة ببناء حجة بلاغية تروج للتهديد كمسألة بقاء ويجب أن تعطي أولوية للقضية قبل فوات الأوان.

هكذا فالأمننة هي ممارسة "تاذاتاتية" **Intersubjective** نحوي ثلاث مكونات أساسية:

1. ادعاء تهديد البقاء وتطلب إجراءات استثنائية.
2. تبني الفعل المستعجل.

---

[1] نوري عزيز، **مفهوم الأمننة: الأمننة /اللاأمننة**، محاضرة ألقيت على السنة الأولى ماستر، قسم العلوم السياسية، تخص دراسات استراتيجية والأمن 2022/2021.

[2] توفيق بوستي، نفس المرجع السابق، ص18.

3. التأثيرات على العلاقات بين الوحدات المتأثرة بانتهاك القواعد.

يمكن القول أن الأمننة خلال تشكيل الفعل الخطابي تتضمن ثلاث فواعل:

1. الكيان المرجعي **(Referent Objects)** يرى كمهدد بشكل وجودي ويملك الحق في البقاء.

2. الفواعل الأمنية **(Securiting Actors)** المكلفة بأمننة القضية والتهديد.

3. الفواعل الوظيفيون **(Functional Actors)** الذين يؤثرون على القرارات باسم الأمن.[1]

[1] نوري عزيز، نفس المرجع السابق.

المبحث الثاني: إسهامات مدرستي ويلز (أبريستويث) وباريس في تعريف الأمن:

المطلب الأول: مدرسة آبريستويث (ويلز) للدراسات الأمنية النقدية

يعد **كين بوث Ken booth** من أبرز مفكري مدرسة ويلز لدراسات الأمن الدولي، حيث تحاول هذه الأخيرة تعميق مفهوم الأمن من خلال إضافة وحدات مرجعية فوق قومية وما دون دولاتية، حيث يرى كل من **كين بوث** و**هوركايمر** ضرورة توسيع مفهوم الأمن ليضم التهديدات التي تحد من حرية الانسان وانعتاقه، وليس فقط التهديدات التي تمس أمن الدولة فالتهديدات غير عسكرية مثل الفقر والتدهور البيئي، خرق حقوق الانسان وحرياته الأساسية، وعدم المساواة بين الدول وداخلها، هي تهديدات تتجاوز أخطارها حدود الدولة وتهدد الانسانية جمعاء.[1]

لقد عرض "**كين بوث**" Ken Booth فكر دراسات الأمن النقدي Critical Security Studies بقوله إن الأمن هو نصنعه نحن فوجهات النظر والخطابات المختلفة حول السياسة تمنحنا تصورات وخطابات متباينة حول الأمن، فالتفكير الجديد بشأن الأمن ليس ببساطة مسألة توسيع مادة البحث (تعميق أجندة القضايا ما وراء حدودا لمسائل العسكرية).[2]

وبالمقابل يعتبر **واين جونز** الهامات المدرسة النقدية مستمدة من أعمال كل من غرامشي ومنظري مدرسة فرانكفورت **(هابرماس، هوركايمر، هونث)** هذا الربط أنتج حسب **واين جونز** مجموعة معينة من المضامين: النظرية، والمنهجية والمعيارية، حيث تستلزم هذه المضامين توسيع وتعميق وامتداد وتركيز للدراسات الأمنية حيث يشير التوسع الى مفهمة

[1] سليم بوسكين، **تحولات البيئة الاقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية و استراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015، ص66.

[2] Pinar Bilgin, « **critical theory** » in Paul D.Williams (ed). sercurity studies : An introduction, NewYork : Routledge, 2008, P.98.

الدراسات الأمنية لتتضمن مجموعة من القضايا تتجاوز القوة العسكرية، أما التعميق فيتضمن مقاربة نظرية للأمن تربط فهمنا للأمن بالفرضيات الأساسية حول طبيعة الحياة السياسية أين تظهر الدول ونظام الدولة كاستجابة طبيعية، فالامتداد يشير الى توسيع أجندة الدراسات الأمنية ليس فقط لإدراك تعدد القضايا لكن لتعددية الفواعل على غرار الدولة أكثر المواقع عمقا للأمن، حيث تدعي الدراسات الأمنية النقدية تبني مقاربة للأمن تركز على انعتاق الفرد أو الأفراد كهدف معياري.[1]

إن موجة التحليل الأولي التي شكلها طلاب مدرسة ويلز لدراسات الأمن النقدي كانت بهدف تعميق فهمنا للأمن بكشف السياسة من خلال المفاهيم العلمية والأجندات السياسية ما يسمح للمحللين من إماطة الصفة المركزية عن الدول، والنظر في مرجعيات فوق وتحت دولاتية، أما موجة التحليل الثانية فقد سعت الى توسيع فهمنا للأمن لأجل الاهتمام بجملة من التهديدات والأخطار التي تواجه مجموعة من الوحدات المرجعية، وبهذا يكون طلاب مدرسة ويلز لدراسات الأمن النقدي قد قاموا بتسييس الأمن Politicize Security بدلا من أمننة القضايا Securitize Issues.[2]

أولا: الموضوع الرئيسي للدراسات الأمنية يجب إنعتاق الأفراد Emancipation

لقد سعى أنصار مدرسة أبريستويث الى صياغة تعريفهم الخاص لمفهوم الانعتاق بعيدا عن البناءات الانشائية المتداولة في الاستعمالات التقليدية والثورية للمفهوم في كل من الماركسية والليبيرالية وبعد الحداثية. كانت المحاولة الأولى (وربما الوحيدة لحد الآن) في مقال مرجع نشرة "**كين بوث**" في تعريفه "الانعتاق هو تحرير الناس (أفرادا وجماعات) من القيود المادية والانسانية، سواء الفقر، وسوء التعليم، والقمع السياسي، الأمن والتحرر هما

[1] مصطفى دلة أمينة، **الدراسات الأمنية النقدية**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات استراتيجية، جامعة الجزائر في كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013، ص90.

[2] سليم قسوم، نفس المرجع السابق، ص154.

وجهان لعملة واحدة، الانعتاق، وليس السلطة أو النظام، ينتج الأمن الحقيقي، الانعتاق، نظريا هو الأمن".[1]

كما أشار **كين بوث** الى فكرة (ذات الجذور العميقة في النظرية النقدية) الى تأثره بالباحثين في معهد أبحاث السلام من أمثال: **كينيث بولدينغ K.Boulding** و**يوهان غالتونغ Y.Galtung** و**ريتشارد فالك R.Falk** لتركيزهم ليس فقط على تحقيق الأمن السلبي الذي يعني غياب الحرب، ولكن على فكرة الأمن الايجابي أي تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية كوسيلة لتحديد الأسباب الضمنية للنزاعات، كما فتح هذا النقاش ووضع في الواجهة قضايا كالرفاه الاقتصادي والصحة والاستقرار البيئي موازاة مع التركيز على القضايا العسكرية كالأسلحة النووية.[2]

ويمثل الانعتاق حسب **كين بوث** قلب النظرية النقدية للأمن العالمي ويقصد عموما في هذه النظرية الحرية من جميع القيود التي يمكن أن تعيق الأفراد والشعوب من تجسيد خياراتهم، فهو السعي نحو تحقيق الرفاهية المادة والعيش الكريم والتحرر من قيود الطبيعة والندرة والحرية من الجهل والخرافات، وهو يسعى الى العدالة والحرية من الاستبداد بمختلف أشكاله السياسي والاستغلال الاقتصادي.[3]

ثانيا: الأفراد كموضوع مرجع للحقيقة الأمنية:

يعتبر الفرد موضوع ومصدر الحقيقة/ المعرفة الأمنية في مقاربة مدرسة أبريستويث وبذلك يصبح الأمن حقلا معرفيا موضوعه الفرد، فعكس أولئك الذين يرون أمن الأفراد في السياق الشامل لأمن الدولة، يرى أنصار مدرسة أبريستويث أن أمن الأفراد لا يمكن تأطيره من منظور الأمن القومي، حيث هناك العديد من الحالات تتمتع فيها الدولة بالأمن في حين

[1] سيد أحمد قوجيلي، نفس المرجع السابق، ص37.

[2] مصطفى دلة أمينة، نفس المرجع السابق، ص90.

[3] سليم بوسكين، نفس المرجع السابق، ص.ص 90.91.

يعيش الأفراد داخلها تحت ظروف انعدام الأمن بحيث تكون أحيانا الدولة سبب في انعدام الأمن، وبالتالي وضع الفرد كمرجعية[1] مركزية للتحليل الأمني يؤدي الى صعود جملة من التهديدات كالعنف الجسدي والاضطهاد والتهميش والبطالة وهو كفاح مستمر ضد الأمن من خلال سعي الأفراد للانعتاق من مثل هذه الظروف، الحقيقة الأمنية مثل ما يعتبرها مفكرو هذه المدرسة لن تكون من فراغ، كما أنها ليست مجرد قرارات، بل تعبر عن تضارب أفكار وقيم وتقليد ومصالح مختلفة داخل الاطار المؤسسي ويعتبر الانعتاق شرطا أساسيا في المؤسسات الأكاديمية وهو ما ذهبت اليه ريتا توراك في تحليلها لأعمال هذه المدرسة أبريستويث.[2]

ثالثا: دور المؤسسة الأكاديمية في إنتاج الحقيقة/ المعرفة الأمنية

أشارت "**ريتا توراك**" « **Rita Taureck** » في تحليلها لأعمال مدرسة آبريستويث الى أن الوحدة داخل الأكاديمية حول تعريف الأمن كانعتاق هو شرط أساسي لأنصار المدرسة لاعتمادهم المفاهيم في العالم الحقيقي، فالانعتاق حسب –اعتقادهم– يجب أن يبدأ من داخل الأكاديمية، وربما هو سبب نظرة الحذر والارتياب لدى مدرسة آبريستويث تجاه أولئك المنظرين التقليديين الحريصين على تأمين موقعهم ومكانتهم ضمن التخصص (خاصة الواقعيين) منهم.[3] حيث يرون أن تجاوز المنظور التقليدي للأمن يتطلب أكثر من مجرد نقد للدراسات الأمنية التقليدية، ولكن أيضا نقد الإطار "المؤسسي" الذي أنتجت فيه، بمعنى التحقيق في كيفية تكوين الحقل المعرفي داخل الجامعات والمعاهد، ومراكز البحث والمنظمات غير الحكومية ...الخ. إن الحقيقة/ المعرفة الأمنية لا تأتي من فراغ، كما أنها ليست مجرد أحكام علمية مبنية على مراقبة ظواهر معينة، فهي تعبر أيضا عن صراع أفكار وقيم وتقاليد ومصالح متباينة داخل الاطار المؤسسي الذي تنتج عنه، وبالتالي فتعريف

[1] سيد أحمد قوجيلي، نفس المرجع السابق، ص39.

[2] عمار بالة، نفس المرجع السابق، ص59.

[3] سيد أحمد قوجيلي، نفس المرجع السابق، ص41.

القضية الأمنية يتم دائما بواسطة عملية جدالية و تساومية بين المنظرين داخل المؤسسة. كخلاصة، كانت مساهمة مدرسة أبريستويث في الدراسات الأمنية النقدية ثورية بكل المقاييس، فقد ساعد تعريف الأمن كسياسة انعتاق، واعتبار الفرد كموضوع مرجع، ووضع العلاقة بين المؤسسة الأكاديمية والمعرفة الأمنية تحت المجهر، على بناء نظرية نقدية للأمن قامت بتوسيع (بدلا من تقليص) مفهوم الأمن واستكشاف الانسانية المشتركة بدلا من السيادة الوطنية، والانعتاق بدلا من الأمننة.

المطلب الثاني: مدرسة باريس للدراسات الأمنية

شهدت بداية تسعينيات القرن الماضي صعود الدراسات التي تركز على مواضيع الأمن الداخلي وممارسات الشرطية (Policing)، وتشكيل الحقل الأمني، تعالج هذه الدراسات الأمن ك "تقنية للحكم" (Technique of Gouvernement) أي ممارسة الرقابة والضبط الاجتماعي، باستعمال أولا التكنولوجيا (كاميرات المراقبة، أجهزة تحديد الهوية، الفحص القبلي والمراقبة عن بعد وغيرها)، وشبكات محترفي/مهنيي الأمن التي تتشكل من الخبراء في مجالي الأمن الداخلي والخارجي كرجال الشرطة، الدرك، الجمارك، حراس السجون، أعوان المطارات وغيرهم، وقد حاولت هذه الأدبيات اقتحام الدراسات الأمنية في حقول معرفية غير العلاقات الدولية، كالنظرية السياسية، علم اجتماع الهجرة علم (نفس) الاجرام، والقانون وغيرها، فضلا عن اقتحام مساهمات خبراء الأمن الداخلي بمختلف مجالات اختصاصاتهم كالشرطة العلمية القضاة، المحللين النفسيين، مهندسي البرمجيات، وخبراء الأنترنت وغيرهم. تشكل هذه الأدبيات ما أصبح يعرف على نطاق واسع بمدرسة باريس للدراسات الأمنية.[1]

تدعو مدرسة باريس الى توسيع أجندة البحث في الدراسات الأمنية لتشمل الاهتمام بالمستويات الأدنى للعنف، بدلا من التركيز على الأشكال التقليدية للعنف السياسي (الحروب والنزاعات المسلحة)، تشمل هذه المستويات الأدنى للعنف: الجريمة، أعمال التصفية

[1] نفس المرجع السابق، 59.

الجسدية، أعمال الاختطاف والتعذيب وغيرها فضلا عن التهديدات الناجمة عن انخفاض درجة/انعدام الأمن المجتمعي، كالهجرة/ اللجوء، الجريمة المنظمة، أعمال الاحتجاج والشغب، وغيرها، لذلك تعتبر مدرسة باريس جزءا أساسيا من حقل الدراسات الأمنية النقدية حيث تجادل بأن انجراف الحدود بين الدول بفضل العولمة، يستدعي الغاء التمييز التقليدي بين ظواهر الحرب والدفاع من جهة وظواهر الجريمة وانعدام الأمن الداخلي من جهة أخرى.

تعمل مدرسة باريس على تحويل اهتمامنا عبر ثلاثة مواقف نظرية أساسية، أولا بدلا من تحليل الأمن كمفهوم جوهري، "متنازع حوله"، تقترح المدرسة التعامل مع الأمنية كتقنية للحكومة، ثانيا بدلا من البحث في نوايا من وراء استخدام القوة تركز مدرسة باريس على الآثار الناجمة عن ألعاب القوة. ثالثا بدلا من التركيز على أفعال اللغة/الخطاب، تركز مدرسة باريس على الممارسات، الجماهير المتلقية للخطاب والسياقات التي تمكن وتحد من انتاج أشكال معينة للحكومة (Gouvernementality) وهكذا تحاجج المدرسة بأن الحقل الأمني لا يتحدد فقط عبر الاستخدام السيادي للقوة لكن أيضا عبر القدرة الخطابية على انتاج صور حول العدو الذي يتحدد من خلال الجمهور، وبذلك فإن جميع عمليات الأمننة تكون مرتبطة بحقل أمني يتشكل بفضل جماعات ومؤسسات تفوض وتفوض نفسها لتقرر ما هو الأمن في نهاية المطاف، تصبح دراسة الأمننة غير مجدية إلا عبر التركيز على شبكات مهنيي/محترفي ال(لا) أمن، أنساق المعنى التي تنتهجها تلك الشبكات، والقوة الانتاجية لممارستها.[1]

إذن ركزت مدرسة باريس على المستويات الدنيا للأمن كالجريمة والاختطاف والتهديدات المرتكزة على الأمن المجتمعي وكالجريمة المنظمة، نقاط العبور موجات شغب

[1] محمد حميشي، نفس المرجع السابق، ص.364.

والعنف والاحتجاج ومع بروز العولمة وتلاشي فكرة الحدود الوطنية برزت الاتجاهات النقدية في الدراسات الأمنية واستندت مدرسة باريس على العديد من الأفكار أهمها:[1]

أولا: تعارض المدرسة ربط الأمن بخطر غياب الأمن، وترى بأن المشكلة في كيفية فهم وتعريف الأمن حيث يوصف اللاأمن بالمخاطر والتهديدات، وتدعو الى معالجة الأمن كتقنية حكومية عبر الاهتمام بعلاقات القوة ألعاب القوة (Power Games)، وفعل الخطاب Speech Acts حيث يتعلق الأمن بالشرعية وإضفاء الشرعية على السياسات والفواعل المهيمنة، وحيث ينظر للأمن في علاقته باللاأمن كصراع سياسي بين الفواعل التي تمتلك القدرة على التصريح (بفعل سلطتها) حول ما يمكن ومالا يمكن التضحية به من جوانب الأمن ولماذا ينظر الى العنف الذي تمارسه هذه الفواعل ذات السلطة كشكل من أشكال الحماية بينما ينظر للعنف الذي يمارسه الآخرون كعدوان ومظهر من مظاهر اللاأمن.[2]

ثانيا: دمج الأمن الداخلي والخارجي: أدت العولمة في القرن الواحد والعشرون الى ربط المحلي بالعالمي ودمج الداخلي بالخارجي، فأصبحت خارطة الأمن متداخلة واعتمادية في نفس الوقت، الأمر الذي أدى الى زيادة حجم التأثيرات الأمنية.[3] فهي حسبهم بمثابة توسيع أنشطة الأمن الداخلي واضفاء الطابع المحلي على الأمن الخارجي كتوسيع نشاط الأمن الداخلي بتصدير أسلوب الشرطة على المستوى الدولي (الشرطة العالمية–أنتربول) والعكس بإضفاء الطابع المحلي على الأمن الخارجي من خلال الميزة الروتينية للعملية العسكرية العالمية.

---

[1] عمار بالة، نفس المرجع السابق، ص58.

[2] Didier Bigo, « **international Political Sociology** » in Williams.D.Paul (1) Security Studies an introduction, abingdon, Oxon :Routledge,2008,P117.

[3] عمار بالة، نفس المرجع السابق، ص58.

ثالثا: تركز مدرسة باريس على الدور الذي تلعبه الوكالات الأمنية أو ما يطلق عليه "**Bigo**" محترفي الأمن "**Security Professional**" فالأمن في مدرسة باريس كنمط من أنماط الحوكمة يختزل في الممارسات الشرطية عبر تقنية المراقبة، وذلك إنطلاقا من شبكات تجسد الروابط بين مختلف المؤسسات الأمنية الوظيفية والتي تتجاوز الحدود الوطنية لذلك تركز المدرسة على أهمية التنسيق بين مختلف مهنيو الأمن من خلال الأعمال التعاونية للشرطية عبر الحدود.[1]

رابعا: تأسيس مفهوم تكنو استراتيجي قائم على تقنيات المراقبة فأصبحت بذلك الوكالات الأمنية (الدرك الوطني، الجمارك، حراسي الحدود، وكالات الهجرة) قلب ومركز الاهتمامات الأمنية المتعلقة بمحاربة الهجرة وغيرها من الظواهر اللاأمنية، ذلك للمردودية الانتاجية لهذه الوكالات والتي أصبحت أكثر مواكبة في مواجهة مختلف التهديدات، حيث عملت هذه الوكالات على فرض قيود أمنية صارمة على المهاجرين خاصة من حول العالم الثالث هذا التوجه حاولت الدول الأوروبية فرضه على دول جنوب المتوسط والتي على رأسها الجزائر من خلال التركيز على الاجراءات الأمنية المتمثلة أساسا في تشديد الرقابة على الحدود.

وعموما يتمثل تصور مدرسة باريس للأمن وفق النقاط التالية: الأمن هو عبارة عن:

أ. تقنية الحكومة.

ب. تمارسه الوكالات الشرطية.

ج. تستخدم تقنيات المراقبة.

د. احتكار المعرفة لتحديد طبيعة التهديد وشكل الحقيقة الأمنية.[2]

---

[1] إدريس عطية، **النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الأوروبية تجاه مسألتي الهجرة واللجوء**، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المجلد1، العدد1 2018، ص52.

[2] نفس المرجع السابق، ص53.

إذن تتشارك مدرسة باريس في مسعى توسيع مفهوم الأمن الى الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لكنها تميزت عن غيرها بكونها مهنية تبحث في الحلول العملية، حيث تتكون أساسا من عسكريين وإطارات أمنية يسعون لتقديم تصورات حول مختلف القضايا الأمنية المرتبطة بعلاقة العقلانية الأمنية بالسلوك الأمني والقرار الأمني والحالة الأمنية، إذ هو مسعى لتقديم خيارات وبدائل لصالح القرار أكثر من كونه سعيا لبلورة اقتراب نظري.[1]

يرى أنصار مدرسة باريس أن الأمننة هي مسار و إجراءات مرتبطة بمجال أمني مشكل من جماعات ومؤسسات محول لها أو تحول لنفسها تعريف الأمن أين تتجسد التهديدات في فعل خطابي لأن بناء التهديدات يستدعي خطاب خطر Discourse of Danger لإعطاء أمر ما أهمية خاصة في المعالجة الأمنية.

وجهت مدرسة باريس نقدا لاذعا للدراسات الأمنية التقليدية التي أهملت دور ممتهني الأمن الذين تعتبرهم هذه المدرسة بمثابة التمثيل العملي للدراسات الأمنية ويشير **-فيغو-** الى الفواعل و الأجهزة و التقنيات المنتجة للحقيقة الأمنية من خلال البيانات وا لأرقام والمعلومات بهدف بناء استراتيجيات أمنية بالإضافة الى ممارسها لفعل القوة الإكراه[2] وتلقت كذلك انتقادات من حيث أن تحديد الفواعل المهيمنة لمفهوم الأمن واللاأمن ليس موضوعيا دوما، فقد يتم التغاضي عن بعض التهديدات نتاج عدم الاهتمام أو سوء التقدير كما أن الخطاب الرسمي ليس علميا بالضرورة فقد يتم تداول مفاهيم شائعة و عادية كالديمقراطية والحرية والمساواة.[3]

[1] بن صايم بونوار، **محاضرات مقياس النظريات الأمنية**، السنة الأولى ماستر، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، 2016/2015، ص57.

[2] عمار بالة، نفس المرجع السابق، ص58.

[3] بن صايم بونوار، نفس المرجع السابق، ص ص 57-58.

الخـــــاتمة

الخاتمـــــة

أخذ مفهوم الأمن مسارات عدة انطلاقا من الدراسات التقليدية التي استندت بشكل أساسي عن المنظار الواقعي في محاولة تفسير الظاهرة الأمنية أين هيمنت منظومة مفاهيمية متكاملة ترتكز على الاعتبارات الخاصة بالأمن "**الوطني**" أو أمن الدولة القومية دون غيرها، حيث نظر للدولة على أنها وحدة التحليل الأساسية ومحور أي سياسة أمنية، وأن الأولوية هي لتحقيق أمنها في مواجهة أي تهديدات عسكرية خارجية.

بيد أنه مع بداية التسعينات من القرن الماضي بدأت الدراسات الأمنية تتطور على قاعدة التساؤل حول إمكانية توسيع وتعميق مفهوم الأمن، توسيعه ليضم تهديدات عدا التهديد العسكري/الدولتي، وتعميق مرجعيته الى وحدات أخرى غير الدولة، وبهذا فقد دخلت الدراسات الأمنية الواقعية في محاولة لتنقيع مفهومها عن الأمن مع الأخذ بعين الاعتبار، كما يرى "**والت**" ضرورة الحفاظ على الانسجام والتناسق الفكري والعملي للمنظار الواقعي والدراسات الأمنية باعتباره يمثل الانشغال الإبستمولوجي الثابت الذي يجب أن يؤطر مثل هذه العملية.

أما النظرية الليبيرالية إن تعددت تنويعاتها، فقد ركزت على الدور الهام الذي تؤديه المؤسسات الدولية في تحقيق التعاون والاستقرار، وعلى عكس الواقعيين الذين ركزوا على القراءة الجغرافية/العسكرية لمفهوم الأمن، فقد عمد أنصار التيار الليبيرالي الى تعريفه من منطلقات أوسع مؤكدين أهمية قضايا الثروة والرفاه والبيئة، كما أكد منظرو الليبيرالية البنيوية على أهمية المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني وهو ما عرف "بنظرية السلام الديمقراطي".

أما البنائية ركزت على عنصر الهوية الذي أهملته جميع النظريات التفسيرية إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها ومؤسساتها، وعلى هذا الأساس فالهوية تولد وتصقل المصالح، كما تعتبر هذه المقاربة أن العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الهوية، وأن المصالح القومية تنبع من بناء خالص لهوية الذات مقابل هوية الآخر، وهو ما يفسر بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة الى صراع داخل الدول بعد نهايتها، وكذا قضايا الارهاب والتنظيمات الارهابية بعد تحول الصراع من ايديولوجي الى حضاري فضلا عن تحريك النعرات الطائفية والانتماءات العرقية والثقافية للأفراد وصالح قرار هذه الوحدات السياسية وهي كلها مؤثرات تدل على وجود عدة فاعلين وليس فاعل واحدا في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

أما النقدية الاجتماعية فترفض مفاهيم الواقعية الجديدة كمفهوم للفوضى الأبدية للنظام الدولي، مفهوم التوازن في نظام الثنائية القطبية، مفهوم المصلحة الوطنية ومفهوم المأزق الأمني، معتبرة إياها مجرد مجموعة من المفاهيم الافتراضية والأطروحات الفكرية بشأن الطبيعة السياسية للفاعلين وعلاقاتهم بالسيادة فقط، وخلافا للنظرة الواقعية يعتقد منظرو المدرسة أو المقاربة النقدية أن فوضوية النظام الدولي، الدولة الوحدوية والعقلانية، العقد الاجتماعي، معضلة الأمن وكذا الحروب الدولية هي بناءات تاريخية واجتماعية، وعليه فعالم التهديدات يجب دراسته كبناء اجتماعي مستخدمين التاريخ، الثقافة، الاتصالات، الايديولوجيات، والعلاقات التي تنشأ بين هذه الأبعاد.

وهنا قد جاء الانتقاد الأهم لهذه التصورات الأمنية من خارج المنظار العقلاني حيث شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي تنامي لعدد من المقاربات النظرية البديلة – النظريات التكوينية– التي انبثقت عن النزعة الفلسفية ما بعد الوضعية لتكون متمثلة في

تصورات ما بعد الحداثة للأمن الدولي فيعتمد على تحليل الخطب والتناص وفي هذا الصدد يسعى ما بعد الحداثيون الى بناء تصور مفيد للعلاقات الدولية يصلون من خلاله الى الحقيقة، التي تتشكل من خلال اللغة. حيث أن توظيف مفهوم التناص يعني منح اللغة الدور المركزي في استيعاب و إدراك الواقع الدولي.

وبالنسبة لتصور مدرسة كوبنهاغن للأمن فيقوم الأساس على توسيع مفهوم الأمن ليضم الى جانب القطاع العسكري قطاعات أخرى ذات أهمية بالغة على غرار القطاع البيئي والمجتمعي والسياسي والاقتصادي، الى جانب فواعل أخرى الى جانب الدولة القومية كالفرد والنظام الدولي، مع بقاء الدولة كمرجعية أساسية للتحليل، كما أنه في إطار التحليل الأمني فإن **باري بوزان** يعتبر مسألة الأمن الاقليمي في إطار العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف، وبالنسبة ل**بوزان** فإن مفاهيم الصداقة والعداوة لا يمكن إرجاعها فقط الى توازن القوى لأن القضايا التي يمكن أن تؤثر على علاقات الصداقة/العداوة بين الدول قد تكون مرتبطة بالإيديولوجية الإثنية والخلفيات التاريخية، كما يشتمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس، أما العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن فهو يمثل عادة المستوى العالي من التهديد الذي يشعر به بشكل متبادل بين دولتين أو أكثر، وعليه فإن هذا المقترب من الممكن أن يكون إطارا مناسبا لمناقشة القضايا العالقة في أية منطقة من العالم.

كما يعتبر الأمن المجتمعي واحد بين أهم عناصر برنامج البحث في الدراسات الأمنية المعاصرة، فقد تجاوز الرؤى التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع تابع لأمن الدولة باعتباره كيانا مستقلا بذاته وموضوعا مرجعيا للأمن، فالمجتمع ليس المقصود به بنيته أو تنظيمه بقدر ما تركز الاهتمام حول هويته، فالأمن المجتمعي محورا مهما في التركيز على الهوية أو بعبارة أخرى حول ما يمكن للجماعة من الاشارة لنفسها بضمير نحن في مقابل الآخر الذي قد يشكل تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي تمثل أمة، إثنية، جماعة دينية.

كما أن مسؤولية الأمن المجتمعي مسؤولية جماعية، ولا تقتصر على سياسة دولة أو حكومة، ولا على مؤسسات مدنية، بل هي مسؤولية أفراد وجماعات، ولا يمكن لأحد أن يغض الطرف عن الاختلالات التي تفوض أساس الأمن المجتمعي فإننا آليا سنكون أمام مأزق أمني مجتمعي لأنه إذا تصاعدت حدة المأزق الأمني المجتمعي فإن نتائجه قد تكون خطيرة وتمتد من التنافس للاستفادة من موارد نادرة (كالموارد الطبيعية أو المخصصات الحكومية) الى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية.

ومن جانب آخر تشير فكرة الأمننة الى المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما أن يعلن مسألة محددة أو فاعل آخر على أنه يشكل تهديدا فعليا لوحدة مرجعية معينة، وعليه تصبح قضية ما رهانا أمنيا فقط من ثم تأطيرها عبر خطاب أمني على أنها تشكل تهديدا وجوديا يتطلب إجراءات مستعجلة ويبرر الأعمال خارج الحدود الطبيعية للإجراء السياسي.

كما يرى أنصار هذه النظرية أن الأمننة الناجحة تتضمن شرطين أساسيين هما: الخطاب وقبوله الواسع لدى الجمهور، فتصبح قضية ما مسألة أمنية متى أمننت من طرف فاعل ما، حكومة، برلمان أو أي سلطة سياسية أخرى، طالما أن لهم القدرة لممارسة هذا النوع من العمل عبر الخطاب وكان له القبول بوجود توليفة من الشروط المساعدة والسياقات الخاصة التي تتضمن شكل فعل الخطاب، موقع ومنزلة الفاعل المؤمن والظروف التاريخية المرتبطة بهذا التهديد.

وأما مدرسة ويلز لدراسات الأمن النقدي تحاول تعميق مفهوم الأمن من خلال إضافة وحدات مرجعية فوق قومية وما دون دولاتية، حيث يرى كل من **كين بوث** و**هوركايمر** ضرورة توسيع مفهوم الأمن ليضم التهديدات التي تحد من حرية الإنسان وانعتاقه، وليس فقط التهديدات التي تمس أمن الدولة، فالتهديدات غير عسكرية مثل الفقر والتدهور البيئي، خرق حقوق الانسان وحرياته الأساسية وعدم المساواة بين الدول وداخلها، هي تهديدات تتجاوز أخطارها حدود الدولة وتهدد الإنسانية جمعاء.

أما مدرسة باريس فقد دعت الى توسيع أجندة البحث في الدراسات الأمنية لتركز على المستويات الدنيا للجريمة والاختطاف والتهديدات المرتكزة على الأمن المجتمعي وكالجريمة المنظمة، نقاط العبور، موجات الشغب والعنف والاحتجاج، حيث تركز على الأمن الداخلي، وعلى التهديدات الناجمة عن انعدام الأمن المجتمعي، حيث تجادل بأن انجراف الحدود بين الدول بفضل العولمة يستدعي إلغاء التمييز التقليدي بين ظواهر الحرب والدفاع من جهة وظواهر الجريمة وانعدام الأمن الداخلي من جهة أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

I. الكتب:

1. الربيعي ناصر، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.
2. الصواني يوسف محمد، نظريات في العلاقات الدولية، منتدى المعارف، بيروت، 2013.
3. إيفانس غراهام ونوينهام جيفري، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مادة البيئة، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 1997.
4. براون كريس، فهم العلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، الامارات العربية المتحدة، 2004.
5. يوتمور توم، مدرسة فرانكوفورت، ترجمة: سعد هجرس، لبنان، طرابلس، دار أويا، الطبعة الأولى، 1998.
6. بيليس جون وسميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، طبعة عربية أولى، 2004.
7. بوعشة محمد، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، دراسة المفاهيم والنظريات، بيروت، دار الجيل، الطبعة الأولى، 1999.
8. حقي سعد توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار وائل للنشر، 2000.
9. حتي ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.
10. دورتي جيمس و بالستغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1985.

11. غريفيتش مارتن و أوكلاهان تيري، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، 2008.
12. غضبان مبروك، المدخل للعلاقات الدولية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
13. قربان ملحم، الواقعية السياسية، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1981.
14. قلاع الضروس سليم، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، ابن النديم للنشر، الجزائر، 2017.
15. قوجيلي سيد أحمد، الدراسات الأمنية النقدية، مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2014.
16. ليتل ريتشارد، توازن القوى في العلاقات الدولية: الإشعارات و الأساطير والنماذج، ترجمة: هاني ثابرى، لبنان، 2008.
17. مجدان محمد، تحليل العلاقات الدولية: دراسة في المفاهيم الأساسية والمدارس الكبرى، دار المواهب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
18. مصباح عامر، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
19. مقلد اسماعيل صبري، الاستراتيجية والسياسة الدولية، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، 1999.

II. الكتب باللغة الأجنبية:

1. Bigo Didier, international Political Sociology in Williams, D.Paul, Security Studies An introduction Abingdon, oxon: Routledge, 2008.
2. Booth Ken, theory of world security, (UK: Combridge University Press), 2007.
3. Carnilia Navari, Libiralisme in Security Studies An introduction, 2018.
4. Charles Macleland, a theory of international system, the manc Milan Company, New York, 1996.
5. Devetak Richard, “critical theory” in Scott Burchill, Theories of international Relations 3rd (New York): Palgrave Macnillan,2005.
6. Gabriel Jurg Martin, World Views and theories of international Relations, GB Macnillan Press, 1994.
7. Kenneth Waltz, theory of international Politics, New York. Mc Graw –Hill, 1979.
8. Stuch Peter, Elias Juanita, international Relations: the basics (New York: Routledge), 2007.
9. Thomas, W.Robinson, National interests in james Rosenau, international Politics an foreign Policy a Reader in Research and theory, the free Press, New York, 1969.

10. Viotti Paul, Kaupper Mark.V, international Relations theory: Realisme, Pluralism, Globalism and Beyond, USA Boston, Albyand Bacon, 1997.

III. الرسائل والمذكرات:

1. أوشن سمية، دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي، دراسة حالة –الجزائر– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2010/2009).
2. بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير 2011).
3. بالة عمار، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري –مالي نموذجا– أطروحة دكتوراه، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، 2018/2017.
4. بوسكين سليم، تحولات البيئة الإقليمية وإنعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية و إستراتيجية (جامعة محمد خيضر، بسكرة)، 2015/2014.
5. جندلي عبد الناصر، إنعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (جامعة الجزائر)، 2005/2004.
6. حجار عمار، السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلاقات الدولية، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية) جوان2002.

7. حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2011/2010.

8. حمدوش رياض، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة)، 2008.

9. حمزاوي جويدة، التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط (جامعة باتنة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية)، 2011/2010.

10. دلة أمينة مصطفى، الدراسات الأمنية النقدية، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إستراتيجية، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام)، 2013/2012.

11. قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام)، 2010.

12. كواشي عتيقة، آليات إدارة المعضلة الأمنية في منطقة الساحل الافريقي، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2017/2016.

13. مدوني علي، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وإنعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه)، 2013.

14. معمري خالد، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، (جامعة باتنة: مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية)، 2009.

IV. الرسائل والمذكرات باللغة الأجنبية:

1. Kenter Renate, « The Art of the Possible : the Scenario method and the third debate in international Relations theory » (Amaster Thesis in international Relations, University of Amesterdam, 1998).

V. المجلات:

1. بوستي توفيق، دراسات الأمن الدولي: مقدمة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر، قسم العوم السياسية تخصص دراسات إستراتيجية و أمنية، 201/2018 ، ص18 .
2. بوستي توفيق، مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية، دراسات استراتيجية، المعهد المصري للدراسات، مارس 2019.
3. حمزاوي جويدة، من الأمن القومي الى الأمن الانساني، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المجلد 2، العدد السادس، مارس2020.
4. حمشي محمد، مدخل الى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، العدد6، 2018.
5. سالم محمد علي، القوة والثقافة وعالم مابعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟ المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد20، 2008.
6. شواردة رضا، تطور مفهوم الأمن الدولي في الدراسات الأمنية بين الاتجاه الحديث والتقليدي، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 5، جوان 2008.

7. عبد الله حربي سليمان، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر): المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.
8. عطية إدريس، النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الأوروبية تجاه مسألتي الهجرة واللجوء، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المجلد1، العدد 1، 2018.

VI. المطبوعات والمحاضرات:

1)المطبوعات:

1. بالة عمار، المقاربات الأمنية الكلاسيكية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية، قسم العلوم السياسية، 2018/2017.
2. بالة عمار المقاربات الأمنية الحديثة، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، قسم العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية 2019/2018-2021/2020.
3. بوستي توفيق، دراسات الأن الدولي: مقدمة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، محاضرات ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، 2019/2018.
4. بن صايم بونوار، النظريات الأمنية، مطبوعة موجهة الى طلبة السنة أولى ماستر، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية و أمنية 2016/2015.

2) المحاضرات:

1. زنودة منى، النظرية المثالية في العلاقات الدولية، محاضرة ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، بسكرة، 2018.
2. زنودة منى، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، محاضرة ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، بسكرة، 2018.

3. نوري عزيز، مفهوم الأمننة: الأمننة/ اللاأمننة، محاضرة ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، جامعة خنشلة، 2022/2021.

VII. المقالات المنشورة على شبكة الأنترنت:

Morucsik, « Libiral international Relations theory : A Scientific Assesment", Published by the weathead center for international Affairs, April 2001, Available at: http:www.wcfia, harverd, edu/mod/623.

فهرس الموضوعـــات

مقدمـــــة **2**

الفصل الأول: مفهوم الأمن من منظور تفسيري/ وضعي **7**

المبحث الأول : مفهوم الأمن من منظور مثالي : **7**

المطلب الأول : المرتكزات الأساسية للنظرية المثالية: *8*

المطلب الثاني : مبادئ المثالية وأهدافها : *10*

المطلب الثالث: الأمن والأمن الجماعي في الطرح المثالي: *13*

المبحث الثاني: مفهوم الأمن من المنظور الواقعي: **17**

المطلب الأول: المسلمات والمنطلقات الرئيسية للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية: *17*

المطلب الثاني: التصور الواقعي لمفهوم الأمن: *21*

المطلب الثالث: المفاهيم التي تتمركز عليها الواقعية التقليدية *25*

المطلب الرابع: الواقعية الجديدة (الواقعية البنيوية) وإعادة صياغة مفهوم الأمن: *33*

المبحث الثالث: مفهوم الأمن من المنظور الليبيرالي **42**

المطلب الأول: مرتكزات افتراضات الطرح الليبيرالي *43*

المطلب الثاني: الطروحات الحديثة للأمن من المنظور الليبيرالي *47*

الفصل الثاني: مفهوم الأمن من منظور تكويني ما بعد وضعي **55**

المبحث الأول: المقاربة البنائية لمفهوم الأمن: **56**

المطلب الأول: المرتكزات التي تقوم عليها المقاربة البنائية *57*

المطلب الثاني: البناء الاجتماعي ومفهوم الفوضى وتقسيماتها لدى البنائين *58*

المطلب الثالث: المقاربة البنائية ونظرتها لمفهوم الأمن *62*

المبحث الثاني: المقاربة النقدية الاجتماعية ومفهوم الأمن **64**

المطلب الأول: التأصيل المعرفي للنظرية النقدية *65*

المطلب الثاني: افتراضات النقدية الاجتماعية للعلوم الاجتماعية وتفكيكها للمفاهيم المركزية لدى الوضعين *67*

المطلب الثالث: تصور النقدية الاجتماعية لمفهوم الأمن *70*

المبحث الثالث: مقاربة الحداثة لمفهوم الأمن **75**

المطلب الأول: مؤشرات بروز مقاربة ما بعد الحداثة: *75*

المطلب الثاني: التناصية كمنطلق لتفسير السياسة الدولية عند منظري ما بعد الحداثة: *77*

المطلب الثالث: أمن ما بعد الحداثة: الخطاب الأمني كبعد جديد في التحليل. *79*

الفصل الثالث: مفهوم الأمن من منظور توسيعي 85

المبحث الأول: مدرسة كوبنهاغن توسيع وتعميق مفهوم الأمن 86

المطلب الأول: مستويات التحليل الأمني: تعميق الدراسات الأمنية: 87

المطلب الثاني: قطاعات الأمن وتوسيع المفهوم: 90

المطلب الثالث: البعد الإقليمي للأمن: 92

المطلب الرابع: الأمن المجتمعي والأمننة: 95

المبحث الثاني: إسهامات مدرستي ويلز (أبريستويث) وباريس في تعريف الأمن: 100

المطلب الأول: مدرسة آبريستويث (ويلز) للدراسات الأمنية النقدية 100

المطلب الثاني: مدرسة باريس للدراسات الأمنية 104

الخاتمـــة 110